



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات في
المصارف الخاصة السورية
"دراسة تطبيقية"

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد

دينا ريمون ملوح

إشراف

الأستاذ الدكتور صافي فلوح

2017-2016

Damascus University
Economics Faculty
Accounting Departement



The Sufficiency of Liquidity Risk Measures for Decision Making in Private Syrian Banks "Empirical Study"

A Thesis Submitted for Fulfillment of the Master's Degree in Accounting

Prepared by
Dina Rimon Mallouh

Supervision
Dr. Safi Fallouh

2017–2016

الإهداء

إلى من بعث دعمهم وثقتهم في نفسي العزيمة والإصرار لمواصلة درب العلم والمعرفة
أبي وأمي وإخوتي

إلى من وقف بجانبني لتحقيق طموحاتي وزين وجودهم حياتي
زوجي وابني

إلى من كانوا معي قلباً وقالباً لانجاز منحوتي الصغيرة
أقاربي وإصدقائي

إلى ملاذي ومنهلي للعلم والمعرفة
جامعة دمشق

أهدي هذا العمل المتواضع...

كلمة الشكر

بعد انجاز هذا العمل المتواضع أشكر الله عز وجل الذي منحني القدرة والعزيمة والمثابرة لإتمامه.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور صافي فلوح المشرف على هذا العمل، لما قدمه لي من ملاحظات وتصويبات أغنت العمل وخرجت به إلى النور.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة الحكم بقبول مناقشة الرسالة وإغنائها بالأفكار والملاحظات القيمة الدكتور نضال العرييد والدكتور علي يوسف.

كما أن واجب العرفان بالجميل يدعوني أن أقدم شكري إلى السادة المدراء التنفيذيين في البنك العربي - سورية والذين أتاحوا لي الفرصة لأتم دراستي وأحقق ما أصبو إليه، وأخص بالذكر السيد غسان أبو النيل / نائب المدير العام والسيد / يمان عرنوس المدير المالي.

كما أقدم شكري إلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين ساهموا ولو بجزء يسير من المساعدة لإتمام هذا العمل.

التصريح

مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات في المصارف الخاصة السورية
"دراسة تطبيقية"

أصرح بأن هذه الدراسة غير مقتبسة أو منقولة أو محرفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق
أن قبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

الطالبة: دينا ريمون ملوح

ملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى كفاية مقاييس مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف سورية المركزي التي يستخدمها في رقابته على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ومساهمتها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وذلك من خلال تحليل ومقارنة مخرجاتها مع مخرجات المقاييس المعتمدة من قبل لجنة بازل الدولية بموجب التوصيات الصادرة عنها بالإضافة إلى مخرجات المقاييس الداخلية المطبقة من قبل إدارات المخاطر في المصارف. تم بناء الإطار النظري لموضوع الدراسة وجمع وتحليل ومقارنة البيانات الفعلية للعينة المختارة و المتمثلة بالبنك العربي - سورية حيث تم قياس مخاطر السيولة وفق قرارات مصرف سورية المركزي ووفق المعايير الداخلية المطبقة في المصرف ووفق توصيات لجنة بازل الدولية. وأظهرت النتائج أن طريقة قياس مخاطر السيولة المتبعة في المصارف الخاصة السورية والمستندة على قرارات مصرف سورية المركزي تعكس المخاطر الحقيقية للسيولة التي تواجه هذه المصارف وتساهم في عملية اتخاذ القرارات من جهة ولكنها لا تتسجم مع المعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل المتعلقة بهذا الخصوص.

قائمة المحتويات

البيان	رقم الصفحة
مقدمة	I
مشكلة الدراسة	II
الدراسات السابقة	II
أهمية الدراسة	IX
هدف الدراسة	IX
فرضيات الدراسة	X
منهج الدراسة	X
مجتمع وعينة الدراسة	XI
محددات الدراسة	XI
الفصل الأول: أهمية المصارف ومخاطرها وتقييم أدائها	1
المبحث الأول: أهمية المصارف ووظيفتها	2
المبحث الثاني: القوائم المالية الأساسية للمصارف الخاصة السورية	8
أولاً: قائمة المركز المالي	8
ثانياً: قائمة الدخل	14
ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية	16
المبحث الثالث: المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي	19
أولاً: المخاطر الائتمانية	19
ثانياً: مخاطر السوق	20
ثالثاً: مخاطر السيولة	20
رابعاً: مخاطر سعر الفائدة	20
خامساً: مخاطر سعر الصرف	21
سادساً: مخاطر التشغيل	21
سابعاً: المخاطر الاستراتيجية	21
ثامناً: المخاطر التنظيمية	21

البيان	رقم الصفحة
تاسعاً: مخاطر السمعة	21
المبحث الرابع: تحليل وتقييم أداء المصارف	22
أولاً: التحليل الوصفي	23
ثانياً: التحليل الكمي	24
الفصل الثاني: السيولة المصرفية	35
المبحث الأول: مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها ومصادرها	36
أولاً: السيولة المصرفية وأهميتها	36
ثانياً: مصادر السيولة	39
المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة	41
المبحث الثالث: قياس مخاطر السيولة وفق قرارات مصرف سورية المركزي	47
أولاً: نسبة السيولة	47
ثانياً: سلم الاستحقاق	47
المبحث الرابع: قياس مخاطر السيولة وفق اتفاقيات بازل	49
أولاً: نسبة تغطية السيولة	49
ثانياً: نسبة صافي التمويل المستقر	51
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	54
المبحث الأول: البنك العربي في سورية	55
أولاً: لمحة عن مجموعة البنك العربي	55
ثانياً: البنك العربي - سورية ونتائج أعماله خلال العام 2015	56
المبحث الثاني: قياس السيولة في البنك العربي - سورية وفق قرارات مصرف سورية المركزي	62
أولاً: النموذج الأول: نسبة السيولة	62
ثانياً: النموذج الثاني: نسبة السيولة اليومية	67
ثالثاً: النموذج الثالث: سلم الاستحقاق بكافة العملات	70
رابعاً: النموذج الرابع: سلم الاستحقاق بالليرات السورية	72
خامساً: النموذج الخامس: سلم الاستحقاق بالعملات الأجنبية	74

البيان	رقم الصفحة
المبحث الثالث: سياسة وقياس مخاطر السيولة وفق المعايير الداخلية في البنك العربي - سورية	77
المبحث الرابع: قياس مخاطر السيولة في البنك العربي - سورية وفق اتفاقيات بازل الدولية	90
أولاً: نسبة تغطية السيولة في البنك العربي - سورية	90
ثانياً: نسبة صافي التمويل المستقر في البنك العربي - سورية	92
النتائج وتتضمن مقارنة بين نتائج مقاييس مخاطر السيولة:	94
- وفق قرارات مصرف سورية المركزي	
- حسب المعايير الداخلية	
- وفق اتفاقيات بازل الدولية	
التوصيات	99
المراجع	100
الملاحق	105

قائمة الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
12	الميزانية العامة الموحدة في المصارف الخاصة السورية	الجدول رقم 1
15	بيان الدخل الموحد في المصارف الخاصة السورية	الجدول رقم 2
16	قائمة التدفقات النقدية الموحدة في المصارف الخاصة السورية	الجدول رقم 3
38	عرض السيولة والطلب عليها داخل المصرف	الجدول رقم 4
48	الحد الأقصى لنسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافة العملات	الجدول رقم 5
52	الموجودات مرجحة بعامل التمويل المستقر	الجدول رقم 6
58	قائمة المركز المالي للبنك العربي - سورية كما في 2015/12/31	الجدول رقم 7
59	بيان الأرباح أو الخسائر للبنك العربي - سورية للسنة المنتهية في 2015/12/31	الجدول رقم 8
60	بيان التدفقات النقدية للبنك العربي - سورية للسنة المنتهية في 2015/12/31	الجدول رقم 9
62	نسبة السيولة للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 10
67	نسب السيولة اليومية بكافة العملات للبنك العربي - سورية خلال شهر كانون الأول 2015	الجدول رقم 11-أ
68	نسب السيولة اليومية بالليرات السورية للبنك العربي - سورية خلال شهر كانون الأول 2015	الجدول رقم 11-ب
70	سلم الاستحقاق بكافة العملات للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 12-أ
72	سلم الاستحقاق بالليرات السورية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 12-ب
74	سلم الاستحقاق بالعملات الأجنبية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 12-ج
78	عامل مخاطر السيولة بكافة العملات للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 13-أ

79	عامل مخاطر السيولة بالليرات السورية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 13-ب
80	عامل مخاطر السيولة بالعملات الأجنبية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 13-ج
83	نسبة السيولة التراكمية بكافة العملات للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 14-أ
84	نسبة السيولة التراكمية بالليرات السورية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 14-ب
85	نسبة السيولة التراكمية بالعملات الأجنبية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 14-ج
88	اختبارات الضغط للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 15
90	نسبة تغطية السيولة في البنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 16
92	نسبة صافي التمويل المستقر في البنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 17
94	مقارنة نتائج مقاييس مخاطر السيولة في البنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31	الجدول رقم 18

مقدمة

خلال فترة الأزمة المالية العالمية التي بدأت في منتصف العام 2007، سعت العديد من المصارف للحفاظ على سيولة كافية، خاصة بعد أن طلبت المصارف المركزية في دول الأزمة، رفع مستوى سيولة المصارف التابعة لها للمحافظة على النظام المالي من الانهيار. إلا أن ذلك لم يمنع العديد من المصارف العالمية من الإفلاس.

والجدير بالذكر أنه لم يكن الاهتمام منصباً على مخاطر السيولة وقياسها بعناية مقارنة بالمخاطر الأخرى كالمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، وذلك يعود إلى وجود فائض سيولة لدى النظام المالي العالمي، قبل الأزمة المالية العالمية. هذا الأمر دفع لجنة بازل الدولية إلى التركيز على مخاطر السيولة وقياسها بشكل مستقل بعد أن كانت سابقاً تدرج ضمن مخاطر السوق.

أما بالنسبة لوضع السيولة في المصارف الخاصة السورية فيلاحظ وجود فوائض من جهة وضعف في قدرة المصارف على توظيفها من جهة أخرى. ويلاحظ أيضاً خللاً في بنية السيولة سواءً من ناحية مكوناتها أم من ناحية فجوات الاستحقاق، بالإضافة إلى اختلال السيولة وانهارها السريع عند حدوث أزمات مفاجئة، وهذا ما حصل في بداية الأزمة في سورية نتيجة لحركات السحب الكثيرة الأمر الذي يجعل الاهتمام بقياس مخاطر السيولة من الموضوعات المستجدة والهامة لاتخاذ القرارات وترميم العجز في السيولة قبل حدوثه.

مشكلة الدراسة

يمكن أن يترتب على الخلل في السيولة آثار تنظيمية ومالية واستراتيجية خطيرة تنعكس بشكل خطير على وضع المصرف وسمعته ومستوى تصنيفه واستمرارية عمله. ولكي تتمكن إدارة المخاطر من تحليل بنية السيولة وقياس تكلفتها وبناء سياسة فعالة قادرة على إيجاد توازن بين تكلفة السيولة وربحية المصرف وتوفير سيولة ملائمة قادرة على تلبية السحوبات سواء أكانت متوقعة أو مفاجئة بما يضمن الحفاظ على استمرارية المصارف وحمايتها من خطر الإفلاس، لابد في البداية من أن يكون هناك معايير لقياس مخاطر السيولة الأمر الذي يستدعي فحص معايير قياس مخاطر السيولة الموضوعة من قبل الجهات المختصة الممثلة بالمصرف المركزي ومعرفة مدى التزامها بالمعايير العالمية الموضوعة من قبل لجنة بازل من جهة ومدى كفايتها وملاءمتها للواقع الفعلي من جهة أخرى .

وبناءً عليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤالين التاليين:

- هل طريقة قياس مخاطر السيولة المتبعة في المصارف السورية الخاصة وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي تعكس المخاطر الحقيقية التي تواجه هذه المصارف؟
- هل تنسجم متطلبات مصرف سورية المركزي في قياس مخاطر السيولة مع المعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل ؟

الدراسات السابقة

تم اختيار الدراسات السابقة انطلاقاً من حداثتها وارتباطها بموضوع الدراسة فأهمية قياس مخاطر السيولة في القطاع المصرفي موضوع مستجد وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

1- دراسة رزان القيسي (2014) بعنوان

"اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة"¹

هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى اختبار قدرة المصارف الخاصة السورية على تحمل مخاطر السيولة لبيانات عام 2012، حيث أظهرت النتائج قدرة المصارف المدروسة على تحمل مخاطر السيولة المتمثلة بالسحب المفاجئ من ودائع العملاء بكافة أنواعها، وأشارت الباحثة إلى أن المصارف الإسلامية تمتلك حجم أكبر من الأصول السائلة مقارنة بالمصارف التقليدية مما يعزز قدرتها على مواجهة السحوبات الطارئة، وعليه أوصت بضرورة التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية بخصوص إدارة السيولة عند سن القوانين والتشريعات.

2- دراسة علي حبه (2013) بعنوان

"التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية"²

وهي دراسة تطبيقية تحليلية على المصرف التجاري السوري، هدفت إلى استكشاف التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية ومخاطرها، وبيّنت ضرورة تطوير أسلوب كامل لإدارة السيولة كإدارة مميزة بحد ذاتها وتجنب إلحاقها بإدارة الأصول والخصوم، وقد أعد الباحث اختباراً للضغط أجري على المصرف التجاري السوري لبيانات عامي 2010 و 2011 تبين من خلاله عدم كفاية الطرائق التقليدية في معالجة مشكلات وأزمات السيولة الاستثنائية، حيث لم تشر نسب السيولة إلى مخاطر سيولة في العام الذي فشل فيه المصرف في اجتياز حالة ضاغطة.

3- دراسة Philippe Masiés & Youssef Azzouzi Idrissi (2012) بعنوان

¹ "Les risques de Liquidité bancaire: Définitions, interactions et réglementation"

¹ القيسي، رزان، اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2014.

² حبه، علي، التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2013.

"مخاطر السيولة المصرفية: التعاريف والتفاعلات والقوانين النازمة"

توضح هذه الدراسة أنواع مخاطر السيولة وتسلط الضوء على التفاعل بين مخاطر السيولة التمويلية ومخاطر السيولة السوقية ومدى ارتباطهما ببعضهما البعض، بالإضافة إلى التركيز على أهمية تطبيق مقترحات بازل 3 لمراقبة مخاطر السيولة في البنوك من خلال نسبتي السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل وعرض القيود المفروضة على هذه المقترحات.

4- دراسة تمارا القاضي (2011) بعنوان

"استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية"²

هدفت الدراسة إلى التعرف على المداخل المتنوعة لتخصيص الأموال في المصرف بهدف تحقيق التوازن بين السيولة والربحية، وكيفية التخطيط السليم للسيولة لمواجهة العجز أو الفائض النقدي، وقد أجرت الباحثة دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري تم من خلالها تطبيق مؤشرات ونسب السيولة والتعرف على محددات وأهداف السيولة لدى المصرف التجاري السوري، بالإضافة إلى دراسة حركة الودائع وتحديد الجارية منها، وتم التعرف على أسباب الخلل في إدارة السيولة لدى المصرف واقتراح بعض الحلول المناسبة لمعالجة هذا الخلل وبالتالي استثمار فائض السيولة لزيادة ربحية المصرف.

5- دراسة Muhammad Farhan Akhtar, Khizer Ali, Shama Sadaqat

(2011) بعنوان

"A comparative study between conventional and islamic banks of Pakistan"³

"مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في باكستان"

¹ Masiés, Philippe & Idrissi, Youssef Azzouzi, Les risques de Liquidité bancaire: Définitions, interactions et réclamation, Association d'économie financière, 2012.

² القاضي، تمارا، استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، 2011.

³ Akhtar, Muhammad Farhan, Ali, Khizer and others, A comparative study between conventional and islamic banks of Pakistan, Interdisciplinary Journal of Research in Business, Issue. 1, 2011.

الهدف من هذه الدراسة هو النظر في مخاطر السيولة المرتبطة بملاءمة المصارف، بغرض تقييم إدارة مخاطر السيولة من خلال تحليل مقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان. كما تبحث في أهمية حجم الشركة، ورأس المال التشغيلي، والعائد على حقوق الملكية، وكفاية رأس المال والعائد على الأصول (ROA)، مع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان. وتوصلت إلى أنه يتعين على البنوك الإسلامية بذل جهود إضافية لتوسيع نطاق إدارة السيولة نظراً لخصائصها الفريدة ومطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية.

6- دراسة هبة الشعار (2010) بعنوان

"العوامل المؤثرة على ربحية وسيولة المصارف التجارية"¹

استنتجت الباحثة من خلال دراستها التطبيقية وجود فائض في السيولة لدى المصارف التجارية التي تم اختيارها كعينة للبحث، حيث يجب العمل على استثمار هذه السيولة الفائضة، وتوظيفها في مشاريع استثمارية لتحقيق عوائد، لأن وجود فائض سيولة لدى المصارف عن حد معين يعني وجود خسائر من الناحية الأخرى لديها. كما أوضحت الدراسة العوامل المؤثرة على ربحية وسيولة المصارف التجارية، ومنها معدّل إقراض الودائع وحجم الودائع وحجم القروض الممنوحة وإجمالي الأصول، ونسبة المديونية، وخلصت إلى وجود علاقة ذات دلالة غير معنوية بين ربحية المصارف وهامش الفائدة وحجم حقوق الملكية وسيولة المصرف ومعدّل إقراض الودائع.

7- دراسة Ernst & Young (2010) بعنوان

1 "Recover, adapt, and advance, back to business in an uncertain world, a survey of the world's largest banks"

¹ الشعار، هبة، العوامل المؤثرة على ربحية وسيولة المصارف التجارية، المعهد العالي لإدارة الأعمال - دمشق، 2010.

"الاستعادة، التكيف، العودة للعمل في الظروف غير المؤكدة دراسة مسحية لأكبر البنوك في العالم"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إدارة المخاطر لدى المصارف العالمية والاهتمام المتزايد من قبل مجالس الإدارة والإدارات العليا بتطوير آليات عمل إدارة المخاطر. وهي دراسة مسحية أجريت على أكبر البنوك العالمية ناقشت هذه الدراسة المخاطر المصرفية من حيث معالجتها وتطبيقها وتوصلت إلى أن الاهتمام بمخاطر السيولة أصبح له الأولوية الثالثة بعد مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي جعلت معظم البنوك تغير نظرتها في إدارة السيولة والسيطرة عليها والتأكيد على الاحتفاظ بمخزون كافي من السيولة النقدية وإجراء اختبارات ضغط دورية.

8- دراسة عدنان الأعرج (2010) بعنوان

"إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن"²

هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة البنوك العاملة في الأردن في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة من خلال التعرف على العوامل المقترحة من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة ومدى تطبيقها في البنوك العاملة في الأردن، وتوصل الباحث إلى ضرورة اعتماد المصرف إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير استراتيجيات لإدارة مخاطر السيولة وتطوير أدوات قياس مخاطر السيولة، بالإضافة إلى ضمان تنفيذ اختبارات الضغط بشكل دوري.

¹ Ernst & Young, Recover, adapt, advance, back to business in an uncertain world, a survey of the world's largest banks, EYGM Limited, 2010.

² الأعرج، عدنان، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والعشرون، 2010.

9- دراسة Mabwe Kumbirai and Robert Webb (2010) بعنوان

”A financial ratio analysis of commercial bank performance in South Africa”¹

”تحليل النسب المالية لأداء البنك التجاري في جنوب أفريقيا”

بحثت هذه الدراسة في أداء قطاع الخدمات المصرفية التجارية في جنوب باستخدام النسب المالية لقياس الربحية والسيولة وأداء جودة الائتمان، ووجدت هذه الدراسة التحليلية تغيير كبير في أداء البنوك بعد الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى انخفاض الربحية وانخفاض السيولة وتدهور جودة الائتمان والربحية في القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا، مع ضرورة الإشارة إلى أن مصارف جنوب أفريقيا تمكنت من الاستمرار في عملها اليومي خلال فترة الأزمة المالية العالمية.

10- دراسة سيرين سميح أبو رحمه (2009) بعنوان

”السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية”²

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر السيولة وكل من العائد والمخاطرة والتعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية وبيان مدى التزام المصارف التجارية الفلسطينية بتطبيق نسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية وأوصت بضرورة وجود نظام ضبط داخلي كافي لإدارة مخاطر السيولة في المصارف بالإضافة إلى تطوير أنظمة المعلومات لخدمة قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة.

¹ Kumbirai, Mabwe and Webb, Robert, A financial ratio analysis of commercial bank performance in South Africa, Print Services, Rhodes University, Grahamstown, South Africa, 2010.

² أبو رحمه، سيرين، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة، 2009.

11- دراسة إيهاب زيدان (2008) بعنوان

"مدى تطبيق معايير بازل 2 على قطاع المصارف الخاصة في سورية"¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بلجنة بازل ومقرراتها والمعايير التي تقوم عليها والتطورات التي لحقت بانتقالها من مقررات بازل 1 إلى مقررات بازل 2 ومدى تطبيق المصارف الخاصة في سورية لهذه المقررات، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف العاملة في سورية سواء كانت خاصة أم عامة تعاني من العديد من المشكلات المتعلقة بطبيعة البيئة المصرفية في سورية وبالتالي صعوبة الانتقال من بازل 1 إلى بازل 2 نظراً للخصوصية في الواقع السوري.

12- دراسة وجدان أبو عيسى (2007) بعنوان

"مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر

سعر الفائدة"²

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة واتخذت الباحثة عينة من المصارف الخاصة السورية وقامت بدراستها وتحليلها وخرجت هذه الدراسة باستنتاجات عن مدى انسجام قرارات مجلس النقد والتسليف مع متطلبات لجنة بازل 2 فيما يخص مخاطر سعر الفائدة وبينت مساوئ ومحاسن طريقة فجوة الاستحقاقات في قياس المخاطر مع اقتراح طريقة الأمد باعتبارها أكثر دقة.

¹ زيدان، إيهاب، مدى تطبيق معايير بازل 2 على قطاع المصارف الخاصة في سورية ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2008.

² أبو عيسى، وجدان، مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق، 2007.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث تناولها بشكل مباشر لمقاييس مخاطر السيولة والمقارنة بينها للوقوف على مدى كفايتها في اتخاذ القرارات في القطاع المصرفي الخاص في سورية باعتبار أن لسورية وضعاً مختلفاً بسبب حداثة القطاع المصرفي ودور الجهات الرقابية ومتطلباتها وبحث مدى مواكبتها للقرارات العالمية الصادرة عن لجنة بازل التي أدخلت معايير لقياس مخاطر السيولة ستلزم المصارف المركزية بتعميمها على المصارف الخاصة ليتم تطبيقها خلال السنوات القليلة القادمة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بأنها تسعى لمناقشة مشكلة هامة ومستجدة ترتبط بمخاطر السيولة لدى المصارف الخاصة السورية وكيفية قياس تلك المخاطر بالاستناد إلى القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص ومدى انسجامها مع المعايير العالمية الموضوعة من قبل لجنة بازل. وتتمثل هذه الأهمية عملياً من خلال المساهمة في محاولة تطبيق أحدث المعايير المتعلقة بقياس مخاطر السيولة على المصارف الخاصة السورية مما يساعدها في عملية اتخاذ القرارات في هذا المجال. كما إن إجراء اختبارات الضغط واحتساب مؤشرات الإنذار المبكر ووضع سيناريوهات لتفادي الأزمات لن يتحقق إلا عن طريق قياس مخاطر السيولة بالشكل الذي يلبي تلك الاحتياجات التي تلعب دوراً هاماً في بناء عملية اتخاذ القرارات على أسس علمية.

هدف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى:

- بيان كيفية قياس مخاطر السيولة في المصارف الخاصة السورية وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي لحماية المصارف من هذه المخاطر.
- تقديم مساهمة علمية بالمقارنة بين أساليب قياس مخاطر السيولة وبيان مدى كفايتها لاتخاذ القرارات في القطاع المصرفي الخاص في سورية ومدى تلبيتها لمتطلبات المعايير الدولية.

فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى

الفرضية العدمية H_0 : إن طريقة قياس مخاطر السيولة المتبعة في المصارف الخاصة السورية والمستندة على قرارات مصرف سورية المركزي لا تعكس المخاطر الحقيقية للسيولة التي تواجه هذه المصارف.

الفرضية البديلة H_1 : إن طريقة قياس مخاطر السيولة المتبعة في المصارف الخاصة السورية والمستندة على قرارات مصرف سورية المركزي تعكس المخاطر الحقيقية للسيولة التي تواجه هذه المصارف.

الفرضية الثانية

الفرضية العدمية H_0 : لا تتسجم متطلبات مصرف سورية المركزي المتعلقة بقياس مخاطر السيولة مع المعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل.

لفرضية البديلة H_1 : تتسجم متطلبات مصرف سورية المركزي المتعلقة بقياس مخاطر السيولة مع المعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل.

منهج الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى الاستدلال الاستقرائي الذي يستوجب انجاز المراحل والخطوات التالية:

1- بناء الإطار النظري لموضوع قياس مخاطر السيولة بالرجوع إلى الأدبيات من مراجع ودراسات سابقة.

2- جمع البيانات المالية اللازمة والفعالية للمصرف موضوع الدراسة التطبيقية.

3- تحليل ومقارنة البيانات التي تم الحصول عليها وبيان كيفية قياس مخاطر السيولة وفق متطلبات مصرف سورية المركزي واختلافها عن المعايير الداخلية للبنك والمعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل.

4- التوصل إلى قياس مخاطر السيولة الحقيقية للمصرف موضوع الدراسة بالطرق المختلفة بما يساهم في عملية اتخاذ القرارات.

5- عرض النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار المصارف الخاصة السورية التقليدية كمجتمع لهذه الدراسة حيث أنها شركات مساهمة وانهيائها يؤثر على قاعدة واسعة بالإضافة إلى طريقة عملها المؤتمتة والمتطورة واهتمامها البالغ في موضوع السيولة وإدارة مخاطرها. وقد تم اختيار البنك العربي - سورية كحالة تطبيقية فالدراسة ستتم بالاعتماد على بياناته الحقيقية والفعليّة.

محددات الدراسة

نظراً لتعدد العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات فلا بد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة ستختص في قياس مخاطر السيولة وأهميتها في هذه العملية دون التطرق إلى العوامل الأخرى ودورها في هذا المجال، كما أن القسم العملي من هذه الدراسة سيتم اعتماداً على البيانات الحقيقية للبنك العربي - سورية.

الفصل الأول

أهمية المصارف ومخاطرها وتقييم أدائها

يتألف هذا الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: أهمية المصارف ووظيفتها

المبحث الثاني: القوائم المالية الأساسية للمصارف الخاصة السورية

المبحث الثالث: المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي

المبحث الرابع: تحليل وتقييم أداء المصارف

المبحث الأول

أهمية المصارف ووظيفتها

يعتبر النظام المالي من أهم دعائم الاقتصاد والمحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية. ويتألف النظام المالي من عدد من المؤسسات المالية منها المؤسسات المصرفية والمؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار وشركات الصيرفة وشركات السمسرة المالية وغيره.. إضافة إلى الهيئات والمنظمات المشرفة على عمل هذه المؤسسات.

“وقد تعاظم دور هذه المؤسسات في الاقتصاديات المعاصرة بشكل جعل منها العصب والمحرك والممول الأساسي للنشاطات الاقتصادية المختلفة”.¹

وتعد المصارف من أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد وذلك نظراً لأهمية الخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها والتي لها دور مؤثر في عمل الشركات وفي الحياة اليومية للأفراد وفي الاقتصاد ككل. وقد تزايدت أهمية المصارف في الحياة الاقتصادية كون العمل المصرفي عمل يتصف بالديناميكية حيث تزداد حزمة الخدمات والمنتجات المصرفية وتتنوع تلبيةً لتزايد وتطور حاجة المجتمع.

كما تعد المصارف وسيطاً مالياً يجمع بين الوحدات التي تتمتع بفائض في الموارد المالية (المدخرين) والوحدات التي هي بحاجة لموارد مالية (المقترضين)، فهي تعتبر المصدر الأساسي للائتمان (الأموال المقرضة) لمختلف الوحدات الاقتصادية من أفراد وشركات صغيرة وكبيرة وللوحدات الحكومية أيضاً.

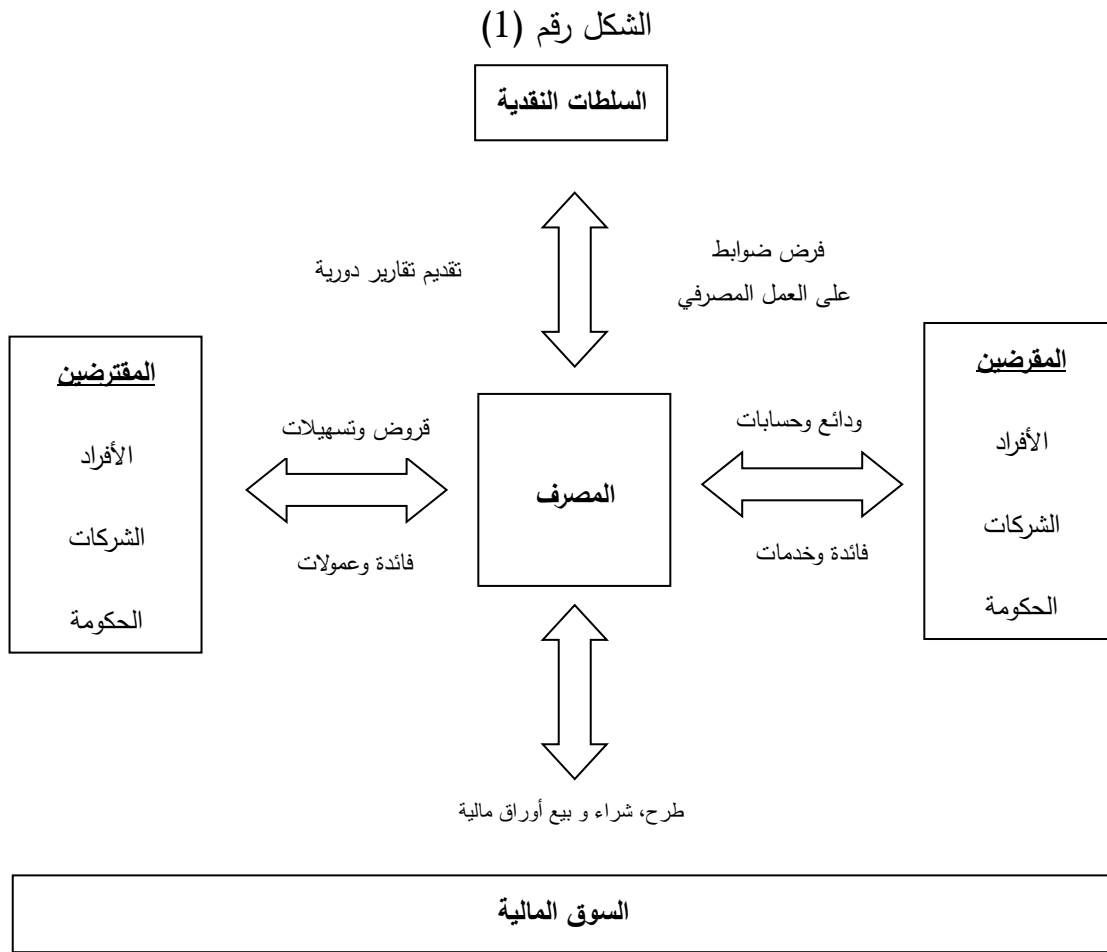
وتلعب المصارف دوراً في إصدار وإدارة أدوات الدفع (الشيكات وبطاقات الدفع الإلكتروني)، إضافة إلى دورها في إتمام الصفقات التجارية الدولية من خلال إصدار الكفالات المصرفية، تحصيل البوالص وإجراء التحويلات الدولية، وفتح الاعتمادات المستندية. وكذلك في إتمام الصفقات المالية

¹ فلوح، صافي واسماعيل، اسماعيل وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2008-2009، ص 269

في الأسواق المالية من خلال إدارة المحافظ المالية للعملاء. كما تعد المصارف القناة الأهم التي تطبق السلطات النقدية والحكومة من خلالها سياستها النقدية والاقتصادية.

ونظراً للدور الهام والمتزايد للمصارف في الحياة اليومية للأفراد والشركات وفي الاقتصاد ككل، كان لابد من فرض ضوابط تنظيمية صارمة للعمل المصرفي وإجراء رقابة دائمة من قبل السلطات النقدية.

والشكل التالي يوضح علاقة المصرف مع الأطراف الأخرى في الاقتصاد، حيث يعتبر المصرف صلة الوصل بين المقرضين والمقترضين تحت إشراف السلطات النقدية ويمارس عملياته التجارية من خلال السوق المالية.



المصدر: الشكل من إعداد الباحث

ويمكن النظر إلى المصرف من خلال الوظيفة الاقتصادية التي يمارسها أو الخدمات التي يقدمها لزيائنه أو القاعدة القانونية لوجوده¹ كما يلي:

1- من حيث وظيفة المصرف الاقتصادية:

المصرف هو وسيط مالي يقوم بتحويل الأموال من المدخرين إلى المقترضين. حيث يتلقى الأموال من الجمهور على شكل حسابات جارية وودائع آجلة مقابل فائدة معينة ويقدم لهم الخدمات، كما يقوم بتوظيف واستثمار هذه الأموال من خلال إقراضها لمختلف قطاعات الأفراد والأعمال والقطاعات الحكومية مقابل عمولات وفوائد محددة. وتحقق المصارف ربحها التشغيلي من خلال الفرق بين الفائدة المحصلة من المقترضين والفائدة المدفوعة للمودعين.

2- من حيث الخدمات التي يقدمها المصرف:

لقد تنوعت وازدادت الخدمات والمنتجات التي تقدمها المصارف لعملائها، وخصوصاً مع ازدياد المنافسة بين المصارف مع بعضها البعض من جهة وبين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي بدأت تقدم لعملائها بعض الخدمات المصرفية، كما بدأت المصارف، بالمقابل، بتقديم خدمات مالية أخرى مثل خدمات التأمين والسمسرة وإدارة المحافظ المالية وغيره

وبالتالي فإن تعريف المصرف من وجهة نظر الخدمات التي يؤديها أصبح أمراً بالغ الصعوبة. نتيجة لذلك فإن التعريف السائد للمصرف هو أنه "المؤسسة التي تقوم بتقديم أوسع مجال من الخدمات المالية من أي مؤسسة مالية أخرى".²

ويمكن استعراض أهم الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها كما يلي:

- فتح الحسابات الجارية وحسابات الشيكات وحسابات الادخار والودائع طويلة الأجل
- تأجير الخزانات أو الصناديق الحديدية

seventh ، Mc Grow Hill، Bank management and financial Services،¹ Peter Rose and Sylvia Hudgins
P. 4، 2008، edition

² الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، دار الجندي للطباعة والنشر، سورية - حلب، 2005، ص 110

- خدمات الحوالات
- شراء وبيع العملات الأجنبية بأشكالها المختلفة
- منح قروض للقطاعات الاقتصادية الاستهلاكية والشركات بمختلف أنواعها (عقارية، تجارية، صناعية، زراعية...)
- خصم السندات التجارية والبنكية
- منح السقوف الائتمانية وحسابات جارية مدينة وخدمات الدفع الإلكتروني
- إصدار الكفالات وفتح حسابات للاعتمادات الخارجية سواءً أكانت للاستيراد أم للتصدير بالإضافة إلى خدمات تسديد بوالص الشحن
- تمويل النشاطات الحكومية (شراء السندات الحكومية مثلاً)
- خدمات السمسرة والوساطة المالية
- إدارة المحافظ المالية
- تقديم الاستشارات المالية
- خدمات التأمين
- تقديم برامج التقاعد

3- من وجهة نظر القانون:

المصرف من وجهة نظر القانون هو شركة تجارية تمارس عملها بشكل دائم على سبيل الاحتراف ويهدف الربح. وغالباً ما تأخذ المصارف شكل شركات مساهمة عامة. إذاً فهي خاضعة لقانون الشركات والضرائب على الشركات.

وتعتبر المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية شركات مساهمة مغفلة عامة سورية خاصة أعلى شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية، وتمارس نشاطاتها بإشراف مصرف سورية المركزي ومراقبته.

وقد جاء بالمادة رقم 12 من القانون رقم 28 لعام 2001 قانون تأسيس المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية ما يلي¹:

أ- يمارس المصرف الخدمات المالية والأعمال المصرفية على أنواعها وفقا لأحكام النظام الأساسي للمصرف والقوانين والأنظمة الراعية في كل مالا يتعارض وأحكام هذا القانون، ومن هذه الأعمال:

- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لآجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتيح وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أوغير القابلة له.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية، وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتيح وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها والاتجار بهذه الأوراق.
- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
- فتح حسابات جارية وحسابات توفير.
- تقديم خدمات الدفع والتحويل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقا لأنظمة القطع النافذة.

¹ القانون رقم 28 لعام 2001 قانون تأسيس المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية، المادة 12

- الاستدانة لأجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعه

- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها الجمهورية العربية السورية وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

- وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أوبالاشتراك معه، في الجمهورية العربية السورية أوفي الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات.

ب- يجوز للمصرف بناء على موافقة مصرف سورية المركزي المسبقة القيام بما يلي :

- المساهمة برأسمال مصارف عربية أوأجنبية ضمن الحدود والشروط التي يحددها مصرف سورية المركزي.

- شراء العقارات اللازمة لممارسة نشاطاته حصراً داخل أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجه

المبحث الثاني

القوائم المالية الأساسية للمصارف الخاصة السورية

تعكس التقارير المالية للمصرف طبيعة العمل المصرفي من حيث نوعية الخدمات التي يقدمها وحجم المصرف ومدى انتشاره كما أنها تلخص جميع العمليات المالية التي تمت حتى تاريخ إعداده وتختلف التقارير المالية للمصارف عن غيرها من الشركات لعدة أسباب تتعلق أولاً بطبيعة العمل المصرفي، ثانياً المتطلبات المفروضة على المصارف من قبل المصرف المركزي لأغراض الرقابة، ثالثاً كثرة الملاحظات والإيضاحات التي تتطلبها هذه القوائم لشرح فقراتها والتي يجب الإفصاح عنها بشكل مفصل ضمن البيانات الموحدة المنشورة.

“ويشمل تعبير التقارير المالية: القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغير في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية) إضافة إلى تقارير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي والإيضاحات المكملة للقوائم المالية.”¹

أولاً: قائمة المركز المالي

تعتبر الميزانية أوقائمة المركز المالي المرآة التي تعكس الوضع المالي للمصرف في لحظة معينة وذلك على شكل بيان للأصول العائدة للمصرف من جهة ولحقوق الملكية والالتزامات أوالمطلوبات المترتبة عليه من جهة أخرى وتحقق الميزانية المعادلة التالية:

$$\text{الأصول} = \text{المطلوبات} + \text{حقوق الملكية}$$

حيث تعرض الميزانية مبالغ ومحتويات المدخلات المالية (مصادر الأموال) التي حصل عليها البنك لتمويل عملياته الإقراضية والاستثمارية كما تعرض المبالغ التي تم استخدامها من السقوف الممنوحة للتسهيلات الائتمانية والأوراق المالية وغيره. (استخدامات الأموال) وذلك في لحظة زمنية معينة².

¹ فلوح، صافي واسماعيل، اسماعيل وآخرون، تحليل القوائم المالية، ص 28 مرجع سابق

² الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، ص 126، مرجع سابق

وتجدر الإشارة إلى أهمية ترتيب عناصر طرف الأصول في الميزانية وفقاً لدرجة السيولة المتناقصة وطرف الالتزامات بالمقابل وفقاً لدرجة الاستحقاق من الأقرب استحقاقاً إلى الأبعد استحقاق

تتكون ميزانية المصرف من البنود الأساسية التالية:

1- الموجودات Assets

أ- الاحتياطيات الأولية Primary Reserves

وتتضمن النقد في الصندوق والأرصدة الجارية لدى المصرف المركزي ولدى المصارف المحلية والمراسلة بالخارج، بالإضافة إلى الشيكات والحوالات برسم التحصيل عن طريق المقاصة، كما تتضمن الاحتياطي الإلزامي النقدي على ودائع العملاء المحدد من قبل السلطات الرقابية. "على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5% من متوسط الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإيداع السكني".¹

وللاحتياطيات الأولية وظيفة نقدية فبالرغم من أنها لا تنتج دخلاً إلا أنها تمثل ما يسمى بخط الدفاع الأول ضد طلبات سحب الإيداعات² (First line of defense against withdrawals). وبشكل عام يمثل هذا البند حوالي 10% من مجموع الموجودات.³

ب- الاحتياطيات الثانوية Secondary Reserves

تتضمن إيداعات المصرف لدى المصارف الأخرى والمنتجة للفائدة نتيجة ربطها لآجال معينة، الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل بغرض التداول، اتفاقية إعادة الشراء وهي الفوائض النقدية التي يقوم المصرف ببيعها أو إقراضها للمصارف الأخرى التي تواجه نقصاً في السيولة ويعاد شراء هذه الأموال عادة في اليوم التالي وذلك مقابل فائدة طفيفة (Over night deposits).

¹ قرار مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011

² الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، ص 135، مرجع سابق

³ الشعار، خليل، تحليل وتقييم الأداء المصرفي، معهد التدريب المصرفي، اتحاد المصارف الأمريكية بالتعاون مع المصرف الصناعي السوري ص 96

وتستخدم الاحتياطات الثانوية في مواجهة السحوبات المحتملة أو الاستثنائية بعيدة الاحتمال والتي ما تزال ممكنة الحدوث.

ج- التسهيلات الائتمانية المباشرة Direct Credit Facilities

تتضمن القروض على أنواعها المتعددة (للشركات، للأفراد، للوحدات الحكومية.. الخ) وعمليات حسم السندات التجارية والبنكية بالإضافة إلى حسابات الجاري المدين. وتعتبر التسهيلات الائتمانية مصدر الدخل التشغيلي الأساسي لربحية المصرف ولكنها بالمقابل تكون عرضة لمخاطر عدم السداد وبالتالي يتم تصنيفها على أنها ديون غير منتجة، حيث يتم تشكيل مخصص لتدني هذه التسهيلات يحتسب بناء على تعليمات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته بالقرار 902 لعام 2012 المتعلق بآلية تصنيف الديون وتكوين المخصصات التي يتم تنزيلها من القيمة الإجمالية لمحظة التسهيلات الائتمانية المباشرة.

“القروض هي الموجودات الأقل سيولة مقارنة بالاحتياطات الأولية والثانوية لأنه لا يمكن تحويلها إلى نقدية حتى استحقاق القرض”¹.

د- الاستثمارات Investement

تتضمن الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات المتوسطة والطويلة الأجل والأسهم وعمليات التبادل المالي وعقود التحوط التي تحقق للمصرف إيرادات ولكنها بالمقابل تكون أقل سيولة وأكثر مخاطرة.

1 Mishkin and Eakins, Financial Markets and Institutions, Pearson Series in Finance, Eighth edition, 2007 P. 223

هـ - الموجودات الأخرى Other Assets

تتضمن الموجودات الثابتة من مباني وتجهيزات وتحسينات على العقارات المؤجرة من الغير وتخضع هذه البنود للاهلاك الذي ينزل من التكلفة الأصلية. وتتضمن الموجودات الأخرى ما يمتلكه المصرف من موجودات بسبب حجزها لصالحه من المقترضين الذين يواجهون الإعسار المالي.

2- المطلوبات Liabilities

أ- الودائع Deposits

تتضمن الودائع على أنواعها (جارية، توفير، ودائع لأجل، شهادات إيداع والتأمينات غيرها). تعد الودائع المصدر الأساسي من مصادر الأموال للمصرف وتخضع في جزء كبير منها لفائدة دائنة.

ب- الاقتراض من مصادر غير الودائع Non-Deposit Borrowing

تتمثل بعمليات الاقتراض من الغير لآجال قصيرة كإتفاقيات إعادة الشراء والإقتراض من المصرف المركزي ولآجال طويلة كإصدار السندات والإقتراض من المؤسسات المالية مثل شركات التأمين وشركات الصرافة، والاقتراض من الغير بشكل عام يكون في الدرجة الثانية بعد الودائع من حيث أسبقية التسدي

ج- المخصصات Provisions

يتضمن هذا البند مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة ومخصصات لمواجهة خسائر طارئة محتملة Contingency Reserve كالالتزامات الضريبية الإضافية أوالمخصصات المكونة نتيجة للظروف الراهنة التي قد يتعض لها المصرف بكافة فروعها، بالإضافة إلى مؤونة تقلبات أسعار الصرف "حيث يتوجب على المصارف العاملة في سورية أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر".¹

¹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362/ م ن / ب1) الصادر بتاريخ 4 شباط 2008

3- حقوق الملكية Equity

تتضمن حقوق الملكية بشكل أساسي رأس المال المكتتب به وعلاوة أخصم الإصدار، الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص والاحتياطي العام لمواجهة مخاطر التمويل المكون بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 902، بالإضافة إلى الأرباح أو الخسائر المدورة المحققة وغير المحققة (الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي).

الجدول رقم (1) - الميزانية العامة الموحدة في المصارف الخاصة السورية

البند	أرقام السنة	أرقام المقارنة
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية		
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مصرفية		
إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
مشتقات أدوات مالية		
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)		
فروض وسلف للبنوك		
موجودات مالية متوفرة للبيع		
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
موجودات مالية مرهونة		
استثمارات في شركات حليفة		
موجودات ثابتة		
موجودات غير ملموسة		
موجودات ضريبية مؤجلة		
موجودات أخرى		

		وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
		مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء
		تأمينات نقدية
		مشتقات أدوات مالية
		أموال مقترضة
		سندات دين
		مخصصات متنوعة
		مخصص ضريبة الدخل
		مطلوبات أخرى
		مجموع المطلوبات
		حقوق الملكية
		رأس المال المكتتب به
		علاوة / (خصم) الإصدار
		احتياطي قانوني
		احتياطي خاص
		احتياطيات أخرى
		أرباح مدورة محققة / (خسائر متراكمة)
		أرباح مدورة غير محققة / (خسائر متراكمة)
		مجموع حقوق الملكية - مساهمي المصرف
		حقوق الأقلية

		مجموع حقوق الملكية
		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

المصدر: قرار مجلس النقد والتسليف رقم (439/م/ن/ب1) لعام 2008

ثانياً: قائمة الدخل

تعكس قائمة الدخل نتيجة أعمال المصرف من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة. وتعد على أساس الاستحقاق ووفقاً لمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات، حيث تعرض البنود الأساسية التالية:

1- صافي الدخل من الفائدة Net Interest Income

هو الفرق بين مجموع الدخل الذي يحصل عليه المصرف من مختلف أنواع الفوائد (الناجمة عن القروض، الاستثمارات، الاحتياطات الثانوية وغيره.) وبين مجموع مصروفات الفوائد التي يتحملها المصرف (على الودائع، الاقتراض المباشر، السندات وغيره.).

2- صافي الدخل من العمولات Net Commission Income

هو الفرق بين دخل العمولات ورسوم الخدمات على المنتجات المصرفية، والعمولات والرسوم المدفوعة للغير من قبل المصرف.

3- الإيرادات التشغيلية Operating Income

تتضمن الأرباح أو الخسائر التشغيلية الناتجة عن التعاملات بالعملات الأجنبية وتلك الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي بالإضافة إلى الأرباح والخسائر التشغيلية الأخرى.

4- المصاريف التشغيلية Operating Expenses

وتشمل نفقات الموظفين وأعباء استهلاك الموجودات الثابتة وإطفاءات الموجودات غير الملموسة وأعباء مؤونة تدني كل من التسهيلات الائتمانية والمخصصات المتنوعة، والمصاريف التشغيلية الأخرى

5- الضريبة Tax

بعد معالجة البنود السابقة مع بعضها البعض يتم احتساب الضريبة بنسبة 25% من صافي الدخل الخاضع للضريبة كما يحق للمصرف الاحتفاظ بموجودات ضريبية مؤجلة في حالة الخسارة شرط أن يتم الاستفادة منها خلال السنوات الخمس القادمة.

الجدول رقم (2) - بيان الدخل الموحد في المصارف الخاصة السورية

البند	أرقام السنة	أرقام المقارنة
الفوائد الدائنة		
الفوائد المدينة		
صافي الدخل من الفائدة		
العمولات والرسوم الدائنة		
العمولات والرسوم المدينة		
صافي الدخل من العمولات والرسوم		
صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم		
أرباح (خسائر) تشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية		
أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي		
أرباح (خسائر) موجودات مالية للمتاجرة		
أرباح (خسائر) موجودات مالية محددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
أرباح (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع		
إيرادات تشغيلية أخرى		
إجمالي الدخل التشغيلي		
نفقات الموظفين		
استهلاكات الموجودات الثابتة الملموسة		
إطفاءات الموجودات غير الملموسة		
خسائر تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة		

		خسائر تدني استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
		مخصصات متنوعة
		مصاريف تشغيلية أخرى
		إجمالي المصروفات التشغيلية
		ربح / (خسارة) قبل الضريبة
		ضريبة الدخل / صافي إيراد ضريبة الدخل
		صافي ربح / (خسارة) السنة

المصدر: قرار مجلس النقد والتسليف رقم (439/م/ن/ب1) لعام 2008

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow Statement):

تعتبر قائمة التدفقات النقدية عن قدرة المصرف على سداد التزاماته وذلك انطلاقاً من قدرته على توليد تدفقات نقدية موجبة كافية لتغطية احتياجاته على المدى القصير، وتعد قائمة التدفقات النقدية على الأساس النقدي لتبين جودة ونوعية الأرباح التي حققها المصرف بحيث يتم التمييز بين التدفق النقدي لكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

الجدول رقم (3) - قائمة التدفقات النقدية الموحدة في المصارف الخاصة السورية

البند	أرقام السنة	أرقام المقارنة
التدفق النقدي من عمليات التشغيل :		
الربح / (الخسارة) قبل الضرائب		
تعديل لبنود غير نقدية :		
استهلاكات وإطفاءات		
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة		
مخصصات متنوعة		
أرباح / خسائر بيع موجودات ثابتة		
خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع		

		تعديلات أخرى (تذكر بالتفصيل)
		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		<i>التغير في الموجودات والمطلوبات :</i>
		الزيادة / النقص في الإيداعات لدى المصارف المركزية
		الزيادة / النقص في الإيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
		الزيادة / النقص في التسهيلات الائتمانية المباشرة
		الزيادة / النقص في الموجودات الأخرى
		الزيادة / النقص في ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية
		الزيادة / النقص في ودائع العملاء
		الزيادة / النقص في التأمينات النقدية
		الزيادة / النقص في المخصصات المتنوعة
		الزيادة / النقص في المطلوبات الأخرى
		بنود أخرى (تذكر بالتفصيل)
		صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضرائب
		الضرائب المدفوعة
		صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل
		<u>التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :</u>
		(شراء) بيع موجودات مالية
		(شراء) بيع موجودات ثابتة
		(شراء) بيع موجودات غير ملموسة
		بنود أخرى (تذكر بالتفصيل)
		صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
		<u>التدفق النقدي من عمليات التمويل :</u>
		الزيادة في رأس المال وعلاوة (خصم) الإصدار

		(شراء) بيع أسهم خزينة
		أرباح موزعة على المساهمين
		بنود أخرى (تذكر بالتفصيل)
		صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل
		تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
		صافي (النقص) في النقد وما في حكمه
		النقد وما في حكمه في بداية الفترة
		النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

المصدر: قرار مجلس النقد والتسليف رقم (439/م ن/ب1) لعام 2008

المبحث الثالث

المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي

المخاطر هي ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلباً على استمرارية الوحدة الهادفة إلى تحقيق رسالتها¹. وللخطر عنصران أساسيان الأول حالة عدم التأكد (Uncertainty) والثاني أن تكون إحدى النتائج المتوقعة غير مرغوبة (Undesirability) والمفسر اقتصادياً باحتمال الخسارة أو احتمال تحقيق عائد أقل من العائد المتوقع.

يتعرض العمل المصرفي لعدد من المخاطر سواء المخاطر المنتظمة أو العامة (Systematic) التي تنشأ من البيئة الاقتصادية والمالية وتؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية ولا علاقة للمصرف بها لكنه يتأثر بها بشكل مباشر، والمخاطر غير المنتظمة أو الخاصة (Unsystematic) التي تنشأ عن طبيعة ونوع النشاط وتكون مرتبطة بالمصرف بشكل مباشر، وكلتاها تؤثران على إيرادات المصرف ورأسماله ويمكن أن تعرضا المصرف لخسائر غير متوقعة ما يستدعي من إدارة المصرف تبني إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد تقارير دورية، والاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال لمواجهة هذه المخاطر.

أما أهم أنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي فهي:

1- المخاطر الائتمانية Credit Risk

هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة العميل أو عدم رغبته بسداد التزاماته تجاه المصرف في الوقت المناسب. وتعتبر من أهم المخاطر التي تؤثر على إيرادات المصرف ورأسماله كونها تمثل النشاط

¹ عبد الستار، رجاء، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والثلاثين لعام 2012، ص 125

التشغيلي الأساسي في المصرف. وهذه المخاطر ترتبط إلى حد كبير بكفاءة إدارة المصرف في اتخاذ قرارات منح الائتمان¹.

2- مخاطر السوق Market Risk

تعرف مخاطر السوق على أنها الخسارة التي يمكن أن تتجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية.

3- مخاطر السيولة Liquidity Risk

هي المخاطر التي تنشأ عن عدم مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة. أو "هي عدم قدرة المصرف على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية"². إن وجود خطر سيولة لدى المصرف يولد خطر على سمعة المصرف تؤثر على ربحيته وأدائه فيما بعد، فإن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل يشير إلى وجود عسر مالي قد يؤدي إلى فشل وإفلاس المصرف، ويرتبط هذا الخطر بشكل رئيسي بسياسة إدارة موجودات ومطالب المصرف.

4- مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk

هي المخاطر التي تنشأ عن التغيرات الحادة في أسعار الفائدة والتي تعكس تأثيراً سلبياً على إيرادات المصرف ومركزه المالي. كما تنشأ المخاطرة من عدم تماثل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة³.

¹ إسلامبولي، مرام، استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية، رسالة دكتوراة في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010، ص 5

² دليل إدارة المخاطر المصرفية، المصرف المركزي السوري، ص 2

³ دليل إدارة المخاطر المصرفية، المصرف المركزي السوري، ص 10

5- مخاطر سعر الصرف Foreign Exchange Risk

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات المعاكسة بسعر الصرف ما يؤثر على مراكز القطع لدى المصرف الأمر الذي يؤدي إلى احتمال حدوث خسارة.

6- مخاطر التشغيل Operational Risk

هي المخاطر الناتجة عن ضعف وعدم كفاءة في الرقابة الداخلية، أضعف في الأشخاص والأنظمة نتيجة لأحداث خارجية.

7- المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف ورأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي¹. ويتحمل كل من مجلس إدارة المصرف وإدارته العليا مسؤولية وجود هذه المخاطر وإدارتها².

8- المخاطر التنظيمية Regulatory Risk

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تؤثر على أرباح المصرف ورأسماله نتيجة عدم التزام المصرف بالأنظمة والقوانين والمعايير التي تصدرها السلطات الرقابية. إن هذا النوع من المخاطر يعرض المصرف لغرامات مالية ولمخاطر السمعة التي تؤثر سلباً على نشاطات المصرف بشكل عام.

9- مخاطر السمعة Reputation Risk

تنشأ هذه المخاطر نتيجة ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطاته والتي تؤثر سلباً على إيراداته وقاعدة عملائه. هذه المخاطر هي نتيجة لفشل المصرف في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر الأخرى التي تم ذكره.

¹ الكراسنة، إبراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي-أبوظبي، عام 2010 ص 40

² اسلامبولي، مرام، استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية، ص 6، مرجع سابق

المبحث الرابع

تحليل وتقييم أداء المصارف

نتيجة للأزمات المالية المتوالية وتنوع المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، ازدادت الحاجة إلى التحليل المالي وتنوعت أساليبه وطرقه وتوسعت قاعدة المهتمين به، فبالإضافة إلى إدارة المصرف يهتم كل من المصرف المركزي، المالكون والمساهمون الحاليون، المستثمرون المستقبليون، المودعون، المقترضون، السوق المالية، السلطات الضريبية، وغيره. بتحليل وتقييم أداء المصارف.

ويعرف المختصون التحليل المالي بأنه "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ قرارات وتقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".¹

كما يعتبر التحليل المالي أداة لا بد منها لممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة في المنشأة²، ومعرفة درجة التطور في الأداء وتحديد الايجابيات والعمل بها وتشخيص السلبات ومعالجتها³.

ويتم تحليل القوائم المالية عن طريق التحليل الرأسي (الساكن) والتحليل الأفقي (المتحرك) لكل من قائمتي المركز المالي والدخل بالإضافة إلى قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ومجموعة من النسب المالية، غير أن طبيعة النشاط المصرفي والخصائص المميزة لنشاطاته تقتضي الأخذ بعين الاعتبار عدداً من المقاييس الكمية وغير الكمية، لذلك عند تحليل أداء المصارف يتم تطبيق كل من التحليل الوصفي (Qualitative Analysis) والتحليل الكمي (Quantitative Analysis).

¹ عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2006، ص 232

² فلوح، صافي واسماعيل، اسماعيل وآخرون، تحليل القوائم المالية، ص19، مرجع سابق

³ عبد الستار، رجاء، تقييم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، ص 118، مرجع سابق

أولاً: التحليل الوصفي

التحليل الوصفي يوضح البيئة والإطار القانوني والتنظيمي الذي تعمل به المصارف والذي يقود بالتالي أداء هذه المصارف ويتضمن تحليل المظاهر التالية:

1- مخاطر البلد أوالمخاطر السيادية Sovereign Risks

هي المخاطر التي تتعلق بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تشكل بمجملها البيئة التي يعمل بها المصرف. تعتبر هذه المخاطر المحدد الرئيسي لعمل المصارف ونوعية الخدمات والمنتجات التي تقدمها، كما تحدد ملامح القطاع المصرفي والتنبؤ بمستقبله.

وتحليل مخاطر البلد يعني التعرف على البيئة الاجتماعية والسياسية ودرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي، تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في الاقتصاد، مقدار الدين العام ودرجة الانكشاف على المخاطر الخارجية، دراسة بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري ومدى قدرة الحكومة على إدارة الاقتصاد في الظروف الجيدة والصعبة.

2- السياسة النقدية Monetary Policy

يتضمن تحليل السياسة النقدية التعرف على أهداف السياسة النقدية المتبعة وأدواتها، مدى استقلالية المصرف المركزي ودوره في الرقابة على المصارف ودعمها، الضوابط التنظيمية للعمل المصرفي ومدى كفاية الأنظمة والقوانين المحددة للعمل المصرفي، بالإضافة إلى كفاية التشريعات المصرفية كمعايير ترخيص المصارف وقانون السرية المصرفية وقانون الإفصاح المالي وقانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

3- خصائص القطاع المصرفي Banking Industry Characteristics

لتحليل القطاع المصرفي يجب تصنيف المصارف العاملة في السوق إلى مصارف أجنبية أووطنية، مصارف كبيرة أوصغيرة، مصارف تجارية أواستثمارية، ومن ثم تحديد أشكال المنافسة في السوق

المصرفية وتحليل الميزانية العمومية الموحدة للمصارف للتمكن من مقارنة المصرف المدروس مع غيره من المصارف العاملة في السوق.

4- هيكلية المصرف Corporate Structure

ينطوي تحليل هيكلية المصرف تحديد هوية المصرف سواء أكان محلي أو ينتمي إلى مجموعة دولية كبيرة، التعرف على حجم عملياته الخارجية (Overseas Operations) التي يقوم بها، شكل ملكيته ونسب المساهمة برأس المال والسيطرة على قرارات مجلس الإدارة، طبيعة العلاقة بين المجموعة الأم والشركات الشقيقة بالإضافة إلى تحليل الوضع المالي للمجموعة الأم.

5- الإدارة والاستراتيجية Management and Management Strategy

تتضمن التعرف على طبيعة الإدارة هل هي متحفظة Conservative أو هجومية Aggressive ومدى مرونتها وقدرتها على التأقلم مع التغييرات أما تحليل استراتيجية المصرف تتم من خلال التأكد بأنه لدى إدارته استراتيجية واضحة الأهداف من خلال إعداد موازنة تتضمن الإيرادات والمصاريف اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف بالإضافة خطة واضحة لتحقيقه

ثانياً: التحليل الكمي

يهدف التحليل الكمي إلى قياس مدى متانة وسلامة الوضع المالي للمصرف ويتم ذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمصرف واستخراج مؤشرات دورية ذات مغزى ودلالة في تفسير المركز المالي ونتائج عمليات المصرف، كما يجب أن تكون هذه المؤشرات قابلة للرقابة والمتابعة من قبل إدارة المصرف والجهات الرقابية.

من أهم معايير متابعة تغير المؤشرات المالية في التحليل المالي للمصرف:

- المعايير التاريخية Historical Standards: تعني مقارنة الأداء الحالي للمصرف مع الأداء السابق، وهي تقيس مدى تحسن أو تردي أداء المصرف. عند إجراء المقارنة، يؤخذ

بعين الاعتبار التبدل في الظروف الخارجية والداخلية للمصرف. ولهذه المعايير التاريخية أهميتها لأن لكل مصرف خصوصياته، وظروفه، ونشاطه، وكيفية تطوره¹.

- المعايير القطاعية Industry Standards: هي معايير مستمدة من أداء مجموعة من المصارف في القطاع. وتعد هذه المعايير لمقارنة أداء المصرف مع أداء منافسيه في القطاع. "تبقى النسب المالية القطاعية مهمة في تحليل وتقييم أداء المصرف، ووسيلة تحليلية أساسية، يمكن من خلالها استخلاص النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء أو تعديل الخطط والسياسات"².

- المعايير المستهدفة Planned Standards: هي معايير محددة مسبقاً في خطط وموازنات المصرف. إن مقارنة ما تم تحقيقه مع المعايير المستهدفة يظهر مدى قدرة المصرف على تحقيق الأداء المطلوب أو الانحراف عن الأداء المطلوب وهنا لابد من تشخيص مسبباته ومعالجته

- المعايير المطلقة Absolute Standards: هي معايير دولية متعارف عليها وتكون مستمدة من التجارب العملية، ويعكس بعضها تقاليد وتشريعات سائدة في العديد من الأسواق المالية.

ويعد نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS المنهج الأكثر استخداماً لتقييم أداء المصارف من قبل السلطات الرقابية. وقد أثبت على أنه أداة رقابية فعالة لتقييم مدى متانة البنوك على أساس موحد، ولتحديد البنوك التي تحتاج إلى اهتمام وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية³. وهو اختصار لست مكونات رئيسية:

¹ الشماع، خليل، تحليل وتقييم الأداء المصرفي، ص 4، مرجع سابق

² الشماع، خليل، تحليل وتقييم الأداء المصرفي، ص 6، مرجع سابق

³ الكراسنة، ابراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سابق

1- كفاية رأس المال Capital Adequacy

يوضح هذا المصطلح العلاقة بين مصادر رأسمال المصرف والمخاطر التي قد تتعرض لها موجوداته أو أي عمليات قد ينفذها، و يعبر عن قدرة المصرف على مواجهة أي خسائر قد يتعرض لها و غير متوقعة.

وقد أعطت لجنة بازل منذ البداية " بازل 1، وبازل 2، وبازل 3" أهمية أساسية لكفاية رأس المال، ففي بازل 1 أقرت أن تكون كفاية رأس المال في المرحلة الانتقالية للاتفاقية أكبر أو تعادل 8%، وتحتسب هذه النسبة من قسمة رأس المال التنظيمي على الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر ائتمانية)، وبعد مرور أربع سنوات أي انتهاء المرحلة الانتقالية التي حددتها اللجنة، بقيت النسبة نفسها، ولكن أضيفت إلى المخاطر، مخاطر السوق. وكما هو الحال في بازل 2 لم تتغير النسبة المقررة لكن أضيفت أيضاً إلى المخاطر، المخاطر التشغيلية.

أما بازل 3 فمن المقرر أن تدخل في مرحلة التنفيذ تدريجياً وذلك اعتباراً من العام 2015 ولغاية العام 2019، بنسبة رأسمال تنظيمي يصل لغاية 5.10 من الأصول المرجحة بحلول 2019.

ويقصد برأس المال التنظيمي " رأس المال الواجب الاحتفاظ به بناءً على تعليمات الجهات الرقابية لتغطية المخاطر الرئيسية، ويمثل خط الدفاع الأول لمواجهة الخسائر غير المتوقعة (المخاطر)."¹

وقد جاء في المادة الثانية من تعليمات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر بتاريخ 2007/01/23 وذلك عملاً بمقررات لجنة بازل 2 الصادرة في حزيران 2006 المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف:

¹ يقصد بنسبة الملاءة، النسبة الناتجة عن قسمة الأموال الخاصة الصافية الظاهرة في البسط إلى مجموع العناصر التالية الظاهرة في المقام:

¹ سعيد، حسين وأبو العز، علي، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 2014، ص 15.

أ- مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المتقلة بأوزان المخاطر المحددة في هذه التعليمات.

ب- مخاطر السوق والتي تشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر مركز القطع الإجمالي ومركز الذهب.

ج- المخاطر التشغيلية.

$$\%8 \leq \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{الموجودات مرجحة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية}}$$

وتقسم الأموال الخاصة الصافية وفق بازل إلى قسمين (أو شريحتين):

رأس مال أساسي (Core Capital (Tier I): يمثل حقوق الملكية ويظهر بشكل دائم في الميزانية العامة للمصرف. يتضمن ما يلي:

- رأس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية والأسهم الممتازة غير متراكمة الأرباح
- الاحتياطيات المعلنة: الاحتياطيات القانونية، الاحتياطيات العامة، وعلاوة الأسهم المصدرة
- الأرباح المحتجزة
- حقوق الأقلية: بالنسبة للشركات التابعة التي تزيد نسبة مساهمة المصرف فيها عن 50%

رأس المال المساند (Supplementary Capital (Tier II) بما لا يزيد عن 100% من رأس المال الأساسي، ويتضمن ما يلي:

- الاحتياطيات غير المعلنة "وهي المبالغ التي لا تظهر في ميزانية المصرف المعلنة للجمهور، ولا يعني هذا أن هذه الاحتياطيات غير مصرح بها لدى السلطات الرقابية، فهي

¹ مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 253 بتاريخ 2007/01/23 كفاية الأموال الخاصة للمصارف

على العكس من ذلك، مصرح بها ولكن القوانين في بعض الدول تسمح لمصارفها بعدم الإعلان عن هذه الاحتياطات لأغراض المنافسة¹

- مخصص إعادة تقييم الموجودات الثابتة الخاصة بالمصرف
- مخصصات مخاطر القروض
- المخصصات العامة وهي المخصصات التي تم تكوينها سابقاً لمواجهة خسائر غير محددة أو معروفة لكنها محتملة.
- أدوات رأس المال الهجينة التي تجمع بين صفات الدين وحقوق الملكية مثل الأسهم الممتازة المتراكمة القابلة للتحويل على أن تفي بمتطلبات معينة.
- الديون المساندة طويلة الأجل والتي يكون أجلها 5 سنوات (تستهلك بمعدل 20% سنوياً) ولا تكون مضمونة برهن أو قيد على الموجودات، ولا تتعدى قيمتها 50% من قيمة رأس المال الأساسي، وهي لا تشارك المصرف في الخسائر إلا عند التصفية. مثل الأسهم ذات الاستحقاق المحدد والسندات القابلة للاسترداد

تتبع أهمية رأس المال المصرفي من كونه يخدم مجموعة من الأغراض²:

- امتصاص الخسائر وعدم جعلها تنفذ إلى الودائع، أي حماية المودعين من مخاطرها
- تدعيم ثقة المودعين في قدرة المصرف على مواجهة المشكلات
- تمويل شراء الموجودات الثابتة والتي لا يمكن أن تشتري بالودائع وباقي المطلوبات
- تكوين الأساس للاستفادة من الرفع المالي
- تمكين المصرف من توسيع حجم الودائع دون الإخلال بالنسب التي يشترطها المصرف المركزي

- تمكين المصرف من زيادة حجم القروض دون الإخلال بالنسب التي يشترطها المصرف المركزي

¹ لحيلج، الطيب، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، بحث مقدم للملتقى الوطني المقام بجامعة جيجل حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة غرب كردفان / السودان، 2005، ص5.

² الشماع، خليل، تحليل وتقييم الأداء المصرفي، ص 168، مرجع سابق

- تمكين المصرف من الاستثمار بالأوراق المالية قياساً برأس مال المصرف

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال كلما ارتفع تصنيف المصرف. “ولكن ارتفاع نسبة رأس المال لدى المصرف لا يجعله محصناً بوجه الانهيار إذ لابد أيضاً من إدارة العناصر الأخرى في الميزانية بشكل صحيح”.¹

2- نوعية الموجودات Assets Quality

لتقييم نوعية الموجودات (استخدامات الأموال) أهمية كبيرة في عملية تقييم الأداء المصرفي فكلما كانت الموجودات التي يملكها المصرف أكثر جودة كلما حقق المصرف دخلاً أكبر وكلما أثر ذلك إيجاباً على تقييم السيولة ورأس المال والإدارة أيضاً تختلف سياسة استخدام الأموال من مصرف لآخر تبعاً لاختلاف السياسات الإقراضية والاستثمارية والقرارات المتعلقة بمستوى المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف. “إن تصنيف نوعية الموجودات يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة”.²

أهم العوامل التي تؤثر على عملية تقييم نوعية الموجودات:

- درجة تنوع ونوعية محفظة القروض والاستثمارات
- كفاية معايير الضمانات
- كفاية مخصصات القروض والاستثمارات وإعادة التقييم
- حجم وتوزع الديون المشكوك في تحصيلها وغير المنتجة والقروض المجدولة
- قوة إدارة القروض وطبيعة سياسات وإجراءات الإقراض المتبعة

¹ الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، ص 302، مرجع سابق

² الكراسنة، ابراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ص 27، مرجع سابق

أهم المؤشرات والنسب المالية المستخدمة لتقييم نوعية الموجودات هي:

- نسبة التصنيف المرجح (WCR) ¹Weighted Classification Ratio

$$\frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية + المخصصات}}$$

ونقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على أن حجم الديون المتعثرة لدى المصرف قليلة، ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها، أداء إدارة ائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف.

- نسبة التصنيف الإجمالي (TCR) ²Total Classification Ratio

$$\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية + المخصصات}}$$

نقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل وتدل على أن حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل، وبالتالي ملاءة رأس المال قوية، بالإضافة إلى سياسة منح ائتمان رشيدة، وربحية أفضل مما يتيح فرصة أكبر لنمو المصرف وتحقيق أهدافه.

3- الإدارة Management

“إن مدى نجاح البنك وفشله يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته وإدارته العليا من حيث الخبرة، الكفاءة والنزاهة”¹. يعتبر سوء الإدارة من أكثر أسباب انهيار المصارف شيوعاً وسوء الحظ لا

¹ الفراء، احمد نور الدين، تحليل نظام التقييم الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، 2008، ص 68

² الفراء، احمد نور الدين، تحليل نظام التقييم الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، ص 68، مرجع سابق

يوجد مقياس يمكن الاعتماد عليه لقياس هذا العنصر². لتقييم كفاءة وفعالية الإدارة نلجأ للاعتماد على مؤشرات وقضايا تتعلق بأداء الإدارة وأهمها:

- مستوى معرفة وخبرة مجلس الإدارة بنشاطات المصرف وبالسوق المصرفية
- الخبرات الإدارية المتوافرة لدى المصرف
- مقدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة
- مقدرة مجلس الإدارة على التعامل مع المخاطر التي تنشأ عن تغير ظروف العمل
- كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتعامل مع كافة المخاطر
- دقة وفعالية أنظمة المعلومات
- التجاوب مع التوصيات من قبل المدققين والسلطات الرقابية
- وجود خطط واضحة للتعيين ومدى معقولية سياسات الحوافز وتجنب العمل الفردي

4- الربحية Earnings

- تعتبر الأرباح من العناصر الهامة لضمان استمرارية المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل عدد من العوامل:
- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة.
 - نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.
 - حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.
 - مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.
 - فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.
 - كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

¹ الكراسنة، إبراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ص 7، مرجع سابق

² الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، ص 302، مرجع سابق

ويتم احتساب نسبة العائد إلى الموجودات (ROA) Return on Assets كما يلي:

صافي الدخل بعد الضريبة

مجموع الموجودات

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.¹ ومن المؤشرات المستخدمة أيضاً والتي تظهر ربحية الموجودات نسبة العائد إلى متوسط الموجودات :Return on Average Assets (ROAA)

صافي الدخل بعد الضريبة

متوسط الموجودات

بالإضافة إلى ربحية الموجودات تستخدم أيضاً ربحية حقوق الملكية أو العائد إلى حقوق الملكية :Return on Equity (ROE)

صافي الدخل بعد الضريبة

حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدى قدرة المصرف تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال المملوك والعكس صحيح.²

5- السيولة Liquidity

يعتبر عنصر السيولة في المصرف مهماً بشكل خاص في تعامله مع المودعين، حيث يحتفظ المصرف بالسيولة (الاحتياطيات الأولية بشكل خاص) لمواجهة سحبيات الودائع أو الالتزامات

¹ الفراء، احمد نور الدين، تحليل نظام التقييم الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، ص 85، مرجع سابق

² الفراء، احمد نور الدين، تحليل نظام التقييم الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، ص 85، مرجع سابق

المستحقة. فإذا شعر المودعون بأن المصرف يمر بمشكلة سيولة فإنهم سوف يسارعون إلى سحب إيداعاتهم مما سيزيد من المشكلة. وعند تقييم سيولة المصرف يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- كفاية مصادر الأموال ومقارنتها مع المستوى الحالي للسيولة والاحتياجات المستقبلية
- جاهزية الموجودات القابلة للتسييل إلى نقد دون خسارة
- مستوى وتنوع مصادر الأموال ودرجة الاعتماد على أموال قصيرة الأجل
- مدى ملاءمة تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات
- القدرة على توريق وبيع الموجودات

ويتم قياس السيولة من خلال نسبة السيولة (القانونية) ونسبة السيولة النقدية كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}}$$

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على موجوداته السائلة في تغطية الودائع بشكل رئيسي، فكلما كانت أكبر كان وضع المصرف أفضل وبأمان أكثر.

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{نقد في الصندوق}}{\text{المطلوبات السائلة}}$$

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة في سداد الودائع.¹

6- الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk

إن الحساسية لمخاطر السوق تعكس التغيرات في سعر الفائدة، سعر الصرف، سعر البضائع، أسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلباً على الوضع المالي ورأس مال المصرف. فعند التحليل لا بد من تقييم قدرة الإدارة على تحديد، قياس، مراقبة وضبط هذه المخاطر. ويعتمد تقييم مخاطر السوق على ما يلي²:

¹ الفراء، احمد نور الدين، تحليل نظام التقييم الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، ص 93، مرجع سابق

² كراسنة، ابراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ص 34، مرجع سابق

- درجة حساسية إيرادات المصرف للتغيرات المعاكسة لسعر الصرف، سعر الفائدة، أسعار البضائع والأسهم.
 - مقدرة الإدارة على ضبط ومراقبة مخاطر السوق قياساً لحجم المصرف ودرجة تعقيد نشاطه.
 - درجة تعقيد نشاطات المصرف في الأدوات الغير محتفظ بها للمتاجرة.
 - طبيعة ودرجة تعقيد مخاطر السوق الناجمة عن مخاطر عمليات المصرف الأجنبية
- ويعد مفهوم الفجوة GAP من أهم المقاييس المستخدمة لقياس مدى الحساسية تجاه مخاطر السوق.
- والمقصود بالفجوة الفرق بين الموجودات الحساسة لتغير سعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لتغير سعر الفائدة. فإذا كانت الفجوة موجبة هذا يعني أن ارتفاع سعر الفائدة سيزيد من صافي دخل الفوائد، وبالعكس إذا كانت الفجوة سالبة فإن زيادة سعر الفائدة سيخفض من صافي دخل الفوائ ويتم احتسابها بالمعادلة التالية:

$$\text{الفجوة} = \text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة} - \text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}$$

ومن مقاييس الحساسية تجاه مخاطر السوق أيضاً نسبة الفجوة المستهدفة، ويقصد بها “ الفجوة المستهدفة للموجودات المدرة للعائد تحددها الإدارة من خلال وضع نسبة للتغير في هامش صافي الفائدة، بالإضافة إلى توقع الإدارة لمعدل التغير في نسب الفائدة”¹.

¹ MacDonald and Koch, Management of Banking, Courier Westford, MA, Sixth Edition, 2006, p 178.

الفصل الثاني

السيولة المصرفية

يتألف هذا الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها ومصادرها

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة

المبحث الثالث: قياس مخاطر السيولة وفق قرارات مصرف سورية المركزي

المبحث الرابع: قياس مخاطر السيولة وفق اتفاقيات بازل

المبحث الأول

مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها ومصادرها

أولاً: السيولة المصرفية وأهميتها

تعد إدارة استخدامات أموال المصرف من المشاكل الرئيسية التي تواجهه وذلك بسبب التناقض بين السيولة والربحية. حيث أن إدارة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية تسمى بإدارة السيولة لأن الهدف الأساسي منها هو تحقيق السيولة، أما إدارة التسهيلات الائتمانية والاستثمارات فتسمى بإدارة الربحية حيث أن الهدف الأساسي منها هو تحقيق العائد للمصرف.

“سيولة الجهاز المصرفي تعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات، ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها”.¹ بالتالي يحتفظ المصرف بموجودات نقدية وسائله وشبه سائلة لتسديد التزاماته واستجابة لطلبات الإقراض الجديدة. “فسيولة المصرف هي قدرته على تحويل أجزاء متعاقبة من موجوداته إلى نقد بسرعة وبدون خسارة قياساً بتكلفة الشراء أو الحيازة، وذلك للوفاء بالتزاماته المستحقة”.²

وإن السيولة كما عرفها بنك التسويات الدولي³:

“هي قدرة البنك على تمويل زيادة أصوله، ومواجهة الالتزامات المترتبة عليه عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة”.

وقد جاء في المادة الأولى من القرار 588/م/ن/ب4 الصادر عن المصرف المركزي السوري عام 2009، “السيولة تتمثل في مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية”.

¹ إدارة السيولة في المصرف التجاري، معهد الدراسات المصرفية-الكويت، نشرة توعية سبتمبر 2012، ص2

² الشماخ، خليل، تحليل وتقييم الأداء المصرفي، ص 23، مرجع سابق

³ www.arabbank.com.jo (التقرير السنوي للبنك العربي الأردن)

والجدير بالذكر أن الاهتمام بمخاطر السيولة لدى المصارف أكثر منها لدى الشركات التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، ويعود ذلك لارتفاع نسبة الالتزامات النقدية لدى المصرف إلى مجموع موارده، وكذلك إلى كون جزء كبير من مطلوبات المصرف يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

لذلك يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه الالتزامات. ويعزز مثل هذا الاستعداد ثقة المودعين والمقترضين بالمصرف ويجعله بأمان تجاه الوفاء بالتزاماته، وبالتالي يجنبه الاستغناء القسري عن بعض الموجودات، ودفع كلفة أعلى للأموال، واللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي. حيث أن المصارف، بخلاف الشركات الأخرى، لا تستطيع طلب مهلة من المودع عندما يريد سحب إيداعاته الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة بين المودع والمصرف والإضرار بسمعة المصرف، ولذلك فإن عدم الإدارة الجيدة للسيولة يدخل المصرف في مخاطر السمعة التي تؤثر على ربحيته وأدائه والتي قد تقود إلى فشله وإفلاسه.

وتتأثر السيولة المصرفية عامةً بالعوامل الأساسية التالية:

- عمليات السحب والإيداع:

إن عمليات سحب الودائع تخفض النقد في الصندوق واحتياطيات المصرف لدى المصرف المركزي، أي تخفض من سيولة المصرف. وبالعكس فإن عمليات الإيداع تحسن من سيولة المصرف.

- رصيد المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف عندما يصبح رصيد حسابه الجاري لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى المراسلة دائناً، ما يزيد من أرصده النقدية.

- قرارات المصرف المركزي:

يتحكم المصرف المركزي بالسيولة المصرفية من خلال تحديد نسبة الاحتياطي القانوني، تحديد سعر الخصم، ومن خلال عمليات السوق المفتوحة. فعندما يريد المصرف المركزي تقليص

السيولة يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم، رفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ما يؤدي إلى تخفيض عرض العملة وتقليص حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف ما يضعف من قدرتها على منح الائتمان. ويلجأ المصرف المركزي إذا ما أراد إلى اتخاذ إجراءات معاكسة للإجراءات المذكورة لزيادة المعروض النقدي وبالتالي حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف وتحسين سيولتها وقدرتها على منح الائتمان.

- رأس المال:

كلما ازداد رصيد رأس مال المصرف زادت السيولة وكلما انخفضت سيولة المصرف وانخفضت قدرته على منح الائتمان وقدرته على مواجهة التزاماته. فلرأس المال المصرفي دور مهم في تدعيم ثقة المودعين في قدرة المصرف على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها، كما أن زيادة رأس المال تمكن المصرف من توسيع حجم الإقراض وتوسيع حجم الودائع لديه دون الإخلال بشروط المصرف المركزي.

والجدول التالي يوضح عرض السيولة والطلب عليها داخل المصرف:

الجدول رقم (4) - عرض السيولة والطلب عليها داخل المصرف¹

تتولد عروض الأموال السائلة من:	تنشأ الطلبات على الأموال السائلة من:
- الودائع من العملاء	- سحب ودائع العملاء
- إيرادات بيع الخدمات غير الإيداعية	- طلبات الاقتراض من العملاء
- تسديدات قروض العملاء	- تسديدات الاقتراض من غير الودائع
- بيع موجودات المصرف	- سداد المصاريف والضرائب
- الاقتراض من السوق النقدي	- تسديد الأرباح الموزعة نقداً

المصدر: تمارا القاضي، استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية

وللتحقيق مستوى مقبول من السيولة يجب تحقيق التوازن بين العوامل التالية:

¹ القاضي، تمارا، استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2011، ص 68

- الوقت: سرعة تحويل الموجودات إلى نقد
- المخاطرة: احتمال هبوط قيمة الأصل
- التكلفة: هي التكلفة المترتبة على احتفاظ المصرف بأرصدة نقدية معطلة قد تزيد عن حاجته الفعلية أحيان

ثانياً: مصادر السيولة

يعتمد المصرف على نوعين من المصادر للحصول على السيولة:

أ- مصادر داخلية (Internal Sources of Liquidity):

هي الأصول السائلة وشبه السائلة التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة متطلباته من السيولة، وتتضمن الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية. إن المصارف التي تعتمد في إدارتها للسيولة على المصادر الداخلية (أو على موجوداتها) تهتم بالسلامة أكثر من الربحية، حيث أنها تقلص من استخداماتها وتخزن السيولة في ميزانيته ويطلق على هذه الطريقة "نظرية التحويل" أي تحويل المصرف الأصول السائلة لديه إلى نقد لمواجهة احتياجاته. وتتمثل هذه الأصول عادةً في:

• الاحتياطيات الأولية:

تتضمن النقد في الصندوق ولدى مصرف المركزي والمصارف المراسلة الأخرى والشيكات برسم التحصيل، وهي لا تحقق عائد للمصرف وكما سبق وذكرنا تمثل الاحتياطيات الأولية خط الدفاع الأول في سيولة المصرف أمام طلبات السحب.

• الاحتياطيات الثانوية:

تتضمن الاستثمارات قصيرة الأجل والودائع لدى المصارف والتي تحقق عائد تمثل الاحتياطيات الثانوية خط الدفاع الثاني للسيولة والذي تلجأ إليه المصارف عندما تشتد طلبات السحب. إلا أن تحويل المصرف لهذه الموجودات أو جزء منها سيفقده جزءاً من العائد وخصوصاً إذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة فستباع الاستثمارات بخسارة. لذلك عادة ما

يلجأ المصرف لبيع هذا النوع من الاحتياطات لمواجهة الطلب على القروض وبخاصة إذا كان العائد من القرض أعلى من العائد على الاستثمارات.

ب- مصادر خارجية (External Sources of Liquidity):

تعني الاقتراض من الأسواق النقدية وفق أسعار الفائدة السائدة في السوق عن طريق طرح شهادات الإيداع، اتفاقيات إعادة الشراء، والاقتراض من المصرف المركزي، وتسمى هذه الطريقة بإدارة السيولة بإدارة المطلوبات، وتقوم على مبدأ أن كلفة الاقتراض من السوق بما يعادل الاحتياجات اليومية تبقى أقل من كلفة الاحتفاظ بأصول سائلة أو شبه سائلة بشكل دائم نظراً لربحيته المتواضعة وانعكاسها السلبي على ربحية المصرف¹. يتبع هذا الأسلوب المصارف التي تفضل تقليل حجم السيولة المخزونة في ميزانياتها واستثمار هذا الفائض في قروض ذات عائد أعلى. ولكن يبقى هذا الأسلوب أكثر مخاطرة لتأثره بتغير أسعار الفائدة في السوق من جهة ما يرفع من كلفة الحصول على السيولة في حال ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، ومن جهة أخرى ارتباطه بمخاطر عدم توفر السيولة الكافية في الأسواق. كما أن المصدر غير متوافر لجميع المصارف لارتباطه بقوة المصرف وسلامة مركزه الائتماني.

¹ ضاهر، محمد، العمليات المصرفية في المصارف التقليدية، 2006، المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط، ص 107

المبحث الثاني

إدارة مخاطر السيولة

إن وظيفة المصارف الرئيسية المتمثلة بتحويل مصادر الأموال القصيرة الأجل إلى قروض واستثمارات متوسطة وطويلة الأجل، أي تحويل أجال الاستحقاقات، يجعلها عرضة لما يسمى مخاطر السيولة. بالتالي فإن اختلاف الآجال بين مصادر الأموال واستخداماتها أو ما يسمى بال Mismatch يعتبر السبب الأساسي لظهور مخاطر السيولة، إضافة إلى تغير أسعار الفائدة وأداء الأسواق اللذين يوثران على حركة الودائع والقروض والاستثمارات أي على التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة وبالتالي على وضع السيولة في المصرف.

تعتبر إدارة مخاطر السيولة من الوظائف الحيوية التي يتوجب على إدارة المصرف إعطاءها الأهمية نظراً لأن نقص السيولة وعدم قدرة المصرف على تلبية التزاماته قصيرة الأجل يؤدي إلى الإضرار بسمعته ويزيد من طلب العملاء على سحب ودائعهم ما قد يؤدي إلى إفلاس المصرف من جهة ويضر بالمصارف الأخرى من جهة ثانية وذلك لارتباط المصارف مع بعضها البعض. كما أن فائض السيولة في المصرف يحرمه من استخدامها في القروض والاستثمارات التي تحقق عائداً للمصرف ما يضر بربحيته.

تعتبر إدارة مخاطر السيولة أيضاً من الوظائف الصعبة لاعتمادها، في تقديرها لاحتياجات المصرف من السيولة، على التنبؤ لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي تخضع لعوامل خارجية تتعلق بسعر الفائدة وأداء الأسواق التي تؤثر على كلفة الاقتراض، كلفة الحصول على الأموال، وقيمة الموجودات، إضافة إلى احتمال عدم كفاية السيولة في السوق وخصوصاً في أوقات الأزمات.

على المصارف تطوير سياسة لإدارة مخاطر السيولة توضح فيها ما يلي:

- دور ومسؤولية مجلس الإدارة في إدارة مخاطر السيولة
- إنشاء وحدة تعنى بإدارة مخاطر السيولة وتحديد مهام وصلاحيات هذه الوحدة
- تحديد سقف مخاطر السيولة

- تحديد أدوات وأساليب قياس ومراقبة مخاطر السيولة
- تحديد سياسة إدارة مخاطر السيولة في ظل الأزمات

من أهم نظريات إدارة السيولة¹:

1- نظرية القرض التجاري Trading Loan Theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف تتحقق من خلال عملية تسديد قروضه الممنوحة لأجل قصير ولغايات تمويل رأس المال العامل. وفقاً لهذه النظرية لا تمنح المصارف قروض لأجل طويلة ولغايات تمويل العقارات أو الأسهم والسندات، وإنما تقتصر على تمويل الصفقات التجارية المحددة ولأجل قصير.

2- نظرية التحول Shift Ability Theory

تقوم هذه النظرية على أساس تدعيم المصرف لاحتياطياته الأولية بموجودات نقدية وذات سيولة عالية قابلة للنحول إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر.

3- نظرية الدخل المتوقع Expected Income Theory

وفق هذه النظرية يعتمد المصرف في تخطيطه للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، بالتالي تستطيع المصارف منح قروض متوسطة وطويلة الأجل مادام تسديد هذه القروض يتم بشكل أقساط دورية ومنتظمة، وبالاعتماد على الدخل المتوقع للمقترضين، الأمر الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعه

4- نظرية إدارة المطلوبات Liability Management Theory

تعتبر هذه النظرية المفهوم الأحدث الذي تطور في مطلع السبعينات من القرن الماضي. تقوم هذه النظرية على أن المصرف التجاري يستطيع المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال

¹ أبو رحمة، سيرين، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة غزة الإسلامية، 2009، ص 23

من السوق المالية لمواجهة احتياجاته من الاقتراض أو من سحبيات المودعين. بالتالي تعتمد هذه النظرية على قدرة المصرف على جذب الأموال أكثر من اعتمادها على سيولة أصوله.

تحاول المصارف عند إدارتها للسيولة إيجاد سياسة توازن بين الموجودات والمطلوبات، أي الاحتفاظ بموجودات سائلة وشبه سائلة لمواجهة جزء من احتياجات السيولة، والتحوط للجزء الآخر من الاحتياجات عن طريق الاتفاق مع مصارف أخرى على خطوط ائتمان يمكن استخدامها عند الحاجة.

إضافة إلى التحضير لإصدار سندات وشهادات إيداع لمواجهة احتياجات السيولة الكبيرة والتي يمكن التنبؤ بها قبل وقت كاف، كما يقوم المصرف بمواجهة الاحتياجات الطارئة عن طريق الاقتراض قصير الأجل من مصارف أخرى أو من المصرف المركزي.

وقد جاءت لجنة بازل 3 الدولية بصدد معالجتها لمخاطر السيولة بمجموعة مبادئ للإدارة السليمة للسيولة ورصد مخاطرها وهي:¹

1- المبدأ الأساسي لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها:

المبدأ الأول: يجب أن يكون البنك هو المسؤول عن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، حيث يجب عليه وضع إطار شامل وملائم لإدارة مخاطر السيولة بحيث يضمن المحافظة على سيولة كافية بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول السائلة عالية الجودة بحيث يمكنه استخدامها خلال فترات الضغط، كما يجب على المشرفين اختبار مدى كفاية وملاءمة سياسات إدارة مخاطر السيولة في البنك ووضعية السيولة لديه، واتخاذ إجراءات فورية في حالة وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها من أجل حماية المودعين والحد من الأضرار المحتملة على النظام المالي ككل.

¹ BIS، Basel II، Principles for sound liquidity risk management and supervision, Bank for International Settlements, September 2008, p 3-5.

2- المبادئ المتعلقة بدور هيئات الإدارة في إدارة مخاطر السيولة:

تشمل هذه المبادئ صلاحيات كل من البنك، الإدارة العليا ومجلس الإدارة والدور الذي تلعبه هذه الهيئات في إدارة مخاطر السيولة.

المبدأ الثاني: يجب على كل بنك أن يضع حداً مسموحاً به لمخاطر السيولة لديه بما يتناسب مع استراتيجية عمله ودوره في النظام المالي.

المبدأ الثالث: يجب على الإدارة العليا في البنك أن تضع استراتيجية وكذلك سياسات وإجراءات خاصة بإدارة مخاطر السيولة تتماشى مع حجم المخاطر المسموح به لدى البنك، والتأكد من أن البنك يحتفظ بسيولة كافية. كما يجب عليها متابعة تطورات أوضاع السيولة في البنك باستمرار وتقديم تقارير حولها إلى مجلس الإدارة بشكل دوري. ويتعين على هذا الأخير مراجعة واعتماد الاستراتيجية والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة السيولة مرة واحدة في السنة على الأقل، والتأكد من أن الإدارة العليا تدير مخاطر السيولة بشكل فعال.

المبدأ الرابع: يجب على البنك أن يأخذ في الاعتبار تكاليف السيولة، الفوائد، مخاطر التسعير، قياس الأداء، بالإضافة إلى إجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة لجميع الأنشطة التجارية الرئيسية بالبنك (البنود داخل وخارج الميزانية) حتى يتسنى له الربط بين حجم المخاطر الناشئة عن أنشطة البنك المختلفة وتعرضات مخاطر السيولة على مستوى البنك ككل.

3- المبادئ المتعلقة بقياس وإدارة مخاطر السيولة:

يجب أن تخضع عملية قياس وإدارة مخاطر السيولة في البنك إلى المبادئ التالية:

المبدأ الخامس: يجب أن تكون عملية تحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة في البنك مبنية على أسس سليمة، ويجب أن تشمل هذه العملية إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية الناشئة عن الأصول ومطالبات البنك والمطالبات خارج الميزانية العمومية خلال فترة زمنية مستقبلية معينة.

المبدأ السادس: يجب على البنك رصد ومراقبة التعرضات لمخاطر السيولة واحتياجات التمويل بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات مع مراعاة القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى.

المبدأ السابع: يجب على البنك وضع استراتيجية للتمويل التي توفر تنوع مصادر وآجال التمويل بشكل فعال، ويجب أن تحافظ هذه الاستراتيجية على التواجد المستمر في أسواق التمويل المختارة من طرف البنك وتقوية العلاقات مع الأطراف الممولة له من أجل ضمان فعالية تنوع مصادر التمويل لديه. ويجب على البنك قياس قدرته على توفير احتياجاته التمويلية من كل مصدر على حدة وبشكل مستمر، وأن يقوم بتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرته على توفير الأموال ومتابعتها عن قرب للتأكد من أن تقديراته الخاصة بإمكانية جمع الأموال لا تزال صحيحة.

المبدأ الثامن: يجب على البنك إدارة وضع السيولة الخاص به بفعالية وبشكل يومي من أجل المساهمة في السير الحسن لأنظمة الدفع والتسوية لديه.

المبدأ التاسع: يجب على البنك إدارة أوضاع الضمانات مع التمييز بين الأصول المرهونة والمقدمة كضمانة والأصول غير المرهونة، ومتابعة الأطراف المحتفظة بالضمانة لديها وإمكانية التصرف فيها في الوقت المناسب.

المبدأ العاشر: يجب على البنك إجراء اختبارات التحمل على أساس منتظم على مجموعة من السيناريوهات المفترضة بالنسبة لمؤسسة محددة وعلى مستوى السوق ككل على المدى القصير والمدى الطويل (لكل على حدة أو لكلاهما معاً) بهدف تحديد المصادر التي قد تنشأ عنها قيود على أوضاع السيولة والتأكد من أن التعرض الحالي لا يزال وفقاً للحدود المسموح بها من مخاطر السيولة في البنك، كما يجب على البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لضبط استراتيجية وسياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة لديه وكذلك وضع خطة طوارئ فعالة.

المبدأ الحادي عشر: يجب أن يتوفر لدى البنك خطة طوارئ رسمية تمويلية تحدد بوضوح الاستراتيجية التي سيتم اتباعها لمواجهة أي نقص في السيولة في الظروف الطارئة، ويجب أن تحدد هذه الخطة السياسات الواجب اتباعها لإدارة الظروف غير المواتية وتحديد المسؤولية في حال حدوث ذلك، على أن يتم اختبار الخطة بانتظام وتحديثها للتأكد من صلاحيتها من الناحية التشغيلية.

المبدأ الثاني عشر: يجب على البنك الحفاظ على هامش أمان يتكون من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة به والذي سيعد بمثابة تأمين ضد مجموعة من سيناريوهات التحمل ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف غير المواتية.

4- المبدأ المتعلق بالإفصاح:

المبدأ الثالث عشر: ينبغي على البنك القيام بالإفصاح العام عن المعلومات التي تتعلق بوضع السيولة وإدارة المخاطر لديه على أساس دوري حتى يتسنى للمشاركين في السوق الحكم على أوضاع السيولة وفعالية أطر إدارة مخاطر السيولة بالبنك.

5- المبادئ المتعلقة بدور المشرفين:

يلعب المشرفون دوراً هاماً وحيوياً في الرقابة على مدى التزام البنك بسياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة لديها ومدى فعالية هذه السياسات، لذلك يجب أن يخضع عملهم للمبادئ التالية:

المبدأ الرابع عشر: يجب على المشرفين القيام بتقييم شامل لإطار إدارة مخاطر السيولة بالبنك للتأكد من قدرة البنك على التكيف مع حالة السيولة في الفترات غير المواتية.

المبدأ الخامس عشر: يجب على المشرفين استكمال تقييماتهم لإطار إدارة مخاطر السيولة بالبنك من خلال القيام بالرقابة على مجموعة من التقارير الداخلية والتقارير التحوطية والمعلومات المتعلقة بالسوق.

المبدأ السادس عشر: يجب على المشرفين التدخل إذا ما دعت الضرورة لإلزام البنوك باتخاذ التدابير الملائمة بسرعة وكفاءة لمعالجة أوجه القصور التي يتم الكشف عنها في عملية إدارة مخاطر السيولة.

المبدأ السابع عشر: يجب على المشرفين القيام بتبادل المعلومات مع المشرفين الآخرين والسلطات المختصة الأخرى على الصعيد الوطني والدولي مثل البنوك المركزية لزيادة فعالية التعاون في مجال الرقابة وإدارة مخاطر السيولة.

المبحث الثالث

قياس مخاطر السيولة وفق قرارات المصرف المركزي السوري

بهدف الحفاظ على مستوى كاف من السيولة لدى المصارف بشكل يضمن سلامة وضعها المالي وقدرتها على مواجهة الالتزامات عند استحقاقها من جهة، وكأداة لقياس مدى احتفاظ المصرف بالحد الآمن من الموجودات للغايات السابقة، اعتمد المصرف المركزي في قراره 588 للعام 2009 أسلوبين لقياس مدى كفاية وفاعلية سيولة المصرف هما نسبة السيولة وسلم الاستحقاقات.

أولاً: نسبة السيولة

تقيس النسبة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على مجموع الودائع والالتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية

الموجودات الجاهزة والقابلة للتجهيز

كافة الودائع والالتزامات الأخرى والالتزامات خارج الميزانية

حدد القرار أن على المصارف الاحتفاظ بنسبة سيولة في كل يوم عمل لا تقل عن 30% بكافة العملات، ولا تقل عن 20% بالليرات السورية.

ثانياً: سلم الاستحقاقات

عرف القرار 588 بمادته الأولى سلم الاستحقاق بما يلي: "هو أسلوب لقياس السيولة، يقوم على مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة خلال فترات زمنية محددة".

يتم إدراج موجودات والتزامات المصرف ضمن سلم استحقاقات يتم من خلاله احتساب عدم مواعمة استحقاق الموجودات والالتزامات عن طريق الفرق بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة سواء كان

هذا الفرق فائضاً أو عجزاً مع الانتباه إلى عدم تجاوز نسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافة العملات فقط الحدود القصوى المفروضة وذلك ضمن الفترات الزمنية التالية:

الجدول رقم (5) - الحد الأقصى لنسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافة العملات

الفترة الزمنية	حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر
الحد الأقصى لنسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافة العملات	10%	20%	30%	40%

المصدر: القرار 588 الصادر عن مصرف سورية المركزي

ويعد هذا المقياس على ثلاث مستويات: إجمالي العملات، والليرات السورية، والعملات الأجنبية.

ويتم تصنيف التدفقات النقدية الداخلة وفق تواريخ استحقاق الموجودات وهي تتضمن أي تدفقات يمكن للمصرف تحصيلها في المستقبل. أما التدفقات النقدية الخارجة فتصنف وفق تواريخ استحقاق الالتزامات أو أول تاريخ يجوز فيه المطالبة بالالتزام، وتتضمن الالتزامات واجبة السداد والالتزامات المتوقعة أو الطارئة.

كما أن القرار حدد آلية توزيع للبنود التي ليس لها أجل أو تاريخ استحقاق محدد أو متوقع وفق نسب معينة موزعة على الفترات الزمنية مثل الجاري المدين والودائع تحت الطلب والتسهيلات المباشرة الممنوحة غير المستغلة وغير القابلة للإلغاء.

وسيتّم بالمبحث الثاني من الفصل القادم قياس السيولة للبنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-2015 وفق القرار رقم 588.

المبحث الرابع

قياس مخاطر السيولة وفق اتفاقيات بازل

تجدر الإشارة إلى أن قرارات الرقابة المصرفية الدولية وإدارة المخاطر المتمثلة باتفاقيات بازل 1 (عام 1988) وبازل 2 (عام 2004) كانت قد أهملت في حيز تطبيقها مخاطر السيولة. إلا أنه مع ازدياد الأزمات المصرفية والتي كان لها التأثير الكبير على الاقتصاديات العالمية بشكل عام وخصوصاً الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي عصفت بكثير من المصارف وأسواق المال العالمية، قامت اتفاقية بازل 3 بإعطاء أهمية أكبر لمخاطر السيولة ومساواتها مع مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.

ويهدف زيادة مقاومة المصارف لأزمات السيولة قامت لجنة بازل بتطوير معيارين للإشراف على مخاطر السيولة وهما:

أولاً: نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR

تهدف هذه النسبة إلى تعزيز القدرة على التكيف على المدى القصير مع عوائق السيولة المحتملة، وذلك باحتساب مقدار الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة التي يحتفظ بها المصرف ويمكن تحويلها إلى نقدية لتعويض صافي التدفقات النقدية الخارجة في إطار سيناريو الضغط على المدى القصير أي مواجهة متطلبات السيولة خلال 30 يوم. ومن المفترض أن تمكن الأصول السائلة المصرف من الاستمرار في مزاولة نشاطه حتى اليوم الثلاثين والتي يفترض حينها أن تكون إدارته قد اتخذت الإجراءات الملائمة لإيجاد حلول مناسبة لأزمة السيولة، يجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة عن 100% والمحافظة عليها بصفة مستمرة، بمعنى آخر يجب أن تساوي الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة ويتم احتساب نسبة تغطية السيولة كما يلي:

$$100 \leq \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة}}$$

1- الأصول السائلة عالية الجودة

ويقصد بالأصول السائلة عالية الجودة "الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وبشكل فوري بخسارة صغيرة أو بدون خسارة في القيمة"¹. والتي تتمتع بالصفات الأساسية التالية:

- مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق منخفضة
- سهولة التقييم
- ارتباط ضعيف بالأصول الخطرة
- مدرجة في الأسواق المتطورة والمعروفة

تتضمن الأصول السائلة عالية الجودة الموجودات التالية:

- الموجودات ذات المستوى الأول
النقد والاحتياطي لدى البنك المركزي بالإضافة إلى أدوات خزنة وأدوات دين متداولة
مصدرة من الحكومة أو البنك المركزي وأدوات دين متداولة ذات وزن مخاطر صفر %
- الموجودات ذات المستوى الثاني (على ألا تتجاوز 40% من الأصول السائلة عالية الجودة)²
أ- أدوات دين متداولة في الأسواق المالية ذات وزن مخاطر 20% وأدوات دين مصدرة من شركات وهيئات عامة ذات تصنيف AA- وأعلى وسندات مغطاة ذات تصنيف AA- وأعلى وتخضع جميعها للترجيح بنسبة 85%.
- ب- سندات توريق مستثمر فيها ناشئة عن قروض عقارية لأغراض سكنية ترجح بنسبة 75% وأدوات دين مصدرة من شركات وهيئات عامة ذات تصنيف أقل من AA- ترجح بنسبة 50% وأسهم عادية ترجح بنسبة 50% (على ألا يتجاوز مجموع الأصول ضمن هذه الفقرة 15% من الأصول السائلة عالية الجودة)³

¹ BIS. Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools. Basel Committee on Banking Supervision. January 2013, p13

² BIS. Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools. p 66. Previous Source.

³ BIS. Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools. p 6,7 Previous Source.

2- صافي التدفقات النقدية الخارجة

تتمثل صافي التدفقات النقدية الخارجة في الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحاً منه الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة على ألا تتجاوز 75% من التدفقات النقدية الخارجة في إطار سيناريو الضغط على المدى القصير ويتم احتساب صافي التدفقات النقدية الخارجة كالتالي:

التدفقات النقدية الخارجة - (التدفقات النقدية الداخلة أو 75% من التدفقات الخارجة) أيهما أقل وذلك خلال 30 يوم

ثانياً: نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) Net Stable Funding Ratio

هي نسبة هيكلية طويلة الأجل لمعالجة عدم مواءمة السيولة ولتوفير حوافز للمصرف لاستخدام مصادر مستقرة لتمويل أنشطته. تقارن هذه النسبة مصادر التمويل المتاحة طويلة الأجل (أكثر من عام) لدى المصرف مع مطلوبات المصرف من التمويل المستقر، حيث يجب أن يكون المتاح أكبر من المطلوب، ويتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر كالتالي:

$$100 < \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}}$$

1- قيمة التمويل المستقر المتاح

يتضمن التمويل المستقر المتاح البنود التالية:¹

- القاعدة الرأسمالية والمتمثلة بالشريحة الأولى والثانية
- أدوات رأسمالية والتزامات ذات استحقاق متبقي سنة وأكثر.

¹ BIS, Basel III: The Net Stable Funding Ratio, Basel Committee on Banking Supervision, October 2014,

- ودائع تحت الطلب والودائع لأجل ذات استحقاق أقل من سنة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وتقدر على أساس:

○ 95% من ودائع الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة المستقرة

○ 90% من ودائع الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الأقل استقراراً

- 50% الودائع لأغراض تشغيلية، وودائع الشركات غير المالية والجهات السيادية والأجنبية والهيئات العامة وبنوك التنمية متعددة الأطراف ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة بالإضافة إلى التمويل الممنوح من البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية وأي مصادر تمويل أخرى ذات استحقاق متبقي بين 6 أشهر وأقل من سنة.

2- قيمة التمويل المستقر المطلوب

يتم احتساب التمويل المستقر المطلوب على أساس مجموع الموجودات التي يملكها المصرف مرجحة بمعامل التمويل المستقر كما يلي¹:

الجدول رقم (6) – الموجودات مرجحة بعامل التمويل المستقر

0%	النقدية
	الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي
	الأرصدة لدى البنك المركزي ذات فترة استحقاق متبقية أقل من 6 أشهر
5%	الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة والمدرجة بالمستوى الأول من بسط نسبة تغطية السيولة (باستثناء المذكور بالفقرة السابقة المرجحة ب 0%)
10%	القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من 6 أشهر وبضمان أصول بذات جودة ومواصفات تلك المدرجة بالمستوى الأول ببسط "نسبة تغطية السيولة".
15%	الأصول المدرجة بالمستوى الثاني (أ) من بسط نسبة تغطية السيولة
	القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع لدى تلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية أقل من 6 أشهر (باستثناء المذكور بالفقرة السابقة المرجحة ب 10%)
50%	الأصول المدرجة بالمستوى الثاني (ب) من بسط نسبة تغطية السيولة
	أصول سائلة عالية الجودة مرهونة لفترة زمنية تتراوح بين 6 أشهر وأقل من سنة

¹ BIS: Basel III: The Net Stable Finding Ratio, p.11 Previous Source.

	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لأغراض تشغيلية
	القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي، للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية تتراوح بين ٦ أشهر وأقل من سنة
	القروض والتسهيلات المنتظمة للشركات غير المالية، للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا والجهات السيادية والهيئات العامة ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة
	القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة
	الأصول الأخرى بخلاف الأصول السائلة عالية الجودة ذات فترة استحقاق متبقية أقل من سنة
65%	القروض المنتظمة ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر (دون تلك الممنوحة للبنوك والمؤسسات المالية) والتي تعطى وزن مخاطر ٣٥ % فاقل وفقا للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان
85%	القروض المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر
	القروض المنتظمة الأخرى ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر والتي تعطى وزن مخاطر أعلى من ٣٥ % وفقا للأسلوب المعياري لمخاطر الائتمان
	أدوات دين ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر (سواء متداولة أو غير متداولة) وكذلك الأسهم المتداولة في الاسواق المالية، غير المستوفيين لإحدى شروط الأصول السائلة عالية الجودة
	الذهب ومعادن نفيسة أخرى
100%	القروض والتسهيلات المنتظمة للبنك المركزي، للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع الممنوحة لتلك الجهات ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر
	صافي قيمة عمليات المشتقات
	أصول مرهونة لمدة سنة فأكثر
	أصول أخرى غير متضمنة في البنود السابقة
	<u>التزامات عرضية أو ارتباطات</u>
5%	- حدود السيولة والجزء غير المستخدم من التسهيلات الائتمانية
	- خطابات ضمان
	- اعتمادات مستندية استيراد واعتمادات تصدير معززة
0%	- التزامات عرضية وارتباطات أخرى

المصدر: اتفاقية بازل 3، 2014

وسيتم بالمبحث الرابع من الفصل القادم احتساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر للبنك العربي- سورية بتاريخ 31-12-2015 وبيان فيما إذا كان المصرف ملتزم بالمعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

يتألف هذا الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: البنك العربي في سورية

المبحث الثاني: قياس السيولة في البنك العربي - سورية وفق قرارات مصرف

سورية المركزي

المبحث الثالث: قياس مخاطر السيولة وفق المعايير الداخلية في البنك العربي -

سورية

المبحث الرابع: قياس مخاطر السيولة في البنك العربي - سورية وفق اتفاقيات بازل

الدولية

المبحث الأول

البنك العربي في سورية

تم اختيار البنك العربي - سورية من بين المصارف الخاصة السورية كحالة تطبيقية ضمن هذا الفصل، حيث سيتم الاعتماد على بياناته الفعلية لقياس مخاطر السيولة وفقاً لمعايير مصرف سورية المركزي والصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومقارنتها مع المعايير الداخلية المرتبطة بسياسة المصرف لقياس مخاطر السيولة بالإضافة إلى محاولة تطبيق المعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بقياس مخاطر السيولة للبنك العربي - سورية للتوصل إلى معرفة مدى كفاية هذه المقاييس وفعاليتها لاتخاذ القرارات.

أولاً: لمحة عن مجموعة البنك العربي

سجل البنك العربي في 21 أيار 1930 وبدأ عملياته في القدس في 14 تموز من العام نفسه مع سبعة مستثمرين ورأس مال قيمته 15,000 جنيه فلسطيني.

بعد انسحاب الانتداب البريطاني من فلسطين في 1948 فقد البنك فرعيه في يافا وحيفا، وحين طلب العملاء الذين أجبروا على الفرار من البلاد ودائعهم، أصر البنك العربي على إرجاع جميع المطالبات بالكامل حيث أكسب هذا القرار البنك العربي سمعة حسنة وكان نقطة تحول تاريخية في تطوره ونموه، ودلّ على التزام قوي من البنك تجاه عملائه، وغرس فيهم ولاءً كبيراً نحوه ما زال قائماً حتى اليوم.

وفي عام 1948، نُقل المقر الرئيسي للبنك إلى عمان، الأردن وتم اعتباره رسمياً شركة مساهمة عامة.

خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين توسع البنك العربي بشكل سريع، حيث توسعت شبكة فروعه في العالم العربي فافتتح 43 فرعاً في شتى أنحاء العالم العربي برأس مال بلغ 5.5 مليون دينار أردني .

ومن خلال الاستثمارات العديدة في سلسلة واسعة من الصناعات والمشاريع العامة الجديدة التي امتدت من الدار البيضاء وحتى بغداد، كان البنك العربي محفزاً للتطورات الاقتصادية العربية.

جلبت حقبة الستينيات معها موجة من التأميم اجتاحت العالم العربي، حيث رافقت حصول الدول العربية واحدة بعد الأخرى على استقلالها من الاستعمارين البريطاني والفرنسي، فتم تأميم فروع البنك في مصر وسورية في 1961، وفي العراق في 1964 وفي عدن في 1969 وأخيراً في السودان وليبيا في عام 1970. وخلال عشرة سنوات، خسر البنك العربي 25 فرع وعلى إثر احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، تم إغلاق فروع أخرى .

تابع البنك توسعه، فرسخ حضوره العالمي الأول في عام 1961 ليصبح أول مؤسسة مالية عربية ترسي موضع قدم لها في سويسرا، وفي 1962 تأسس البنك العربي/ سويسرا في مدينة زيوريخ، كما وافتتح فرعاً آخر في جنيف عام 1964.

ركز البنك جهوده في السبعينيات على القوى الاقتصادية النفطية الجديدة التي نشأت في الخليج العربي، وقام بتوسيع نطاق المنتجات والخدمات لتضم مجالات عمل جديدة، حيث باشر البنك دوراً قيادياً في تمويل المشاريع على نطاق أوسع، بشكل مباشر، أو من خلال المشاركة بقروض تجمع بنكي وبحلول التسعينيات، أضاف البنك العربي الأعمال المصرفية الاستثمارية إلى خدماته.

اليوم تملك مجموعة البنك العربي أكبر شبكة فروع مصرفية عربية في العالم أجمع، حيث تشمل 600 فرع موزعة على 30 دولة وتمتد عبر 5 قارات.

ثانياً: البنك العربي - سورية ونتائج أعماله خلال العام 2015

بتاريخ 22 أيلول 2004 تم الترخيص لمجموعة البنك العربي ولعدد من المساهمين السوريين بتأسيس شركة مساهمة تحت اسم البنك العربي - سورية مملوكة بنسبة 51.286 % من البنك العربي ش.م.ع. - الأردن وذلك بموجب القرار رقم 34/م.والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وسجل بالسجل التجاري لمحافظة دمشق تحت رقم 14279 تاريخ 24

آذار 2005 وفي سجل المصارف تحت رقم 11 تاريخ 5 تموز 2005 مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 16 تشرين الثاني عام 2103.

تأسس المصرف برأس مال 1,5 مليار ليرة سورية موزعة على 3 مليون سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، باشر المصرف أعماله المصرفية في 2 كانون الثاني عام 2006، وفي عام 2008 تم زيادة رأس مال المصرف ليبلغ 3 مليار ليرة سورية.

عملاً بأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 والذي نص على رفع رأس مال المصارف التقليدية العاملة بالسوق السورية إلى 10 مليارات ليرة سورية حيث يتوجب على المصارف زيادة رأس مالها إلى 5 مليارات ليرة سورية على الأقل خلال العام 2010 قام المصرف خلال عام 2010 بتوزيع أسهم مجانية بقيمة 180 مليون ليرة سورية وفي بداية عام 2011 تم طرح 3,740 مليون سهم للاكتتاب العام بقيمة 1,870 مليار ليرة سورية، ليبلغ رأس مال المصرف كما في 2012/12/31 ما قيمته 5,05 مليار ليرة سورية.

بتاريخ 1 آب عام 2012 وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية 15 آب عام 2012 ليصبح عدد الأسهم الإجمالية للمصرف 50,05 مليون سهم.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيسي في دمشق وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية والبالغ عددها 19 موزعة على المحافظات كالتالي: تسعة فروع في محافظة دمشق وريفها، وعشرة فروع موزعة على باقي المحافظات منها 8 فروع مغلقة بسبب الأوضاع الأمنية في الجمهورية السورية.

إن أسهم البنك العربي - سورية مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد بلغ سعر الإغلاق للسهم في السوق 184.18 ل.س. بتاريخ 31 كانون الأول 2015. وفيما يلي لمحة عن نتائج أعمال البنك العربي سورية خلال العام 2015 مقارنة بالعام 2014.

الجدول رقم (7) - قائمة المركز المالي للبنك العربي - سورية كما في 2015/12/31

“لأقرب ألف ليرة سورية”

قائمة المركز المالي كما في 2015/12/31

%	التغير	31/12/2014	31/12/2015	الموجودات
12%	928,919	7,516,592	8,445,511	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
(42%)	(3,928,389)	9,358,198	5,429,809	أرصدة لدى مصارف
116%	10,107,366	8,745,034	18,852,400	إيداعات لدى مصارف
(6%)	(832,529)	12,988,817	12,156,288	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
0%	0	83,300	83,300	موجودات مالية متوفرة للبيع
312%	3,085,697	989,142	4,074,839	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
2%	26,402	1,501,302	1,527,704	موجودات ثابتة مادية
(4%)	(3,145)	83,808	80,663	موجودات غير ملموسة
0%	0	1,124,880	1,124,880	موجودات ضريبية مؤجلة
33%	156,820	477,626	634,446	موجودات أخرى
62%	925,867	1,500,773	2,426,640	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
24%	10,467,008	44,369,472	54,836,480	مجموع الموجودات

المطلوبات

16%	329,475	2,015,420	2,344,895	ودائع مصارف
14%	4,625,888	33,312,446	37,938,334	ودائع الزبائن
6%	79,380	1,264,543	1,343,923	تأمينات نقدية
(9%)	(34,364)	369,268	334,904	مخصصات متنوعة
45%	214,211	479,547	693,758	مطلوبات أخرى
14%	5,214,590	37,441,224	42,655,814	مجموع المطلوبات

حقوق الملكية

0%	0	5,050,000	5,050,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
0%	0	141,698	141,698	احتياطي قانوني
0%	0	141,698	141,698	احتياطي خاص
0%	0	162,329	162,329	احتياطي عام لمخاطر التمويل
(34%)	(2,289,843)	(6,691,102)	(8,980,945)	(خسائر متراكمة) مدورة محققة
93%	7,542,261	8,123,624	15,665,885	أرباح متراكمة غير محققة
76%	5,252,418	6,928,248	12,180,666	مجموع حقوق الملكية
24%	10,467,008	44,369,472	54,836,480	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

الجدول رقم (8) - بيان الأرباح أو الخسائر للبنك العربي - سورية للسنة المنتهية في

2015/12/31

“لأقرب ألف ليرة سورية”

بيان الأرباح أو الخسائر للسنة المنتهية في 2015/12/31

%	التغير	31/12/2014	31/12/2015	
1%	14.891	1.934.057	1.948.948	الفوائد الدائنة
(24%)	(306.953)	(1.289.145)	(982.192)	الفوائد المدينة
50%	321.844	644.912	966.756	صافي الدخل من الفائدة
69%	93.772	136.166	229.938	العمولات والرسوم الدائنة
91%	12.517	(13.704)	(26.221)	العمولات والرسوم المدينة
66%	81.255	122.462	203.717	صافي الدخل من العمولات والرسوم
53%	403.099	767.374	1.170.473	صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم
1%	1.370	93.937	95.307	أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية
155%	4.581.153	2.961.109	7.542.262	أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنبيوي
(100%)	(3.500)	3.500	0	أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع
93%	5.991	6.439	12.430	إيرادات تشغيلية أخرى
(17%)	(2.885)	(17.325)	(14.440)	خسائر مشتقات مالية
131%	4.990.998	3.815.034	8.806.032	إجمالي الدخل التشغيلي
25%	128.152	(513.907)	(642.059)	نفقات الموظفين
(11%)	(6.866)	(61.578)	(54.712)	استهلاكات الموجودات الثابتة المادية
(19%)	(736)	(3.881)	(3.145)	إطفاءات الموجودات غير المادية
(12%)	(319.041)	(2.567.802)	(2.248.761)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
(74%)	(211.272)	(286.098)	(74.826)	أعباء مخصصات متنوعة
14%	63.527	(466.583)	(530.110)	مصاريف تشغيلية أخرى
(9%)	(346.236)	(3.899.849)	(3.553.613)	إجمالي المصروفات التشغيلية
6293%	5.337.234	(84.815)	5.252.419	(الخسارة) / الربح قبل الضريبة
0%	0	0	0	صافي إيراد ضريبة الدخل
6293%	5.337.234	(84.815)	5.252.419	صافي (خسارة) / ربح السنة

الجدول رقم (9) - بيان التدفقات النقدية للبنك العربي - سورية للسنة المنتهية في 2015/12/31

“لأقرب ألف ليرة سورية”

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

31/12/2014 31/12/2015

التدفق النقدي من عمليات التشغيل :

(84,815)	5,252,419	(الخسارة) / الربح قبل الضرائب
----------	-----------	-------------------------------

تعديل لبنود غير نقدية :

65,459	57,858	الاستهلاكات والاطفاءات
2,567,802	2,248,761	صافي التغير في مؤونة تسهيلات ائتمانية
269,428	30,458	مخصصات متنوعة
65,889	0	صافي الخسارة من استبعاد موجودات ثابتة مادية
(3,500)	0	أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع
15,109	(67,108)	صافي إطفاءات العلاوة والخصم للموجودات المالية
2,895,372	7,522,388	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية

التغير في الموجودات والمطلوبات :

(498,353)	(475,350)	الزيادة في الإيداعات لدى مصرف سورية المركزي (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)
(3,628,903)	(10,107,366)	الزيادة في الإيداعات لدى مصارف (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)
(283,090)	(1,395,179)	الزيادة في التسهيلات الائتمانية المباشرة
(61,098)	(156,820)	الزيادة في الموجودات الأخرى
(698,665)	4,625,887	(النقص) / الزيادة في ودائع الزبائن
134,475	79,380	الزيادة / (النقص) في التأمينات النقدية
(36,375)	(85,875)	النقص في المخصصات المتنوعة
(84,739)	214,225	(النقص) / الزيادة في المطلوبات الأخرى
(2,261,376)	221,290	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضرائب
0	0	الضرائب المدفوعة
(2,261,376)	221,290	صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل

التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :

959,050	0	استحقاق موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
0	(2,904,752)	شراء موجودات ثابتة مادية
(37,009)	(81,115)	المحصل من بيع موجودات ثابتة مادية
2,625	0	اقتناء موجودات غير ملموسة
924,666	(2,985,867)	صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار

التدفق النقدي من عمليات التمويل :

(3)	(13)	أرباح موزعة على المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة
(3)	(13)	صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل
(363,497)	(925,867)	أثر التغير في سعر الصرف على الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
(515,603)	(113,837)	أثر التغير في سعر الصرف على الموجودات المالية
(2,215,813)	(3,804,294)	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما يوازي النقد
14,984,774	12,768,962	النقد وما يوازي النقد في بداية السنة
12,768,961	8,964,668	النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة

المبحث الثاني

قياس السيولة في البنك العربي - سورية وفق قرارات مصرف سورية المركزي

سيتم قياس نسب السيولة لدى البنك العربي سورية بتاريخ 31-12-2015 وفقاً للقرار رقم 588:

أولاً: النموذج الأول نسبة السيولة

الجدول رقم (10) - نسبة السيولة للبنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-2015

نسبة السيولة بتاريخ 31 / 12 / 2015

“لأقرب ألف ليرة سورية”

الأموال الجاهزة	المجموع	ليرات سورية	عملات أجنبية
<u>الأموال الجاهزة</u>			
الصندوق	1,523,900	662,659	861,241
نقد في الطريق	0		
مصرف سورية المركزي	6,921,611	4,336,198	2,585,413
غرفة التقاص	24,374	24,374	
سندات على الدولة وأذونات خزينة مطروحا منها التزامات عمليات شهادات الاستثمار	0		
المصارف العامة التجارية	68	68	
المصارف الخاصة التجارية	1,369,942	606,354	763,588
المصارف العامة المتخصصة	115,008	115,008	
المصارف الخاصة المتخصصة	0		
المصارف والمراسلون في الخارج	911,053		911,053
المؤسسة الأم والمصارف الشقيقة والتابعة	21,825,764		21,825,764
التسهيلات الائتمانية القابلة للتجهيز لدى مصرف سورية المركزي	0		
أ - مجموع الأموال الجاهزة	32,691,720	5,744,661	26,947,059

المطالب	المجموع	ليرات سورية	عملات أجنبية
التزامات تجاه المصارف			
مصرف سورية المركزي	0		
غرفة النقاص	0		
المصارف العامة التجارية	0		
المصارف الخاصة التجارية	344,895	76,113	268,782
المصارف العامة المتخصصة	2,000,000	2,000,000	
المصارف الخاصة المتخصصة	0		
المصارف والمراسلون في الخارج	0		
المؤسسة الأم والمصارف الشقيقة والتابعة	0		
الودائع والالتزامات الأخرى			
القطاع المالي غير المصرفي	2,399,374	1,622,758	776,616
ودائع تحت الطلب	17,061,274	5,148,396	11,912,878
ودائع لأجل	16,128,273	8,677,780	7,450,493
ودائع التوفير	2,314,586	1,565,389	749,197
ودائع الادخار السكني والصناعي	0		
حسابات مجمدة أخرى	0		
حسابات المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين	93,622	4,266	89,356
شهادات إيداع	0		
القيم برسم الدفع لأجل قصير	150,735	136,668	14,067
دائنون مختلفون	19,025	18,633	392
الأموال المقرضة	0		
ب - مجموع مطالب المصارف والودائع والالتزامات الأخرى	40,511,784	19,250,003	21,261,781

الالتزامات خارج الميزانية	المبلغ الإجمالي	ليرات سورية	عملات أجنبية
الكفالات والتعهدات الصادرة عدا الكفالات المؤقتة وكفالات حسن التنفيذ بعد تنزيل التأمينات	76,399	22,679	53,720
الكفالات المؤقتة وكفالات حسن التنفيذ بعد تنزيل التأمينات	15,115,235	496,206	14,619,029
نسبة الترجيح (النتقيل)	15%	15%	15%
المبلغ بعد الترجيح (النتقيل)	2,267,285	74,431	2,192,854
مجموع الكفالات والتعهدات الصادرة بعد تنزيل التأمينات	2,343,685	97,110	2,246,575
القبولات بعد تنزيل التأمينات	0		
الاعتمادات المستندية المثبتة للاستيراد بعد تنزيل التأمينات	0		
عمليات القطع لأمد	0	0	0
نسبة الترجيح (النتقيل)	3%	3%	3%
المبلغ بعد الترجيح (النتقيل)	0	0	0
التسهيلات المباشرة الممنوحة وغير المستغلة وغير القابلة للإلغاء	226,782	149,598	77,184
ج- التزامات خارج الميزانية	2,570,467	246,708	2,323,759
نسبة السيولة (أ)/(ب+ج))	76%	29%	114%

يوضح النموذج السابق طريقة احتساب نسبة السيولة للبنك العربي بتاريخ 31-12-2015، من خلال نسبة مجموع الأموال الجاهزة باستثناء الفوائد مستحقة القبض إلى مجموع مطالب المصارف والودائع مع الفوائد المستحقة الدفع والالتزامات الأخرى بالإضافة إلى الالتزامات خارج الميزانية المتقلة وذلك كونها لم تولد أصل أو التزام بعد، حيث بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 76% مع العلم أن الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به لهذه النسبة يجب ألا يقل عن 30%، كما بلغت نسبة السيولة بالليرة السورية 29% مع العلم أن الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به لهذه النسبة يجب ألا يقل عن 20%، وبالتالي فإن البنك يحتفظ بسيولة نقدية كافية لمواجهة الالتزامات المحتملة من وجهة نظر القرار رقم 588.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال مخالفة المصرف لنسبة السيولة، فإن عليه إرسال النماذج بصورة يومية إلى أن يتم التأكد من التزام المصرف بالحدود الدنيا المقررة، بالإضافة إلى توضيح الأسباب التي أدت إلى حدوث الانخفاض عن النسب المفروضة والإجراءات المتخذة من قبل المصرف لتسويته.

وترى الباحثة بعض الملاحظات فيما يتعلق بنسبة السيولة الخاصة بالبنك العربي - سورية والمحسوبة بتاريخ 31-12-2015 وفق القرار 588:

- يجب عدم احتساب مبلغ الاحتياطي الإلزامي النقدي على الودائع (ضمن بند مصرف سورية المركزي) ضمن الأموال الجاهزة، والذي يحتسب كنسبة 5% من ودائع العملاء ككل وفق قرارات مصرف سورية المركزي، وذلك لصعوبة تسجيل هذا البند مقارنة بالبند الأخرى، وعليه إذا تم استثناءه ستخفض نسبة السيولة بالليرة السورية إلى 24% وبكافة العملات إلى 70% حيث يبلغ الاحتياطي الإلزامي النقدي على ودائع البنك العربي بتاريخ 31-12-2015 مبلغ 1.011 مليار ليرة سورية بالليرات السورية وما يعادل مبلغ 1.554 مليار ليرة سورية بالعملات الأجنبية مقومة بالليرة السورية.

- يشكل بند المؤسسة الأم والمصارف الشقيقة والتابعة نسبة 67% من مجموع الأموال الجاهزة والتي هي عبارة عن أرصدة جارية أو ودائع لأجل مع مجموعة البنك العربي والمصارف الشقيقة والتابعة لها، ولهذا البند طبيعة خاصة فمن جهة يعبر عن جاهزية المصرف

لمواجهة أي سحبيات طارئة حيث تعتبر مجموعة البنك العربي داعمة للبنك العربي - سورية، بالإضافة إلى أنها ذات تصنيف ائتماني مرتفع، ومن جهة أخرى فإن زيادة تركيز الأرصدة مع المجموعة الأم عن نسبة معينة من الأموال الخاصة الصافية، سيعرض المصرف لمخالفة قرارات مجلس النقد والتسليف رقم (501/م/ن/ب/4) لعام 2009 وتعديلاته بالقرار (1101/م/ن/ب/4) لعام 2014.

- تشكل ودائع الزبائن سواءً أكانت ودائع أفراد أو ودائع شركات وبكافة أنواعها تحت الطلب ولأجل والتوفير نسبة 88% من مجموع المطالبين، حيث يعتبر هذا البند الأكثر حساسية ضمن بنود المطالبين لما له من تأثير على نسبة السيولة بشكل جوهري نتيجة للسحوبات العادية أو الطارئة والتي تعرض المصرف لمخاطر السيولة، وعليه يتوجب على إدارة المصرف إجراء اختبارات ضغط وفق سناريوهات معينة لبيان مدى كفاية نسبة السيولة والمحافظة عليها ضمن الحدود المفروضة، والتي سيتم توضيحها بالفصل القادم المتعلق بسياسة وقياس مخاطر السيولة وفق المعايير الداخلية في البنك العربي - سورية، حيث لم يشر القرار 588 لمثل هكذا إجراء.

- تثقيف البنود خارج الميزانية أمر منطقي حيث أنها التزام محتمل وليست مطالبات مؤكدة.

- عدم ذكر حدود معينة لنسبة السيولة بالعملة الأجنبية ضمن بنود القرار 588.

ثانياً: النموذج الثاني نسبة السيولة اليومية

الجدول رقم (11-أ) - نسب السيولة اليومية بكافة العملات للبنك العربي - سورية خلال شهر

كانون الأول 2015

نسب السيولة اليومية بكافة العملات خلال شهر كانون الأول 2015

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

تاريخ أيام العمل خلال الشهر	نسبة السيولة المحتسبة في كل يوم عمل	مبلغ صافي الاموال الجاهزة في كل يوم عمل	مبالغ الودائع والالتزامات الأخرى وحسابات خارج الميزانية المرجحة في كل يوم عمل	مبلغ صافي السيولة المتوجب الاحتفاظ به في كل يوم عمل	مبلغ الفائض في السيولة في كل يوم عمل
1	2	3	4	5 = (4 × 30 %)	6 = (5 - 3)
01-12-2015	76.78%	33,644,713	43,821,609	13,146,483	(20,498,230)
02-12-2015	76.49%	33,580,798	43,899,641	13,169,892	(20,410,906)
03-12-2015	76.21%	33,516,883	43,977,674	13,193,302	(20,323,581)
06-12-2015	76.64%	33,798,323	44,100,354	13,230,106	(20,568,217)
07-12-2015	76.46%	33,647,690	44,006,163	13,201,849	(20,445,841)
08-12-2015	76.40%	33,611,531	43,991,889	13,197,567	(20,413,964)
09-12-2015	76.39%	33,474,175	43,821,600	13,146,480	(20,327,695)
10-12-2015	76.34%	33,514,157	43,900,273	13,170,082	(20,344,075)
13-12-2015	76.40%	33,625,398	44,011,625	13,203,488	(20,421,910)
14-12-2015	76.20%	33,246,333	43,633,059	13,089,918	(20,156,415)
15-12-2015	76.00%	33,091,933	43,543,316	13,062,995	(20,028,938)
16-12-2015	75.99%	33,025,878	43,463,298	13,038,989	(19,986,889)
17-12-2015	76.07%	33,061,837	43,460,792	13,038,238	(20,023,599)
20-12-2015	76.26%	33,260,473	43,613,949	13,084,185	(20,176,288)
21-12-2015	74.88%	33,153,208	44,275,501	13,282,650	(19,870,558)
22-12-2015	76.06%	33,081,218	43,493,113	13,047,934	(20,033,284)
27-12-2015	75.96%	33,013,545	43,460,978	13,038,293	(19,975,252)
28-12-2015	75.89%	32,894,409	43,346,624	13,003,987	(19,890,422)
29-12-2015	75.83%	32,742,492	43,178,377	12,953,513	(19,788,979)
30-12-2015	75.85%	32,752,095	43,180,722	12,954,217	(19,797,878)
31-12-2015	75.88%	32,691,720	43,082,251	12,924,675	(19,767,045)

الجدول رقم (11-ب) - نسب السيولة اليومية بالليرات السورية للبنك العربي - سورية خلال شهر

كانون الأول 2015

نسب السيولة اليومية بالليرات السورية خلال شهر كانون الأول 2015

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

تاريخ أيام العمل خلال الشهر	نسبة السيولة المحتسبة في كل يوم عمل	مبلغ صافي الاموال الجاهزة في كل يوم عمل	مبالغ الودائع والالتزامات الأخرى وحسابات خارج الميزانية المرجحة في كل يوم عمل	مبلغ صافي السيولة المتوجب الاحتفاظ به في كل يوم عمل	مبلغ الفائض في السيولة في كل يوم عمل
1	2	3	4	$(5 \times 20 \%) = 5$	$(5 - 3) = 6$
01-12-2015	29.68%	5,683,943	19,152,930	3,830,586	(1,853,357)
02-12-2015	29.61%	5,680,931	19,188,879	3,837,776	(1,843,155)
03-12-2015	29.53%	5,677,919	19,224,828	3,844,966	(1,832,953)
06-12-2015	29.46%	5,658,468	19,204,869	3,840,974	(1,817,494)
07-12-2015	29.11%	5,562,880	19,110,322	3,822,064	(1,740,816)
08-12-2015	29.21%	5,584,097	19,116,909	3,823,382	(1,760,715)
09-12-2015	29.10%	5,550,988	19,072,548	3,814,510	(1,736,478)
10-12-2015	29.25%	5,597,460	19,138,325	3,827,665	(1,769,795)
13-12-2015	29.48%	5,660,874	19,204,393	3,840,879	(1,819,995)
14-12-2015	28.85%	5,490,009	19,029,589	3,805,918	(1,684,091)
15-12-2015	28.83%	5,488,162	19,037,613	3,807,523	(1,680,639)
16-12-2015	28.52%	5,404,459	18,950,995	3,790,199	(1,614,260)
17-12-2015	29.01%	5,534,226	19,079,669	3,815,934	(1,718,292)
20-12-2015	30.18%	5,847,093	19,376,766	3,875,353	(1,971,740)
21-12-2015	29.92%	5,813,565	19,430,703	3,886,141	(1,927,424)
22-12-2015	30.07%	5,840,985	19,426,591	3,885,318	(1,955,667)
27-12-2015	29.93%	5,819,840	19,445,057	3,889,011	(1,930,829)
28-12-2015	29.56%	5,708,142	19,310,566	3,862,113	(1,846,029)
29-12-2015	29.28%	5,627,865	19,221,670	3,844,334	(1,783,531)
30-12-2015	29.52%	5,744,661	19,458,086	3,891,617	(1,853,044)
31-12-2015	29.46%	5,744,661	19,496,711	3,899,342	(1,845,319)

يتم في هذا النموذج احتساب نسبة السيولة اليومية للمصرف بنفس الآلية في النموذج الأول بشكل يومي غير مفصل بكافة العملات والليرات السورية فقط، ويبين النموذج السابق استقرار نسب السيولة بكافة العملات للبنك العربي - سورية على مدار شهر كانون الأول من العام 2015 حيث تتراوح بين حد أدنى 74.88% وحد أعلى 76.78% مع ملاحظة أن المصرف يحتفظ بسيولة كافية بكافة العملات وفق قرارات مصرف سورية المركزي الذي حدد الحد الأدنى لهذه النسب والبالغ 30%، كما يبين استقرار بنسبة السيولة بالليرات السورية والحفاظ على فائض جيد خلال شهر كانون الأول من العام 2015، حيث تتراوح بين حد أدنى 28.52% وحد أعلى 30.18% وبالتالي عدم الانخفاض عن الحد الأدنى والبالغ 20% وفق القرار 588.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال الانخفاض بنسبة السيولة عن النسبة المحددة بالقرار 588 والبالغة 30% بكافة العملات و 20% بالليرات السورية، تفرض غرامة نقدية على المصرف بمعدل 3650/1 من قيمة النقص عن كل يوم يستمر فيه النقص على ألا تقل الغرامة عن 100,000 ليرة سورية وتقيد على حساب المصرف لدى مصرف سورية المركزي.

ونتيجة لذلك وضعت إدارة المخاطر في البنك العربي - سورية معايير داخلية أشد صرامة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب ومنع حدوث انخفاض عن النسب المحددة، وسيتم التعرف على هذه المعايير في المبحث القادم.

وترى الباحثة فيما يتعلق بالنموذج الثاني والذي يتم من خلاله احتساب نسبة السيولة بكافة العملات والليرات السورية بشكل يومي أنه أداة رقابة جيدة تحول دون تلاعب إدارات المصارف بنسبة السيولة خلال الشهر ومن ثم تسوية الوضع بنهايته لإظهار النسبة ضمن الحدود المفروضة، كما تمكن إدارة المصرف من خلاله مراقبة مدى استقرار نسبة السيولة اليومية للمصرف بكافة العملات والليرات السورية على مدار شهر كامل، مما يتيح اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب وبشكل فوري لإعادة المصرف إلى الوضع الطبيعي.

ثالثاً: النموذج الثالث سلم الاستحقاق بكافة العملات

الجدول رقم (12-أ) سلم الاستحقاق بكافة العملات للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31

نسبة فجوة الاستحقاق بكافة العملات

بتاريخ 31 / 12 / 2015

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

البند	حتى 7 أيام فأقل	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
مجموع الموجودات	18,746,299	2,514,949	9,041,629	1,573,196	531,437	916,652	14,667,841
مجموع المطالبات والالتزامات خارج الميزانية	7,978,871	13,200,085	7,476,049	7,860,836	5,245,210	5,235,821	3,409,022
الفجوة في كل فترة	10,767,428	(10,685,136)	1,565,580	(6,287,640)	(4,713,773)	(4,319,169)	11,258,819
نسبة الفجوة الى المطالبات والالتزامات الاخرى	135%	-81%	21%	-80%	-90%	-82%	330%
الفجوة التراكمية	10,767,428	82,292	1,647,872	(4,639,768)	(9,353,541)	(13,672,710)	(2,413,891)
المجموع التراكمي للمطالبات والالتزامات خارج الميزانية	7,978,871	21,178,956	28,655,005	36,515,841	41,761,052	46,996,872	50,405,894
نسبة الفجوة المتراكمة الى المطلوبات والالتزامات خارج الميزانية المتراكمة	135%	0%	6%	-13%	-22%	-29%	-5%
الحد الاقصى المفروض للنسبة	-10%	-20%	-30%	-40%			

يوضح النموذج الثالث توزيع الموجودات والمطالب والالتزامات خارج الميزانية للبنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-2015 والتي نص عليها القرار رقم 588 حسب المدة الباقية لاستحقاقها أو مثقلة بنسب ضمن شرائح محددة كما ورد بالمبحث الثالث من الفصل السابق، وبالتالي يقيس هذا النموذج الفجوة التمويلية بين التدفقات النقدية الداخلة وبين التدفقات النقدية الخارجة لكل فترة ثم على أساس تراكمي للفترات الزمنية المذكورة ضمن النموذج السابق، وعليه يكون الفرق فائضاً أو عجزاً بالسيولة ويطلق عليه اسم عدم مواءمة استحقاق الموجودات والالتزامات والمعبر عنه بالمصطلح Mismatching، ومن ثم تقسم الفجوة التراكمية على المجموع التراكمي للمطالب والالتزامات خارج الميزانية وبالتالي نحصل على نسبة الفجوة المتراكمة إلى المطلوبات والالتزامات خارج الميزانية المتراكمة لكل فترة.

يجب على المصرف أن يحقق التوافق بين فترات استحقاق موجوداته ومطلوباته وتجنب وجود فجوات بين هذه الاستحقاقات وألا تتجاوز نسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافة العملات لكل فترة الحدود القصوى المحددة بالقرار رقم 588، وفي حال مخالفة المصرف لنسب الفجوات دلّ ذلك على خلل بالسيولة بالفترة المقابلة، وبالتالي يترتب عليه إرسال هذا النموذج بشكل أسبوعي إلى أن يتم التأكد من تصفية التجاوز والتزام المصرف بالحدود القصوى المقررة مع توضيح الأسباب التي أدت إلى حدوث التجاوز والإجراءات الكفيلة بتصفيته.

وبالعودة لنموذج سلم الاستحقاق بكافة العملات لدى البنك العربي - سورية نلاحظ سيولة فائضة في الشريحة الأولى والمفسر باحتواء هذه الشريحة على حساب الصندوق والحسابات لدى مصرف سورية المركزي والحسابات الجارية لدى المصارف بشكل أساسي أما باقي الشرائح فتحافظ على سيولة مقبولة وذلك بسبب تركيز حسابات العملاء ضمن هذه الشرائح نسبي ونستطيع القول بأن البنك العربي - سورية ملتزم بالنسب المفروضة بالقرار رقم 588 والمتعلقة بالنموذج الثالث. وترى الباحثة أن البنود المكونة لنسبة الفجوة التراكمية منطقية وتشمل الموجودات والمطلوبات النقدية وغير النقدية مع استثناء لبعض البنود ذات طبيعة خاصة يصعب تسهيلها كمحفظة التسهيلات الائتمانية غير المنتجة والوديعة المجمدة لقاء رأس المال لدى مصرف سورية المركزي على سبيل المثال.

رابعاً: النموذج الرابع سلم الاستحقاق بالليرات السورية

الجدول رقم (12-ب) سلم الاستحقاق بالليرات السورية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31

نسبة فجوة الاستحقاق بالليرات السورية

بتاريخ 2015 / 12 / 31

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

البند	حتى 7 أيام فأقل	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
مجموع الموجودات	5,999,095	319,955	573,637	791,248	404,374	593,734	5,787,922
مجموع المطالبات والالتزامات خارج الميزانية	4,494,893	4,977,031	3,490,852	2,571,567	2,308,121	1,839,804	1,164,542
الفجوة في كل فترة	1,504,202	(4,657,076)	(2,917,215)	(1,780,319)	(1,903,747)	(1,246,070)	4,623,380
نسبة الفجوة الى المطالبات والالتزامات الاخرى	33%	-94%	-84%	-69%	-82%	-68%	397%
الفجوة التراكمية	1,504,202	(3,152,874)	(6,070,089)	(7,850,408)	(9,754,155)	(11,000,225)	(6,376,845)
المجموع التراكمي للمطالبات والالتزامات خارج الميزانية	4,494,893	9,471,924	12,962,776	15,534,343	17,842,464	19,682,268	20,846,810
نسبة الفجوة المتراكمة الى المطلوبات والالتزامات خارج الميزانية المتراكمة	33%	-33%	-47%	-51%	-55%	-56%	-31%
الحد الأقصى المفروض للنسبة	-10%	-20%	-30%	-40%			

كما في النموذج السابق يوضح النموذج الرابع توزيع الموجودات والمطالب والالتزامات خارج الميزانية حسب المدة الباقية لاستحقاقها للبنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-2015 بالليرات السورية فقط، حيث يتم حساب نسبة الفجوة التراكمية بنفس الآلية في النموذج السابق. ويوضح النموذج الحد الأقصى المفروض للنسبة لكل فترة، وبالتالي يسمح بمراقبة وتوقع الفترة التي سيتعرض فيها المصرف لمخاطر السيولة. مع الإشارة إلى أنه إذا تجاوز المصرف هذا الحد بإحدى الفترات أو بجميعها لا يترتب عليه تقديم أي تبرير للجهات الرقابية أو معالجة التجاوزات الناتجة حيث لم يلزم القرار 588 بذلك وبالتالي يبقى هذا النموذج للاطلاع فقط على وضع الفجوات بالليرات السورية دون الالتزام بأي معايير مفروضة حيث أنها غير ملزمة.

يبين النموذج السابق عدم مواءمة استحقاق الموجودات والالتزامات بالليرات السورية حيث يظهر تجاوز بثلاثة فترات وهي أكثر من 7 أيام إلى شهر بنسبة 13% ومن شهر إلى 3 أشهر بنسبة 17% ومن 3 أشهر إلى 6 أشهر بنسبة 11%.

خامساً: النموذج الخامس سلم الاستحقاق بالعملات الأجنبية

الجدول رقم (12-ج) سلم الاستحقاق بالعملات الأجنبية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31

نسبة فجوة الاستحقاق بالعملات الأجنبية

بتاريخ 2015 / 12 / 31

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

البند	حتى 7 أيام فأقل	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
مجموع الموجودات	12,747,204	2,194,994	8,467,992	781,948	127,063	322,918	8,879,919
مجموع المطالبات والالتزامات خارج الميزانية	3,483,978	8,223,053	3,985,197	5,289,270	2,937,090	3,396,017	2,244,480
الفجوة في كل فترة	9,263,226	(6,028,059)	4,482,795	(4,507,322)	(2,810,027)	(3,073,099)	6,635,440
نسبة الفجوة الى المطالبات والالتزامات الاخرى	266%	-73%	112%	-85%	-96%	-90%	296%
الفجوة التراكمية	9,263,226	3,235,167	7,717,962	3,210,640	400,613	(2,672,485)	3,962,954
المجموع التراكمي للمطالبات والالتزامات خارج الميزانية	3,483,978	11,707,032	15,692,229	20,981,498	23,918,588	27,314,605	29,559,084
نسبة الفجوة المتراكمة الى المطلوبات والالتزامات خارج الميزانية المتراكمة	266%	28%	49%	15%	2%	-10%	13%
الحد الاقصى المفروض للنسبة	-10%	-20%	-30%	-40%			

كما في النموذج السابق يوضح النموذج الخامس توزيع الموجودات والمطالب والالتزامات خارج الميزانية حسب المدة الباقية لاستحقاقها للبنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-2015 بالعملات الأجنبية، حيث يتم حساب نسبة الفجوة التراكمية بنفس الآلية في النموذج السابق. ويوضح النموذج الحد الأقصى المفروض للنسبة لكل فترة، وبالتالي يسمح بمراقبة وتوقع الفترة التي سيتعرض فيها المصرف لمخاطر السيولة. مع الإشارة إلى أنه إذا تجاوز المصرف هذا الحد بإحدى الفترات أو جميعها لا يترتب عليه تقديم أي تبرير للجهات الرقابية أو معالجة التجاوزات الناتجة حيث لم يلزم القرار 588 بذلك وبالتالي يبقى هذا النموذج للاطلاع فقط على وضع الفجوات بالعملات الأجنبية المقومة بالليرات السورية دون الالتزام بأي معايير مفروضة حيث أنها غير ملزمة.

يبين النموذج السابق فائض في نسبة الفجوة المتراكمة إلى المطلوبات والالتزامات خارج الميزانية المتراكمة خلال جميع الفترات بالعملات الأجنبية الأمر الذي يعدل التجاوزات الحاصلة بالليرات السورية وبالتالي موازنة استحقاق الموجودات والالتزامات بكافة العملات كما في النموذج الثالث، حيث تجدر الإشارة إلى أن النموذج الثالث هو محصلة النموذجين الرابع والخامس.

وبنهاية هذا المبحث المتعلق بقياس السيولة في البنك العربي - سورية وفق قرارات مصرف سورية المركزي، استخلصت الباحثة مجموعة النقاط التالية:

- يعتبر القرار رقم (588/م/ن/ب4) الصادر بتاريخ 2009/11/22 عن مجلس النقد والتسليف، الناظم لتعليمات قياس مدى كفاية وفاعلية سيولة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية من خلال اعتماد أسلوبين هما نسب السيولة وفجوات الاستحقاق.
- يقدم هذا القرار شرحاً مفصلاً وواضحاً عن آلية قياس نسب السيولة وفجوات الاستحقاق لمنع حدوث أي التباس عند تزويد مفوضية الحكومة لدى المصارف بالبيانات.
- يعتبر هذا القرار كأداة رقابة على سيولة المصارف من قبل المصرف المركزي حيث وضع حدود ملزمة لنسب السيولة بكافة العملات وبالليرات السورية فقط وكذلك الأمر بالنسبة لفجوات الاستحقاق بكافة العملات فقط وألزم المصارف بالتقيد بها، كما أن النماذج المطلوبة مفصلة كثيراً وذلك ليتمكن المصرف المركزي من الوقوف على مكونات النسب والفجوات أو معرفة مصدر الخلفيتها إن وجد وذلك من خلال المتابعة الدورية للبيانات.
- يمتلك البنك العربي - سورية نظام بنكي متطور لجهة استخراج البيانات وكادر مؤهل لمعالجتها واحتساب نسب السيولة وفجوات الاستحقاق مما يمكنه من تزويد مفوضية الحكومة لدى المصارف بالبيانات المطلوبة وفي الوقت المحدد
- البنك العربي - سورية ملتزم بتعليمات هذا القرار وبالحدود القصوى المفروضة بتاريخ 31-12-2015، وذلك بالعودة إلى النماذج السابقة في هذا المبحث مع العلم بحدوث تجاوز بنسبة فجوة السيولة التراكمية بالليرات السورية (النموذج الرابع) لكن لا يترتب على المصرف معالجته وفق تعليمات القرار 588.
- يولي البنك العربي - سورية اهتمام فائق بتعليمات القرار 588 ويحرص على الالتزام به والمحافظة على نسب سيولة كافية ونسب فجوات تراكمية ضمن الحدود المفروضة، حيث يعتبر هذا القرار أداة رقابة داخلية لدى البنك العربي تمكنه من اتخاذ قرارات وإجراءات معينة عند الضرورة، بالإضافة إلى مقاييس أخرى سيتم التعرف عليها بالمبحث القادم.

المبحث الثالث

قياس مخاطر السيولة وفق المعايير الداخلية في البنك العربي - سورية

يقوم البنك العربي - سورية بقياس مخاطر السيولة داخلياً بالإضافة إلى التزامه بتعليمات السلطة الرقابية والمتمثلة بمصرف سورية المركزي فيما يتعلق بمخاطر السيولة عن طريق القرار 588 الذي تمت دراسته في المبحث السابق، وذلك من خلال استخدامه أدوات لقياس مخاطر السيولة التي تساعد الإدارة على تخطيط وإدارة متطلبات السيولة اليومية، وأيضاً تساعد على تحديد عدم التطابق في الأصول والالتزامات التي قد تعرض البنك إلى مخاطر السيولة، هذه المقاييس هي:

- عامل مخاطر السيولة Liquidity Risk Factor
- نموذج السيولة التراكمية Cumulative Liquidity Model
- الودائع مع بنوك المجموعة Intergroup Funding
- تركيزات كبار العملاء Large Depositors Concentration
- اختبارات ضغط السيولة Liquidity Stress Testing

أ - عامل مخاطر السيولة Liquidity Risk Factor:

الهدف من هذا المقياس هو فهم مستوى مخاطر السيولة التمويلية من خلال مقارنة المتوسط المرجح للأمد المتبقي للأصول مع المتوسط المرجح للأمد المتبقي للالتزامات بكافة العملات وبالليرات السورية وبالعملات الأجنبية كل على حدا والجدير بالذكر أنه لا توضع حدود لهذا المقياس وإنما يستخدم كمؤشر فقط، حيث كلما كان أكبر كلما دل ذلك على مخاطر سيولة أكبر.

وفيما يلي نماذج احتساب عامل مخاطر السيولة بكافة العملات وبالليرات السورية وبالعملات الأجنبية بتاريخ 2015-12-31:

الجدول رقم (13-أ) عامل مخاطر السيولة بكافة العملات للبنك العربي – سورية بتاريخ 2015-12-31

توزيع الموجودات بكافة العملات 2015 / 12 / 31

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

المجموع	أكثر من سنة	سنة	سنة أشهر	ثلاثة أشهر	شهرين	شهر	أسبوعين	أسبوع	يومين	يوم	لأقرب ألف ليرة سورية
67,321,584	38,381,387	1,260,055	1,516,577	5,288,391	7,432,723	1,639,870	853,324	2,861,243	-	8,088,014	مجموع الموجودات

38.29
شهر
Average Remaining Duration of Assets
(المتوسط المرجح للأمد المتبقي للأصول)

توزيع المطالبات بكافة العملات 2015 / 12 / 31

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

المجموع	أكثر من سنة	سنة	سنة أشهر	ثلاثة أشهر	شهرين	شهر	أسبوعين	أسبوع	يومين	يوم	لأقرب ألف ليرة سورية
40,427,215	12,174,064	3,037,282	2,331,733	9,742,647	2,151,308	4,009,481	1,942,245	1,525,693	1,167,866	2,344,895	مجموع المطالبات

21.59
شهر
Average Remaining Duration of Liabilities
(المتوسط المرجح للأمد المتبقي للالتزامات)

1.77
Liquidity Risk Factor
(عامل مخاطر السيولة)

الجدول رقم (13-ب) عامل مخاطر السيولة بالليرات السورية للبنك العربي – سورية بتاريخ 2015-12-31

توزيع الموجودات بالليرات السورية 2015 / 12 / 31

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

لأقرب ألف ليرة سورية	يوم	يومين	أسبوع	أسبوعين	شهر	شهرين	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة	أكثر من سنة	المجموع
مجموع الموجودات	3,989,200	-	14,705	9,148	289,078	402,467	542,307	734,814	832,562	13,977,169	20,791,450

Average Remaining Duration of Assets
(المتوسط المرجح للأمد المتبقي للأصول)

45.00 شهر

توزيع المطالبات بالليرات السورية 2015 / 12 / 31

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

لأقرب ألف ليرة سورية	يوم	يومين	أسبوع	أسبوعين	شهر	شهرين	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة	أكثر من سنة	المجموع
مجموع المطالبات	2,076,113	445,345	803,172	1,219,724	1,023,647	719,411	4,648,099	1,682,647	2,388,197	4,103,132	19,109,488

Average Remaining Duration of Liabilities
(المتوسط المرجح للأمد المتبقي للالتزامات)

16.43 شهر

Liquidity Risk Factor
(عامل مخاطر السيولة)

2.74

الجدول رقم (13-ج) عامل مخاطر السيولة بالعملات الأجنبية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31

توزيع الموجودات بالعملات الأجنبية 31 / 12 / 2015

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

لأقرب ألف ليرة سورية	يوم	يومين	أسبوع	أسبوعين	شهر	شهرين	ثلاثة أشهر	سنة أشهر	سنة	أكثر من سنة	المجموع
مجموع الموجودات	4,098,814	-	2,846,538	844,176	1,350,792	7,030,256	4,746,084	781,764	427,493	24,404,218	46,530,134

35.30
شهر
Average Remaining Duration of Assets
(المتوسط المرجح للأمد المتبقي للأصول)

توزيع المطالبات بالعملات الأجنبية 31 / 12 / 2015

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

لأقرب ألف ليرة سورية	يوم	يومين	أسبوع	أسبوعين	شهر	شهرين	ثلاثة أشهر	سنة أشهر	سنة	أكثر من سنة	المجموع
مجموع المطالبات	268,782	722,521	722,521	722,521	2,985,834	1,431,897	5,094,549	649,085	649,085	8,070,932	21,317,727

26.22
شهر
Average Remaining Duration of Liabilities
(المتوسط المرجح للأمد المتبقي للالتزامات)

1.35
Liquidity Risk Factor
(عامل مخاطر السيولة)

توضح النماذج السابقة آلية احتساب عامل مخاطر السيولة للبنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-2015 بكافة العملات والليرات السورية والعملات الأجنبية بشكل شهري، حيث يتم توزيع الموجودات والمطلوبات الموضحة بالنماذج السابقة حسب المدة الباقية لاستحقاقها أو مثقلة بنسب ضمن شرائح محددة بالنسبة للبنود التي ليس لديها استحقاق معين.

- ويتم احتساب عامل مخاطر السيولة كما يلي:

المتوسط المرجح للأمد المتبقي للأصول

المتوسط المرجح للأمد المتبقي للالتزامات

وبالعودة إلى نماذج احتساب عامل مخاطر السيولة للبنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-2015 نلاحظ ما يلي:

- بلغ عامل مخاطر السيولة بكافة العملات 1.77
- بلغ عامل مخاطر السيولة بالليرات السورية 2.74
- بلغ عامل مخاطر السيولة بالعملات الأجنبية 1.53
- من خلال المقارنة بين العوامل الثلاث يتبين لنا أن مخاطر السيولة التمويلية بالليرات السورية أكبر من مخاطر السيولة التمويلية بكافة العملات والعملات الأجنبية، وعليه يجب مراقبة هذا المقياس بجدية فارتفاعه أكثر يدل على صعوبة مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك بالليرات السورية.

وترى الباحثة فيما يتعلق بنماذج عامل مخاطر السيولة:

- أنه يجب على المصرف اتخاذ تدابير سريعة لتسوية وضعه فيما إذا كان عامل مخاطر السيولة أكبر من رقم معين يمكن تحديده بالاعتماد على خبرة المصرف الذاتية بالإضافة إلى دراسة أفقية تاريخية لهذا العامل خلال فترة معينة.

ب- نموذج السيولة التراكمية Cumulative Liquidity Model:

يقيم هذا النموذج التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة والسيولة المتاحة. مما يتيح إدراك وتوقع نقاط الضعف في السيولة على أساس نقدي. ويحدد هذا النموذج أفق السيولة، والذي يبين متى تصبح فجوة السيولة (بين الموجودات والمطلوبات) سالبة، أي إلى متى يمكن للبنك أن يبقى من دون تمويل إضافي.

يمكن لهذا المقياس أن يكون إنذاراً مبكراً لاحتمال حدوث أزمة سيولة، ويتم قياس هذا النموذج بكافة العملات وبالليرات السورية والعملات الأجنبية.

وفيما يلي نماذج السيولة التراكمية للبنك العربي سورية كما في 2015-12-31.

الجدول رقم (14-أ) نسبة السيولة التراكمية بكافة العملات للبنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-2015

السيولة التراكمية بكافة العملات 31 / 12 / 2015

“ لأقرب ألف ليرة سورية ”

لأقرب ألف ليرة سورية	يوم	يومين	أسبوع	أسبوعين	شهر	شهرين	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة	أكثر من سنة
المجموع المتراكم للموجودات	8,088,014	8,088,014	10,949,257	11,802,581	13,442,451	20,875,174	26,163,565	27,680,142	28,940,197	67,321,584
المجموع المتراكم للمطالب	2,344,895	3,512,761	5,038,454	6,980,700	10,990,181	13,141,488	22,884,136	25,215,869	28,253,151	40,427,215
الفجوة المتراكمة	5,743,119	4,575,253	5,910,803	4,821,882	2,452,271	7,733,685	3,279,429	2,464,273	687,046	26,894,369
البند خارج الميزانية مثقلة	11,339	22,678	34,017	34,017	34,017	34,017	34,017	34,017	34,017	34,017
المجموع الإجمالي للفجوة التراكمية	5,731,780	4,552,575	5,876,786	4,787,864	2,418,253	7,699,668	3,245,411	2,430,256	653,029	26,860,352
نسبة السيولة التراكمية	14.17%	11.25%	14.52%	11.83%	5.98%	19.03%	8.02%	6.01%	1.61%	66.39%
الحد الأدنى المسموح به			10%		0%					
الاختبار			مقبولة		مقبولة					

الجدول رقم (14-ب) نسبة السيولة التراكمية بالليرات السورية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31

السيولة التراكمية بالليرات السورية 2015 / 12 / 31

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

لأقرب ألف ليرة سورية	يوم	يومين	أسبوع	أسبوعين	شهر	شهرين	ثلاثة أشهر	سنة أشهر	سنة	أكثر من سنة
المجموع المتراكم للموجودات	3,989,200	3,989,200	4,003,905	4,013,053	4,302,131	4,704,598	5,246,905	5,981,719	6,814,281	20,791,450
المجموع المتراكم للمطالب	2,076,113	2,521,458	3,324,631	4,544,355	5,568,002	6,287,413	10,935,512	12,618,159	15,006,356	19,109,488
الفجوة المتراكمة	1,913,087	1,467,742	679,275	(531,301)	(1,265,870)	(1,582,815)	(5,688,606)	(6,636,440)	(8,192,075)	1,681,962
البنود خارج الميزانية متقلة	7,480	14,960	22,440	22,440	22,440	22,440	22,440	22,440	22,440	22,440
المجموع الإجمالي للفجوة التراكمية	1,905,608	1,452,783	656,835	(553,741)	(1,288,310)	(1,605,254)	(5,711,046)	(6,658,880)	(8,214,515)	1,659,522
نسبة السيولة التراكمية	9.97%	7.60%	3.43%	-2.89%	-6.73%	-8.39%	-29.85%	-34.81%	-42.94%	8.67%
الحد الأدنى المسموح به			10%			0%				
الاختبار			غير مقبولة			غير مقبولة				

الجدول رقم (14-ج) نسبة السيولة التراكمية بالعملات الأجنبية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31

السيولة التراكمية بالعملات الأجنبية 2015 / 12 / 31

“ لأقرب ألف ليرة سورية”

لأقرب ألف ليرة سورية	يوم	يومين	أسبوع	أسبوعين	شهر	شهرين	ثلاثة أشهر	سنة أشهر	سنة	أكثر من سنة
المجموع المتراكم للموجودات	4,098,814	4,098,814	6,945,352	7,789,528	9,140,320	16,170,576	20,916,659	21,698,423	22,125,916	46,530,134
المجموع المتراكم للمطالب	268,782	991,303	1,713,824	2,436,345	5,422,179	6,854,075	11,948,624	12,597,710	13,246,795	21,317,727
الفجوة المتراكمة	3,830,032	3,107,511	5,231,528	5,353,183	3,718,141	9,316,500	8,968,035	9,100,713	8,879,121	25,212,407
البند خارج الميزانية متقلة	3,859	7,718	11,578	11,578	11,578	11,578	11,578	11,578	11,578	11,578
المجموع الإجمالي للفجوة التراكمية	3,826,173	3,099,793	5,219,950	5,341,605	3,706,563	9,304,923	8,956,457	9,089,136	8,867,544	25,200,829
نسبة السيولة التراكمية	17.95%	14.54%	24.47%	25.04%	17.38%	43.63%	41.99%	42.61%	41.57%	118.15%
الحد الأدنى المسموح به			10%		0%					
الاختبار			مقبولة		مقبولة					

يتم احتساب نسبة السيولة التراكمية بكافة العملات وبالليرات السورية وبالعملات الأجنبية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31 من خلال النماذج السابقة، فيما يلي توضيح لبعض النقاط المتعلقة بهذا النموذج:

- يتم احتساب الفجوة المتراكمة عن طريق احتساب الفرق بين المجموع المتراكم للموجودات وبين المجموع المتراكم للمطالب والتي حصلنا عليها من جداول احتساب عامل مخاطر السيولة.

- يتم حساب إجمالي الفجوة التراكمية بعد تنزيل البنود خارج الميزانية لكل شريحة.

- يتم حساب نسبة السيولة التراكمية من خلال احتساب نسبة إجمالي الفجوة التراكمية إلى المجموع المتراكم للمطالب والالتزامات خارج الميزانية.

- لهذا المقياس نسب محددة لا يجب انخفاض نسبة السيولة التراكمية دونها وهي 10% للفترة المقابلة لأسبوع و0% للفترة المقابلة لشهر، حيث يدل الانخفاض على خلل في السيولة للفترة المقابلة.

- بالعودة إلى النماذج السابقة نجد أن نسبة السيولة المتراكمة بكافة العملات وبالعملات الأجنبية مقبولة وأعلى من الحد المفروض للنسبة، في حين نلاحظ انخفاض للنسبة عن الحد الأدنى بالليرات السورية للفترة المقابلة لأسبوع والمحدد ب10% حيث بلغت 3.43%، وكذلك الأمر بالنسبة للشريحة المقابلة لشهر حيث انخفضت نسبة السيولة التراكمية بمقدار 6.73% عن الحد الأدنى المسموح به والبالغ 0%، ويعزز هذا الانخفاض بالقيمة السالبة لإجمالي الفجوة التراكمية بالليرات السورية كما هو موضح بالجدول الثاني من الجداول السابقة.

ج- الودائع مع بنوك مجموعة البنك العربي Intergruop Funding:

يتم إعداد تقرير عن ودائع البنك لدى بنوك المجموعة، وودائع بنوك المجموعة -في حال وجودها- لدى البنك. حيث يبين صافي مديونية البنك مع بنوك مجموعة البنك العربي، وبالتالي يقيس قدرة البنك الذاتية على الاستمرار دون الاقتراض من المجموعة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تجاوز التركزات مع المجموعة الأم والمؤسسات التابعة والشقيقة ما نسبته 100% من الأموال الخاصة

الصادفة وذلك وفق القرار (501/م ن/ب4) لعام 2009 وتعديلاته بالقرار (1101/م ن/ب4) لعام 2014.

د - تركّزات كبار العملاء Large Depositors Concentration:

يقوم البنك بمراقبة التمويل الآتي من أي من كبار العملاء كنسبة مئوية من مجموع التمويل الخارجي، بحيث يمكن تحديد خطر خسارة التمويل من قبل هؤلاء المودعين، وبالتالي التصرف بالشكل الأنسب للتخفيف من هذا الخطر. من ناحية أخرى فإن البنك يقوم بمراقبة مجموع الودائع الكبيرة كنسبة مئوية من مجموع التوظيف الخارجي، بحيث يمكن تحديد خطر خسارة هذه الودائع بالتزامن مع بعضها، والتخفيف من هذا الخطر.

هـ - اختبارات ضغط السيولة Liquidity Stress Testing:

تقوم وحدة مخاطر السوق والسيولة التابعة لإدارة المخاطر في البنك العربي - سورية بإجراء اختبارات ضغط السيولة عند الحاجة لذلك ولكل شهر على الأقل، ويتم ذلك من خلال افتراض أحداث معينة (سيناريوهات)، وبيان أثر هذه السيناريوهات على نسبة السيولة القانونية المفروضة من مصرف سورية المركزي بالقرار 588/م ن/ب4 والتي تم احتسابها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

يتم تحديد السيناريوهات بناءً على عدة عوامل مثل خبرة البنك الذاتية، و/أو الأحداث الخارجية التي لها علاقة بمحفظة البنك، و/أو متطلبات السلطة الرقابية في حال وجودها، ويتم عرض نتائج الاختبارات على كل من اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات ومجلس إدارة البنك.

تستخدم اختبارات ضغط السيولة من قبل البنك العربي - سورية لتقييم أثر سيناريوهات اختبارات ضغط السيولة المحتملة في المستقبل، على التدفقات النقدية، وعلى مركز السيولة وعلى القدرة على الوفاء بالالتزامات لدى استحقاقه الهدف من اختبارات الضغط بشكل أساسي هو تنبيه الإدارة العليا إلى أثر الأحداث الشديدة (سواء على مستوى البنك و/أو على مستوى السوق)

الجدول رقم (15) - اختبارات الضغط للبنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-2015

نسب السيولة وفقاً لقرار البنك المركزي بتاريخ 31-12-2015

البند	بالليرة السورية	كافة العملات
موجودات متداولة	5,744,661	32,691,720
موجودات متداولة مقيدة (فروع مغلقة وأرصدة مراسلين)	34,498	223,056
مطالبات متداولة	19,250,003	40,511,784
التزامات خارج الميزانية	246,708	2,570,467
نسبة السيولة	29.46%	75.88%
نسبة السيولة بعد استبعاد موجودات متداولة مقيدة	29.29%	75.36%
النسبة المفروضة من البنك المركزي	20.00%	30.00%
لاتجاوزات على النسب المفروضة		
الحدود الداخلية المقبولة للنسبة السيولة	22.00%	35.00%
لاتجاوزات على النسب المفروضة		

اختبارات الأوضاع الضاغطة بنهاية العام 2015

السحوبات القصوى الممكنة	بالليرة السورية	كافة العملات
لإبقاء نسبة السيولة عند الحدود المفروضة من قبل البنك المركزي	2,300,000	28,200,000
لإبقاء نسبة السيولة عند الحدود المقبولة داخلياً	1,850,000	27,000,000

- تم استثناء الموجودات المتداولة المقيدة المتمثلة بالأرصدة النقدية في الفروع المغلقة والأرصدة المجمدة من قبل المراسلين بالخارج نتيجة الأوضاع الراهنة، وقد حافظ البنك على سيولة كافية مقارنة مع الحدود القصوى المفروضة من قبل مصرف سورية المركزي والحدود القصوى المفروضة داخلياً والتي هي أشد صرامة كما هو موضح بالجدول الأول.
- يبين الجدول الثاني الحد الأقصى المسموح به من السحوبات للمحافظة على الحدود القصوى من قبل المصرف المركزي والحدود القصوى الموضوع داخلياً كل على حد

من خلال هذا المبحث المتعلق بقياس مخاطر السيولة وفق المعايير الداخلية في البنك العربي - سورية تبين للباحثة أنه بالإضافة إلى معايير مصرف سورية المركزي يفرض البنك معايير الداخلية والتي هي أشد صرامة، كما يستخدم المصرف طرقاً جديدة لقياس مخاطر السيولة وفق معايير موضوعة من قبل الإدارة العامة للبنك العربي - عمان من خلال نموذج عامل مخاطر السيولة ونموذج نسبة السيولة التراكمية والذي تتوافق مخرجاته مع مخرجات نموذج سلم الاستحقاق وفق القرار 588 مما يدل على أن هذا المقياس يعكس مخاطر السيولة الحقيقية التي تواجه المصرف. والجدير بالذكر بأن المصرف ملتزم بتطبيق المعايير الداخلية الموضوعة في هذا المجال حيث تجري متابعة نتائج تطبيق هذه المعايير بشكل دوري ومستمر وذلك ليتمكن من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب والمحافظة على نسبة سيولة كافية ومستقرة.

المبحث الرابع

قياس مخاطر السيولة في البنك العربي - سورية وفق اتفاقيات بازل الدولية

تم قياس السيولة ومخاطرها وفق قرارات مصرف سورية المركزي ووفق المعايير الداخلية المتبعة في البنك العربي - سورية من خلال المبحثين السابقين، وسيتم في هذا المبحث قياس نسب السيولة لدى البنك العربي سورية بتاريخ 2015-12-31 وفقاً لمتطلبات لجنة بازل الدولية، وبيان مدى التزام المصرف بتطبيق المعايير الدولية لقياس مخاطر السيولة ومدى أهمية هذا المقياس لاتخاذ قرارات من شأنها الحفاظ على سيولة المصرف.

وكما تمت الإشارة في المبحث الرابع من الفصل السابق فإنه لدينا نسبتين لقياس مخاطر السيولة وفق أحدث المعايير المتبعة من قبل لجنة بازل 3، هما نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

فيما يلي احتساب هاتين النسبتين لبيانات البنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31:

أولاً: نسبة تغطية السيولة في البنك العربي - سورية

الجدول رقم (16) - نسبة تغطية السيولة في البنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31

“لأقرب ألف ليرة سورية”

المبلغ المرجح	المبلغ	معامل الترجيح	البند
7,967,318	7,967,318		الأصول السائلة عالية الجودة
7,967,318	7,967,318		الموجودات ذات المستوى الأول
1,326,722	1,326,722	100%	النقد
2,565,757	2,565,757	100%	الأرصدة الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي
4,074,839	4,074,839	100%	السندات والأوراق المالية الحكومية
-	-		الموجودات ذات المستوى الثاني
			فئة أ
-	-		فئة ب

البند	معامل الترجيح	المبلغ	المبلغ المرجح
صافي التدفقات النقدية الخارجة		35,110,063	6,711,357
التدفقات النقدية الخارجة		35,596,418	6,954,535
ودائع الأفراد والمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم	15%	28,835,316	4,325,297
ودائع الجهات الأخرى	40%	1,778,478	711,391
ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية	25%	2,344,895	586,224
ودائع المؤسسات المالية	100%	1,055,267	1,055,267
مطلوبات أخرى	100%	195,677	195,677
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مستغلة	10%	226,782	22,678
كفالات	5%	1,160,002	58,000
التدفقات النقدية الداخلة		486,355	243,178
تدفقات داخلة تعاقدية من التسهيلات الائتمانية	50%	486,355	243,178
نسبة تغطية السيولة للبنك العربي سورية		119% ≤ 100%	

وكما هو مبين أعلاه فإن:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة}}$$

يوضح النموذج احتفاظ البنك العربي - سورية بنهاية العام 2015 بنسبة تغطية مقدارها 119% علماً بأن حد هذه النسبة يجب ألا يقل أو يساوي 100%، وعليه فإن نسبة تغطية السيولة للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31 ضمن الحد المقبول.

ثانياً: نسبة صافي التمويل المستقر في البنك العربي - سورية

الجدول رقم (17) - نسبة صافي التمويل المستقر في البنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-

2015

"لأقرب ألف ليرة سورية"

البند	معامل الترجيح	المبلغ	المبلغ المرجح
قيمة التمويل المستقر المتاح			46,386,756
رأس المال المكتتب به والمدفوع	100%	5,050,000	5,050,000
احتياطي قانوني	100%	141,698	141,698
احتياطي خاص	100%	141,698	141,698
احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	100%	162,329	162,329
خسائر متراكمة محققة	100%	(8,980,945)	(8,980,945)
أرباح مدورة غير محققة	100%	15,665,885	15,665,885
ودائع مصارف	50%	2,344,895	1,172,447
ودائع الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة	90%	35,046,206	31,541,585
الالتزامات غير المضمونة المقدمة من الشركات	50%	4,328,038	2,164,019

البند	معامل الترجيح	المبلغ	المبلغ المرجح
قيمة التمويل المستقر المطلوب			33,508,892
إيداعات لدى مصارف	100%	18,852,400	18,852,400
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	85%	12,156,288	10,332,845
موجودات مالية متوفرة للبيع	50%	83,300	41,650
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	5%	4,074,839	203,742
موجودات ثابتة مادية	100%	1,527,704	1,527,704
موجودات غير ملموسة	100%	80,663	80,663
موجودات أخرى	100%	634,445	634,445
موجودات ضريبية مؤجلة	100%	1,124,880	1,124,880

كفالات	5%	13,984,462	699,223
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	5%	226,782	11,339

نسبة صافي التمويل المستقر للبنك العربي سورية	%138 < %100
--	-------------

وكما هو مبين أعلاه فإن:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}}$$

وفق الجدول السابق بلغت نسبة صافي التمويل المستقر للبنك العربي - سورية بتاريخ 31-12-2015 ما نسبته 138% وهذه النسبة جيدة حيث أنها أكبر من الحد المفروض لهذه النسبة من قبل لجنة بازل والبالغ 100%.

النتائج

فيما يلي ملخص للدراسة التطبيقية الخاصة بمقاييس مخاطر السيولة للبنك العربي - سورية بتاريخ

2015-12-31:

الجدول رقم (18) - مقارنة نتائج مقاييس مخاطر السيولة في البنك العربي - سورية بتاريخ 31-

2015-12

الجهة	المقياس	النتيجة	الحدود القصوى	اختبار النتيجة
مصرف سورية المركزي القرار رقم 588	نسبة السيولة بكافة العملات	76%	30%	مقبولة
	نسبة السيولة بالليرات السورية	29%	20%	مقبولة
	نسبة السيولة بالعملات الأجنبية	114%	لا يوجد	نسبة مرتفعة
	نسبة السيولة الشهرية بكافة العملات	أدنى نسبة 75%	30%	مقبولة
	نسبة السيولة الشهرية بالليرات السورية	أدنى نسبة 29%	20%	مقبولة
	سلم الاستحقاق بكافة العملات			
	حتى 7 أيام فأقل	135%	-10%	مقبولة
	أكثر من 7 أيام إلى شهر	0%	-20%	مقبولة
	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	6%	-30%	مقبولة
	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	-13%	-40%	مقبولة

			سلم الاستحقاق بالليرات السورية	
مقبولة	-10%	33%	حتى 7 أيام فأقل	
غير مقبولة	-20%	-33%	أكثر من 7 أيام إلى شهر	
غير مقبولة	-30%	-47%	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	
غير مقبولة	-40%	-51%	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	
			سلم الاستحقاق بالعملات الأجنبية	
مقبولة	-10%	266%	حتى 7 أيام فأقل	
مقبولة	-20%	28%	أكثر من 7 أيام إلى شهر	
مقبولة	-30%	49%	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	
مقبولة	-40%	15%	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	
مخاطر التمويل أعلى باليرة السورية	لا يوجد	1.77	عامل مخاطر السيولة بكافة العملات	إدارة المخاطر في البنك العربي - سورية
	لا يوجد	2.74	عامل مخاطر السيولة بالليرات السورية	
	لا يوجد	1.35	عامل مخاطر السيولة بالعملات الأجنبية	
			نسبة السيولة التراكمية بكافة العملات	
مقبولة	10%	15%	أسبوع	
مقبولة	0%	6%	شهر	

			نسبة السيولة التراكمية بالليرات السورية	
غير مقبولة	10%	3%	أسبوع	
غير مقبولة	0%	-7%	شهر	
			نسبة السيولة التراكمية بالعملات الأجنبية	
مقبولة	10%	24%	أسبوع	
مقبولة	0%	17%	شهر	
			اختبارات الضغط على السيولة بالليرة السورية	
مقبولة	20%	2,300,000	لإبقاء نسبة السيولة عند الحدود المفروضة	
مقبولة	22%	1,850,000	لإبقاء نسبة السيولة عند الحدود المقبولة داخلياً	
مقبولة	$\leq 100\%$	119%	نسبة تغطية السيولة	لجنة بازل 3
مقبولة	$< 100\%$	138%	نسبة صافي التمويل المستقر	

ومن خلال الجدول السابق توصلت الباحثة إلى مجموعة النتائج التالية:

1. طريقة قياس السيولة المستندة على القرار رقم 588 وفق متطلبات مصرف سورية المركزي، تعكس المخاطر الحقيقية للسيولة التي تواجه المصارف الخاصة في سورية، وذلك من خلال النماذج الدورية المطلوبة التي تبين مراكز الخللما يساهم في عملية اتخاذ القرارات المناسبة والاجراءات التصحيحية قبل حدوث أزمات، والجدير بالذكر أن البنك العربي - سورية ملتزم بتطبيقها ويعتمد على نماذج القرار بشكل أساسي، ليس لكونها ملزمة فقط بموجب قرارات

مصرف سورية المركزي وإنما لأنها تساهم في عملية إدارة السيولة لديه واتخاذ القرارات المناسبة في هذا المجال.

2. يوضح جدول النتائج أعلاه انسجام بمخرجات طرق قياس مخاطر السيولة وفق القرار رقم 588 والمعايير الداخلية المفروضة من قبل المصرف ومعايير لجنة بازل الدولية، الأمر الذي يدل على كفاية هذه المقاييس وعكسها لمخاطر السيولة الحقيقية التي تواجه المصرف مما يمكن إدارته من اتخاذ قرارات سليمة بالاعتماد عليها والتمكن من إجراء اختبارات ضغط السيولة وبالتالي مراقبة مخاطر السيولة وإصدار التقارير الخاصة بها والعمل على السيطرة عليها والحد منه

3. من خلال تطبيق نموذج سلم الاستحقاق وفق قرارات مصرف سورية المركزي ونموذج السيولة التراكمية الخاص بالبنك العربي - سورية تم احتساب نسبة الفجوة التراكمية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31 كل بطريقته الخاصة، ويلاحظ الاختلاف بين النموذجين فيما يتعلق بشرائح الفجوات ومكوناتها وطريقة توزيع البنود التي ليس لها استحقاق ويتفق النموذجان بنهاية المطاف من حيث النتيجة التي تظهر وجود خلل بنسب الفجوة التراكمية بالليرة السورية فقط.

4. لم يرد ضمن متطلبات مصرف سورية المركزي مقياس يعبر عن مخاطر السيولة التمويلية والمتمثل بنموذج عامل مخاطر السيولة الخاص بالبنك العربي - سورية، والذي يقارن المتوسط المرجح للأمد المتبقي للأصول مع المتوسط المرجح للأمد المتبقي للالتزامات بكافة العملات وبالليرات السورية والعملات الأجنبية كل على حدا حيث أشار هذا المقياس إلى مخاطر سيولة تمويلية مرتفعة بالليرة السورية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31. وتجدر الإشارة إلى أنه يؤخذ على هذا النموذج أنه يبين أن مخاطر السيولة التمويلية تكون أكبر كلما كانت قيمة هذا المؤشر أعلى لكنه لا يذكر رقماً محدداً لا يجب تجاوزه.

5. لم تلتزم قرارات مصرف سورية المركزي في هذا المجال بالمعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل لقياس مخاطر السيولة حيث لم يرد أي فقرة تتعلق بهذا الخصوص ضمن القرار 588

الصادر بتاريخ 2009 ولم تصدر أي ملحقات إضافية حتى تاريخه، مع العلم بأن البنك العربي - سورية ملتزم بالحدود العالمية المفروضة لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر الواردتين ضمن اتفاقية بازل 3.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: إن طريقة قياس مخاطر السيولة المتبعة في المصارف الخاصة السورية والمستندة على قرارات مصرف سورية المركزي لا تعكس المخاطر الحقيقية للسيولة التي تواجه هذه المصارف، **الفرضية العدمية مرفوضة.**

بالتالي قبول **الفرضية البديلة** التي تنص على أن طريقة قياس مخاطر السيولة المتبعة في المصارف الخاصة السورية والمستندة على قرارات مصرف سورية المركزي تعكس المخاطر الحقيقية للسيولة التي تواجه هذه المصارف.

الفرضية الثانية: لا تتسجم متطلبات مصرف سورية المركزي المتعلقة بقياس مخاطر السيولة مع المعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل، **الفرضية العدمية مقبولة.**

التوصيات

وفقاً للنتائج السابقة أوصت الباحثة بمجموعة النقاط التالية:

1. يتوجب على المصارف الخاصة في سورية الالتزام بمتطلبات مصرف سورية المركزي المتعلقة بقياس السيولة من خلال القرار 588 والالتزام بالحدود القصوى المفروضة لما لها من دور بالإشارة إلى وجود خلل بالسيولة مما يساعد الإدارات لمعالجته بالسرعة الممكنة.
2. على المصارف الخاصة السورية إضافة معايير داخلية لقياس مخاطر السيولة ناتجة عن متطلبات إدارة المخاطر لديها على أن تكون متوافقة مع القرار رقم 588 من جهة وتوضح نقاط تفصيلية من جهة أخرى لتساعد المصرف من اتخاذ قرارات فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة لديه مع الأخذ بعين الاعتبار خاصية كل مصرف وسياسة إدارته العامة.
3. استخدام نموذج نسبة السيولة التراكمية بالتوازي مع نموذج سلم الاستحقاق لقياس نسبة الفجوة التراكمية حيث يوضح نموذج السيولة التراكمية مواضع الخلل بالسيولة وفق شرائح أصغر تمكن المصرف من اتخاذ إجراءات أسرع للحد من مخاطر السيولة.
4. فيما يتعلق بنموذج عامل مخاطر السيولة يتوجب وضع حدود معينة لهذا المقياس مبنية على الخبرات الشخصية وذلك لتسهيل عملية الرقابة على مخاطر السيولة التمويلية من خلال هذا النموذج واتخاذ قرارات بشأن ارتفاع المخاطر والحد منه
5. على مصرف سورية المركزي إجراء تحديثات لمواكبة المعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل 3 فيما يتعلق بقياس مخاطر السيولة والتعميم على المصارف الخاصة السورية بتطبيقها ومنحها فترة معينة لتسوية أوضاعها ومن ثم إلزامها بالحدود المفروضة لكل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر لما لهما من أهمية بالغة بقياس مخاطر السيولة والكشف المبكر عن أي خلل قد يعرض المصرف إلى الإفلاس.

المراجع

1- المراجع العربية

أ. الكتب

- 1- الكراسنة، ابراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي-أبوظبي، عام 2010.
- 2- فلوح، صافي واسماعيل، اسماعيل و آخرون تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2008-2009.
- 3- الشماع، خليل، تحليل وتقييم الأداء المصرفي، معهد التدريب المصرفي، اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع المصرف الصناعي السوري، 2007.
- 4- ضاهر، محمد، العمليات المصرفية في المصارف التقليدية، المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط، 2006.
- 5- عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006.
- 6- الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي، دار الجندي للطباعة والنشر، سورية - حلب، 2005.

ب. الرسائل الجامعية

- 1- القيسي، رزان، اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2014.
- 2- سعيد، حسين وأبو العز، علي، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 2014.
- 3- حقه، علي، التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2013.

- 4- القاضي، تمارا، استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2011.
- 5- اسلامبولي، مرام، استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية، رسالة دكتوراة في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010.
- 6- الشعار، هبة، العوامل المؤثرة على ربحية وسيولة المصارف التجارية، المعهد العالي لإدارة الأعمال - دمشق، 2010.
- 7- أبو رحمه، سيرين، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، 2009.
- 8- زيدان، إيهاب، مدى تطبيق معايير بازل 2 على قطاع المصارف الخاصة في سورية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2008.
- 9- الفراء، أحمد نور الدين، تحليل نظام التقييم الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، 2008.
- 10- أبو عيسى، وجدان، مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2007.

ت. المجلات والدوريات

- 1- عبد الستار، رجا، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والثلاثين لعام 2012.
- 2- معهد الدراسات المصرفية-الكويت، إدارة السيولة في المصرف التجاري، نشرة توعية سبتمبر 2012.
- 3- الأعرج، عدنان، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والعشرون، 2010.
- 4- لحيلج، الطيب، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، بحث مقدم للملتقى الوطني المقام بجامعة جيجل حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة غرب كردفان / السودان، 2005.

ث. القوانين والقرارات

- 1- قرار مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 التعليمات الخاصة بتكوين الاحتياطي
الالزامي على الودائع.
- 2- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 588 بتاريخ 2009/11/22 التعليمات الخاصة بنسب
السيولة، المصدق من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء.
- 3- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 بتاريخ 4 شباط 2008 تعليمات مراكز القطع.
- 4- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 439 لعام 2008 النماذج الموحدة للبيانات المالية،
السياسات المحاسبية، والإيضاحات والإفصاحات للبنوك العاملة في سورية للأغراض العامة
(النشر).
- 5- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 بتاريخ 2007/01/23 كفاية الأموال الخاصة
للمصارف.
- 6- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 106 لعام 2005 حول مخاطر التشغيل
- 7- القانون رقم 28 لعام 2001 قانون تأسيس المصارف الخاصة في الجمهورية العربية
السورية.
- 8- مصرف سورية المركزي، دليل إدارة المخاطر المصرفية.

ج. المواقع الإلكترونية

I. www.arabbank.com.jo

II. www.arabbank-syria.com

1. Books

- A. Rose and Hudgins, Bank management and financial Services, Mc Grow Hill, seventh edition, 2008.
- B. Mishkin and Eakins, Financial Markets and Institutions, Pearson Series in Finance, Eighth edition, 2007.
- C. MacDonald and Koch, Management of Banking, Courier Westford, MA, Sixth Edition, 2006.

2. Periodicals, Researches and Articles

- A. Masiés and Idrissi, Les risques de Liquidité bancaire: Définitions, interactions et réclamation, Association d'économie financière, 2012.
- B. Akhtar and Ali and others, A comparative study between conventional and islamic banks of Pakistan, Interdisciplinary Journal of Research in Business, Issue. 1, 2011.
- C. Ernst & Young, Recover, adapt, advance, back to business in an uncertain world, a survey of the world's largest banks, EYGM Limited, 2010.
- D. Kumbirai and Webb, A financial ratio analysis of commercial bank performance in South Africa, Print Services, Rhodes University, Grahamstown, South Africa, 2010.

3. The internet website

- A. BIS, Basel III: The Net Stable Funding Ratio, Basel Committee on Banking Supervision, October 2014.
- B. BIS, Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools, Basel Committee on Banking Supervision, January 2013.
- C. BIS, Basel II: Principles for sound liquidity risk management and supervision, Bank for International Settlements, September 2008.

الملاحق

- 1- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 588 بتاريخ 2009/11/22 التعليمات الخاصة بنسب السيولة، المصدق من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء.
- 2- البيانات المالية للبنك العربي - سورية بتاريخ 2015-12-31.

Abstract

The purpose of this research is to compare the liquidity risk measures issued by the Central Bank of Syria which are used in its control over the working banks in the Syrian Arab Republic, with the measurements approved by Basel International Committee, in addition to reviewing the internal measurements applied by risk management departments in banks, with the aim of demonstrating the sufficiency of these measurements and their contribution in administrative decisions making by comparing their various outputs.

This research is based on inductive reasoning, whereby the hypotheses were chosen after constructing the theoretical framework for the subject of the study and the collection, analysis and comparison of the actual data of the selected sample, where liquidity risk was measured in accordance with the decision of the Central Bank of Syria in accordance with the internal standards applied in the bank in accordance with recommendations of the Basel International Committee.

The result showed that the method of measuring the liquidity risk in the Syrian private banks based on the decisions of Central Bank of Syria reflects the real risks of liquidity facing those banks, and contributes to the decision making process on the one hand, but does not comply with the international standards issued by Basel Committee in this regard.

ق- رار رقم م (٥٨٨ / م ن / ب ع)

مجلس النقد والتسليف ،

بناء على أحكام الفقرة (١ - ب) من (المادة ٩٩) من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣/ لعام ٢٠٠٢ والفقرة (ب) من المادة (١١) من المرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٥ ، وعلى كتاب مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم ١٠٠/٥١١٤ تاريخ ١٠/١١/٢٠٠٩ ، وبغرض الحفاظ على مستوى كاف من السيولة لدى المصارف العاملة، بشكل يضمن سلامة أوضاعها المالية وقدرتها على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها من جهة، وكأداة لقياس مدى احتفاظ المصارف بالحد الآمن من الموجودات للغايات المذكورة أعلاه فقد تقرر اعتماد أسلوبين لقياس مدى كفاية وفاعلية سيولة المصارف، هما نسبة السيولة وسلم الاستحقاقات ، وعلى مذاكرته في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٩ ، يقرر ما يلي :

الطلب من كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية التقيد بتعليمات نسب السيولة وفجوات الاستحقاق المبينة أدناه :

م- مادة ١ - أحكام عامة:

١ - **السيولة:** تتمثل بمدى قدرة المصرف على الإيفاء بالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات ، دون الاضطرار إلى تسيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أم- وال ذات تكلفة عالية .

٢ - **سلم الاستحقاق:** هو أسلوب لقياس السيولة، يقوم على مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة خلال فترات زمنية محددة .

م- مادة ٢ -

على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن ٣٠% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن ٢٠%، تحتسب بقسمة الأموال الجاهزة والقبالة للتجهيز على الودائع والتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية، كما هو مبين أدناه. يشمل بسط ومقام نسبة السيولة العناصر التالية :

أ- عناصر البسط :

تشمل عناصر البسط صافي الأموال الجاهزة والقليلة للتجهيز من الموجودات^٢ وذلك حسبما هـ- و
وارد في القواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع المصرفية الصادرة بقرار السيد
رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٨٤٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٥ وتعديلاته كما هو مبين في النموذج رقم م
(١-١) بالنسبة للمصارف التقليدية، والقواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع
المصرفية الإسلامية الصادرة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم م (٥٤٩٢) تاريخ
٢٠٠٧/١٢/٧ وتعديلاته كما هو مبين في النموذج رقم (١-٦) بالنسبة للمصارف الإسلامية.

ب- عناصر المقام :

تشمل عناصر المقام كافة الودائع والالتزامات الأخرى والتزامات خارج الميزانية كما هو مبين
في النموذجين رقم (١-٢ و ١-٣) بالنسبة للمصارف التقليدية، والنم- ونجين رقم م (٦-٢ و ٦-٣)
بالنسبة للمصارف الإسلامية .

مادة ٣ -

١ - يتم تصنيف التدفقات النقدية الداخلة طبقاً لتواريخ استحقاق الموجودات، كما تتضمن التدفقات النقدية
الداخلة أي تدفقات يمكن للمصرف تحصيلها مستقبلاً. ويتم تصنيف التدفقات النقدية الخارجة طبقاً
لتواريخ استحقاق الالتزامات أو أول تاريخ يجوز فيه المطالبة بتلك الالتزامات، على أن تتضمن
التدفقات النقدية الخارجة الالتزامات واجبة السداد والالتزامات المتوقعة أو الطارئة.
٢ - يتم إدراج موجودات والتزامات المصرف ضمن سلم استحقاقات ومن خلاله يتم احتساب الفرق بين
التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة سواء كان هذا الفرق فائضاً أو عجزاً. ويطلق على
الفرق مسمى عدم مواعمة استحقاقات الموجودات والالتزامات، وذلك وفقاً للفترة الزمنية التالية:

- أ- الفئة الأولى: حتى ٧ أيام.
- ب- الفئة الثانية: أكثر من ٧ أيام إلى شهر.
- ت- الفئة الثالثة: أكثر من شهر إلى ٣ شهور.
- ث- الفئة الرابعة: أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور.
- ج- الفئة الخامسة: أكثر من ٦ شهور إلى ٩ شهور.
- ح- الفئة السادسة: أكثر من ٩ شهور إلى سنة.
- خ- الفئة السابعة: أكثر من سنة.

^٢ باستثناء الموجودات المحجوزة أو المرهونة أو المقيدة لأي سبب.

٣ - يقاس سلم الاستحقاق على ثلاث مستويات :

١. إجمالي العملات .

٢. الليرات السورية .

٣. العملات الأجنبية .

٤ - أسس توزيع الموجودات والالتزامات وفق سلم الاستحقاقات :

١/٤ الموجودات :

أ. يتم إدراج الموجودات بقيمتها الصافية وذلك بعد استبعاد المخصصات الخاصة المكونة له - ذه الموجودات .

ب. يستثنى من الموجودات أعلاه :

الديون غير المنتجة وفوائدها/عوائدها المعلقة، وأي بند من بنود الموجودات لا يمكن تسويله عند الحاجة لكونه محجوزاً أو مرهوناً أو مقيداً لأي سبب .

ج. يتم توزيع الموجودات كما يلي :

ج/١ - يدرج ضمن الفئة الأولى كل من البنود التالية:

أ- النقد والموجودات النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي بما فيها الاحتياطي النقدي - على الودائع والحسابات الجارية لدى المؤسسات المالية.

ب- أدونات الخزينة وسندات وصكوك الحكومة السورية وبكفالتها باستثناء السندات العامة - على الدولة (فائض السيولة وفائض الموازنة) حيث تدرج ضمن الفترة أكثر من سنة وتدرج إيراداتها فقط حسب الفترة المتبقية لاستحقاقها.

ت- الأوراق المالية القابلة للتداول والتي يمكن للمصرف تسيلها عند الحاجة إليها وبسعر معقول - كما يلي:

١. شهادات إيداع للمتاجرة ومتوفرة للبيع ومحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بنسبة تثقيل ٩٥%.

٢. الأسهم المتداولة وبنسبة تثقيل ٧٥%.

٣. الصكوك والسندات بغرض المتاجرة المصنفة بدرجة الاستثمار (حسب تصنيف شركات التصنيف العالمية) وبنسبة تثقيل ٩٠%.

٤. الصكوك والسندات المتوفرة للبيع أو لتاريخ الاستحقاق المصنفة بدرجة الاستثمار - بتثقيلها بالنسب التالية :

■ ٨٥% إذا كان تاريخ استحقاقها سنة أو أقل.

■ ٨٠% إذا كان تاريخ استحقاقها أكثر من سنة لغاية ٥ سنوات.

■ ٧٠% إذا كان تاريخ استحقاقها أكثر من ٥ سنوات.

ج/٢ - يدرج ضمن فئة أكثر من سنة:

أ- صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية والاستثمارات الثابتة في رؤوس أموال الشركات.

ب- القيم والأصول المملوكة استيفاء لديون مشكوك بتحصيلها بنسبة تتقيل ٦٠%.

ت- صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية (باستثناء الموجودات الآيلة للمصرف وفاء لديونه) بنسبة تتقيل ٩٠%.

ث- السندات العامة على الدولة (فائض السيولة وفائض الموازنة).

يتم إدراج التسهيلات والتمويلات المنتجة على أساس الفترات المتبقية للاستحقاق ما عدا حساب الجاري مدين حيث يوزع على الفترات على النحو التالي:

البند	حتى ٧ أيام	أكثر من ٧ أيام إلى شهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٩ أشهر إلى ٩ أشهر	أكثر من ٩ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
الحساب الجاري المدين	٠%	٥%	٨%	١٢%	١٥%	٢٠%	٤٠%

ج/٣ - تدرج باقي الموجودات على أساس الفترات المتبقية للاستحقاق^٣.

٢/٤ الالتزامات:

أ- تشمل الالتزامات كل ما يمكن أن يشكل التزاماً بالدفع على المصرف في فترة زمنية معينة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب- توزع الالتزامات كما يلي:

١) توزع الودائع^٤ حسب الفترة المتبقية لاستحقاقها ما عدا الودائع تحت الطلب وودائع التوفير فتوزع كما يلي :

^٣ تدرج موجودات الإجارة المنتهية بالتخليك حسب تواريخ استحقاق إيرادات الإجارة المرتبطة بها.

^٤ تدرج الوديعة المرهونة حسب تاريخ استحقاق الدين الذي يقابلها.

البند	حتى ٧ أيام	أكثر من ٧ أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى ٩ أشهر	أكثر من ٩ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة
ودائع تحت الطلب وودائع التوفير	٢٠%	١٥%	١٥%	١٥%	١٥%	١٠%	١٠%

(٢) تدرج الالتزامات التي لها تاريخ استحقاق محدد (مثل التأمينات النقدية ماعدا التأمينات مقابل - ل الديون غير المنتجة، والمبالغ المفترضة وسندات الدين والقروض المساندة والفوائد المستحقة وغير المدفوعة) ضمن الفترات حسب تاريخ استحقاقها.

(٣) تدرج الالتزامات التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد ومن المتوقع أن تشكل تدفق نقدي خارج من المصرف (مثل الأرباح المقترح توزيعها، ومخصص الضريبة، ومخصص تعويض نهاية الخدمة، ومخصص القضايا الحقوقية المقامة على المصرف) ضمن الفترة المتوقع خلالها دفع هذه الالتزامات.

(٤) الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات المباشرة الممنوحة غير المستغلة وغير القابلة للإلغاء - ء) فتوزع على النحو التالي:

البند	حتى ٧ أيام	أكثر من ٧ أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر
الالتزامات الأخرى	٤٠%	٣٠%	٢٠%	١٠%

(٥) تدرج بقية الحسابات خارج الميزانية والتي يتوفر معلومات لدى المصرف أنه سوف يترتب - ب عليها التزاماً بالدفع ضمن الفئة المناسبة .

ج - الحدود القصوى لعدم مواعمة استحقاقات الموجودات والالتزامات :

١. يتم قياس الفجوة التمويلية بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة لكل فترة ثم على أساس تراكمي للفترات الزمنية .

٢. يتم قياس الفجوة التراكمية لكل فترة كنسبة من إجمالي الالتزامات المتراكمة خلال نفس الفترة .

٣. يجب على المصارف أن تحقق التوافق بين فترات استحقاق موجوداتها ومطلوباتها وتجنب وجود فجوات بين هذه الاستحقاقات، ويجب ألا تتجاوز نسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافّة العملات لكل فترة الحدود القصوى التالية:

الحد الأقصى لنسبة الفجوة التراكمية السالبة بكافة العملات	الفترة الزمنية
١٠ %	١ - حتى ٧ أيام
٢٠ %	٢ - أكثر من ٧ أيام إلى شهر
٣٠ %	٣ - أكثر من شهر إلى ٣ شهور
٤٠ %	٤ - أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور

مادة ٤ -

أ - يتم قياس نسبة السيولة يومياً وترسل النماذج رقم ١ و ٢ بالنسبة للمصارف التقليدية ورقم ٦ و ٧ بالنسبة للمصارف الإسلامية إلى مصرف سورية المركزي - مديرية مفوضية الحكومة في نهاية كل شهر، وفي حال مخالفة المصرف لنسبة السيولة فإن عليه إرسال النماذج بصورة يومية إلى أن يتم التأكد من التزام المصرف بالحدود الدنيا المقررة .

ب - يتم قياس سلم الاستحقاق شهرياً وترسل النماذج ٣ و ٤ و ٥ بالنسبة للمصارف التقليدية و ٨ و ٩ و ١٠ بالنسبة للمصارف الإسلامية إلى مصرف سورية المركزي/مديرية مفوضية الحكومة في نهاية كل شهر، وفي حال مخالفة المصرف لنسب الفجوات فإن عليه إرسال النماذج بصورة أسبوعية وإلى أن يتم التأكد من التزام المصرف بالحدود القصوى المقررة .

ج - ترسل كافة النماذج المذكورة أعلاه إلى مديرية مفوضية الحكومة مرفقة بنماذج الأوضاع الدورية وفي مدة أقصاها اليوم السابع من الشهر الذي يلي الشهر الذي تنظم عنه هذه النماذج مرفقا بها قرص مدمج متضمنا المعلومات الخاصة بها .

مادة ٥ -

أ - في حال انخفاض نسبة السيولة عن النسب المحددة في المادة (٢) من هذا القرار تفرض غرامة نقدية على المصرف بمعدل ٣٦٥٠/١ من قيمة النقص عن كل يوم يستمر فيه النقص على ألا تقل عن ١٠٠,٠٠٠ ل.س وتفيد الغرامة على حساب المصرف لدى مصرف سورية المركزي .

ب- إضافة إلى ما ورد في البند السابق يحق لمصرف سورية المركزي بناء على اقتراح مديرية مفوض-ية الحكومة اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة بحق المصرف المخالف خصوصاً في حال تك-رار التجاوز .

م-ادة ٦-

أ- يعتبر هذا القرار نافذاً اعتباراً من تاريخه .

ب- تمنح المصارف المتجاوزة بتاريخ تبلغها القرار مهلة حتى ت-اريخ ٢٠١٠/٦/٣٠ للالت-زام بالحد-ود القصوى لنسب الفجوات التراكمية السالبة المحددة بالمادة الثالثة من هذا القرار .

م-ادة ٧-

يطوى قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٧٣/م ن/ب٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ اعتباراً من ت-اريخ نفاذ هذا القرار .

م-ادة ٨-

يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠٠٩/١١/٢٢

رئيس مجلس النقد و التسليف
الدك-تور أديب مي-ال-ة

مصدق

رئيس مجلس الوزراء
المهندس محمد ناجي عطري

أمين سر مجلس النقد والتسليف
ليلي طنوس

البنك العربي - سورية

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

جدول المحتويات

صفحة

٢-١

تقرير مدقق الحسابات المستقل

البيانات المالية:

٣

بيان الوضع المالي

٤

بيان الأرباح أو الخسائر

٥

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

٦

بيان التغييرات في حقوق الملكية

٨-٧

بيان التدفقات النقدية

٩٩-٩

إيضاحات حول البيانات المالية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

د ت س ٣٨-٩٦٨

إلى السادة المساهمين المحترمين

البنك العربي - سورية

شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

دمشق - سورية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للبنك العربي - سورية ش.م.م. عامة سورية، والتي تشمل بيان الوضع المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وكل من بيانات الأرباح أو الخسائر، الدخل الشامل الآخر، التغييرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين البنكية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف، كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بينات تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية وذلك ضمن الحدود المنصوص عليها في قوانين سورية البنكية. وتعتمد الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بينات التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضع المالي للبنك العربي - سورية ش.م.م. عامة سورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأدائه المالي، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين البنكية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أمور هامة

إن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ دقت من قبل مدقق حسابات مستقل آخر والذي أصدر رأي غير متحفظ بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٥.

تقرير حول المتطلبات القانونية الأخرى

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام البنك بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وأن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

وتميمي والسमान

محمد نصير التميمي

دمشق - سورية

٢٩ آذار ٢٠١٦



البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الوضع المالي

كما في ٣١ كانون الأول				
٢٠١٤	٢٠١٥	إيضاح		
ل.س.	ل.س.		الموجودات	
٧,٥١٦,٥٩١,٩٨١	٨,٤٤٥,٥١١,٢٩٨	٥	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	
٩,٣٥٨,١٩٨,٠٧٥	٥,٤٢٩,٨٠٩,٠١٦	٦	أرصدة لدى المصارف	
٨,٧٤٥,٠٣٤,٠٠٠	١٨,٨٥٢,٤٠٠,٠٠٠	٧	إيداعات لدى المصارف	
١٢,٩٨٨,٨١٦,٥٥٨	١٢,١٥٦,٢٨٨,٣٤٤	٨	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	
٨٣,٣٠٠,٠٠٠	٨٣,٣٠٠,٠٠٠	٩	موجودات مالية متوفرة للبيع	
٩٨٩,١٤٢,٠٩٨	٤,٠٧٤,٨٣٩,٠٩٠	١٠	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	
١,٥٠١,٣٠٢,١١٩	١,٥٢٧,٧٠٤,٣٧٥	١١	موجودات ثابتة مادية	
٨٣,٨٠٨,٠١٢	٨٠,٦٦٢,٩٥٣	١٢	موجودات غير ملموسة	
١,١٢٤,٨٧٩,٩٢١	١,١٢٤,٨٧٩,٩٢١	١٩	موجودات ضريبية مؤجلة	
٤٧٧,٦٢٥,٥٦٣	٦٣٤,٤٤٥,٣٨٠	١٣	موجودات أخرى	
١,٥٠٠,٧٧٣,١٨٤	٢,٤٢٦,٦٤٠,٠٤٨	١٤	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	
٤٤,٣٦٩,٤٧١,٥١١	٥٤,٨٣٦,٤٨٠,٤٢٥		مجموع الموجودات	
			المطلوبات وحقوق الملكية	
			المطلوبات	
٢,٠١٥,٤٢٠,٣٥٢	٢,٣٤٤,٨٩٤,٩٦٨	١٥	ودائع المصارف	
٣٣,٣١٢,٤٤٦,٣١٥	٣٧,٩٣٨,٣٣٣,٧٠٨	١٦	ودائع الزبائن	
١,٢٦٤,٥٤٢,٩٣٦	١,٣٤٣,٩٢٣,٤٢٦	١٧	تأمينات نقدية	
٣٦٩,٢٦٧,٨٦٩	٣٣٤,٩٠٤,٠٦٨	١٨	مخصصات متنوعة	
٤٧٩,٥٤٦,٩٠١	٦٩٣,٧٥٨,٣٦٦	٢٠	مطلوبات أخرى	
٣٧,٤٤١,٢٢٤,٣٧٣	٤٢,٦٥٥,٨١٤,٥٣٦		مجموع المطلوبات	
			حقوق الملكية	
٥,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١	رأس المال المكتتب به والمدفوع	
١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	٢٢	احتياطي قانوني	
١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	٢٣	احتياطي خاص	
١٦٢,٣٢٨,٩٢٩	١٦٢,٣٢٨,٩٢٩	٢٣	احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	
(٦,٦٩١,١٠٢,٠٨٦)	(٨,٩٨٠,٩٤٥,١٠١)	٢٤	حسابات متراكمة محققة	
٨,١٢٣,٦٢٣,٥٥٩	١٥,٦٦٥,٨٨٥,٣٢٥	٢٩	أرباح مدورة غير محققة	
٦,٩٢٨,٢٤٧,١٣٨	١٢,١٨٠,٦٦٥,٨٨٩		مجموع حقوق الملكية	
٤٤,٣٦٩,٤٧١,٥١١	٥٤,٨٣٦,٤٨٠,٤٢٥		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة



إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٨ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٤	٢٠١٥	إيضاح
ل.س.	ل.س.	
١,٩٣٤,٠٥٧,٣٤٢	١,٩٤٨,٩٤٧,٩٧١	٢٥ الفوائد الدائنة
(١,٢٨٩,١٤٤,٨٤٩)	(٩٨٢,١٩١,٥٧٧)	٢٦ الفوائد المدينة
٦٤٤,٩١٢,٤٩٣	٩٦٦,٧٥٦,٣٩٤	صافي الدخل من الفوائد
١٣٦,١٦٥,٥٨٨	٢٢٩,٩٣٧,٩٢٠	٢٧ رسوم وعمولات دائنة
(١٣,٧٠٣,٥٢٨)	(٢٦,٢٢٠,٦٩٠)	٢٨ رسوم وعمولات مدينة
١٢٢,٤٦٢,٠٦٠	٢٠٣,٧١٧,٢٣٠	صافي الدخل من الرسوم والعمولات
٧٦٧,٣٧٤,٥٥٣	١,١٧٠,٤٧٣,٦٢٤	صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات
٩٣,٩٣٦,٦٤٧	٩٥,٣٠٦,٤٣١	أرباح تشغيلية ناتجة عن التعاملات بالعملات الأجنبية
٢,٩٦١,١٠٨,٦١٤	٧,٥٤٢,٢٦١,٧٦٦	٢٩ أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
٣,٥٠٠,٠٠٠	-	٣٠ أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع
٦,٤٣٩,٣٦١	١٢,٤٣٠,٠٢٤	٣١ إيرادات تشغيلية أخرى
(١٧,٣٢٤,٥٠٩)	(١٤,٤٣٩,٩٤٣)	٣٩ خسائر مشتقات مالية
٣,٨١٥,٠٣٤,٦٦٦	٨,٨٠٦,٠٣١,٩٠٢	إجمالي الدخل التشغيلي
(٥١٣,٩٠٧,٢٤٧)	(٦٤٢,٠٥٩,٢٤٦)	٣٢ نفقات الموظفين
(٦١,٥٧٧,٨١٠)	(٥٤,٧١٢,٤٤٥)	١١ استهلاكات الموجودات الثابتة المادية
(٣,٨٨١,٥٠٦)	(٣,١٤٥,٠٥٩)	١٢ إطفاءات الموجودات غير الملموسة
(٢,٥٦٧,٨٠٢,٤٤٦)	(٢,٢٤٨,٧٦٠,٩١٥)	٣٣ أعباء مؤونة تدني التسهيلات الائتمانية
(٢٨٦,٠٩٧,٩٩٧)	(٧٤,٨٢٥,٥٩٨)	٣٤ أعباء مؤونة مخصصات متنوعة
(٤٦٦,٥٨٢,٧٩٦)	(٥٣٠,١٠٩,٨٨٨)	٣٥ مصاريف تشغيلية أخرى
(٣,٨٩٩,٨٤٩,٨٠٢)	(٣,٥٥٣,٦١٣,١٥١)	إجمالي المصروفات التشغيلية
(٨٤,٨١٥,١٣٦)	٥,٢٥٢,٤١٨,٧٥١	صافي ربح / (خسارة) السنة
(١,٦٨)	١٠٤,٠١	٣٦ حصة السهم من ربح / (خسارة) السنة
(١,٦٨)	١٠٤,٠١	٣٦ حصة السهم من ربح / (خسارة) السنة الأساسي والمخفّض

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٨ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

البنك العربي - سورية ش.م.م. عامة سورية
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		
٢٠١٤	٢٠١٥	
ل.س.	ل.س.	
(٨٤,٨١٥,١٣٦)	٥,٢٥٢,٤١٨,٧٥١	صافي ربح / (خسارة) السنة
-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
(٨٤,٨١٥,١٣٦)	٥,٢٥٢,٤١٨,٧٥١	الدخل الشامل للسنة

البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التغييرات في حقوق الملكية

رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي عام لمواجهة مخاطر التمويل	صافي ربح / (خسارة) السنة	خسائر متراكمة	أرباح مدورة	المجموع
المكتتب به والمدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	مخاطر التمويل	صافي ربح / (خسارة) السنة	خسائر متراكمة	أرباح مدورة	المجموع
ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.	ل.س.
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٥	٥,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٦٢,٣٢٨,٩٢٩	-	٨,١٢٣,٦٢٣,٥٥٩	٦,٩٢٨,٢٤٧,١٣٨
الدخل الشامل لعام ٢٠١٥	-	-	-	-	٥,٢٥٢,٤١٨,٧٥١	-	٥,٢٥٢,٤١٨,٧٥١
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	-	(٥,٢٥٢,٤١٨,٧٥١)	٧,٥٤٢,٢٦١,٧٦٦	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥	٥,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٦٢,٣٢٨,٩٢٩	-	١٥,٦٦٥,٨٨٥,٣٢٥	١٢,١٨٠,٦٦٥,٨٨٩
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٤	٥,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٦٢,٣٢٨,٩٢٩	-	٥,١٦٢,٥١٤,٩٤٥	٧,٠١٣,٠٦٢,٢٧٤
الدخل الشامل لعام ٢٠١٤	-	-	-	-	(٨٤,٨١٥,١٣٦)	-	(٨٤,٨١٥,١٣٦)
تخصيص خسائر السنة	-	-	-	-	٨٤,٨١٥,١٣٦	٢,٩٦١,١٠٨,٦١٤	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٥,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٤١,٦٩٨,٣٦٨	١٦٢,٣٢٨,٩٢٩	-	٨,١٢٣,٦٢٣,٥٥٩	٦,٩٢٨,٢٤٧,١٣٨

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٨ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إيضاح
٢٠١٤	٢٠١٥	
ل.س.	ل.س.	
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية		
(٨٤,٨١٥,١٣٦)	٥,٢٥٢,٤١٨,٧٥١	الربح / (الخسارة) قبل الضرائب
تعديلات:		
٦٥,٤٥٩,٣١٦	٥٧,٨٥٧,٥٠٤	١٢-١١ الاستهلاكات والاطفاءات
٢,٥٦٧,٨٠٢,٤٤٦	٢,٢٤٨,٧٦٠,٩١٥	٣٣ صافي التغير في مؤونة تسهيلات ائتمانية
٢٦٩,٤٢٨,١٣٠	٣٠,٤٥٧,٥٤٠	١٨ صافي مخصصات متنوعة (باستثناء مؤونة كفالات خارجية)
٦٥,٨٨٩,٤٢١	-	الخسارة من بيع موجودات ثابتة مادية
(٣,٥٠٠,٠٠٠)	-	٣٠ أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع
١٥,١٠٨,٦٨٦	(٦٧,١٠٧,٨٧٤)	صافي إطفاءات العلاوة والخصم للموجودات المالية
٢,٨٩٥,٣٧٢,٨٦٣	٧,٥٢٢,٣٨٦,٨٣٦	
الزيادة في الإيداعات لدى بنوك مركزية		
(٤٩٨,٣٥٢,٧٩٢)	(٤٧٥,٣٤٩,٨٩١)	(التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)
٣١,٢٢٥,٧٦١	٢,٦١٧,٤٠٧	النقص في النقد في الفروع المغلقة
الزيادة في الإيداعات لدى المصارف		
(٣,٦٢٨,٩٠٢,٥٠٠)	(١٠,١٠٧,٣٦٦,٠٠٠)	(التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)
(٢٨٣,٠٩٠,٣٦٤)	(١,٣٩٥,١٧٩,٠١٦)	الزيادة في التسهيلات الائتمانية المباشرة
(٦١,٠٩٨,١٦٩)	(١٥٦,٨١٩,٨١٧)	الزيادة في الموجودات الأخرى
(٦٩٨,٦٦٤,٦٠٣)	٤,٦٢٥,٨٨٧,٣٩٣	الزيادة / (النقص) في ودائع الزبائن
١٣٤,٤٧٤,٥٤٢	٧٩,٣٨٠,٤٩٠	الزيادة في التأمينات النقدية
(٣٦,٣٧٤,٧٠٩)	(٨٥,٨٧٥,٠٢٦)	النقص في المخصصات المتنوعة
(٨٤,٧٣٩,٤٠١)	٢١٤,٢٢٤,٦١٥	الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى
(٢,٢٣٠,١٤٩,٣٧٢)	٢٢٣,٩٠٦,٩٩١	صافي التدفقات النقدية الناتجة عن / (المستخدمة في) من النشاطات التشغيلية

البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
بيان التدفقات النقدية/ تابع

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		إيضاح
٢٠١٤	٢٠١٥	
ل.س.	ل.س.	
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية		
٩٥٩,٠٥٠,٠٠٠	-	استحقاق موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	(٢,٩٠٤,٧٥٢,١٠٥)	شراء موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(٣٧,٠٠٨,٦١٢)	(٨١,١١٤,٧٠١)	شراء موجودات ثابتة مادية
٢,٦٢٤,٨٩٩	-	المحصل من بيع موجودات ثابتة مادية
٩٢٤,٦٦٦,٢٨٧	(٢,٩٨٥,٨٦٦,٨٠٦)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة عن النشاطات الاستثمارية
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية		
(٣,٣٠٠)	(١٣,١٥٠)	أرباح موزعة على المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة عن سنوات سابقة
(٣,٣٠٠)	(١٣,١٥٠)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات التمويلية
(٣٦٣,٤٩٧,٣٧٤)	(٩٢٥,٨٦٦,٨٦٤)	أثر التغيير في سعر الصرف على الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
(٥١٥,٦٠٢,٧٢٥)	(١١٣,٨٣٧,٠١٣)	أثر التغيير في سعر الصرف على الموجودات المالية
(٢,١٨٤,٥٨٦,٤٨٤)	(٣,٨٠١,٦٧٦,٨٤٢)	صافي النقص في النقد وما يوازي النقد
١٤,٧٥٣,٧٥٣,٧١٣	١٢,٥٦٩,١٦٧,٢٢٩	النقد وما يوازي النقد في بداية السنة
١٢,٥٦٩,١٦٧,٢٢٩	٨,٧٦٧,٤٩٠,٣٨٧	النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد		
٢,٠٥٢,٤٥٦,٨٦٣	١,٩١٠,٥١٦,٩١٠	فوائد مقبوضة
١,٤٩٨,٥٣١,٣٦٠	٩٥٨,٥٧٩,٢١٣	فوائد مدفوعة